سلسلة نصوص

19.6.2013



تاريخ الرقابة على المطبوعات

تأليف روبرت نيتز

ترجمة د. فؤاد شاهين



روبرت نيتز

تاريخ الرِّقابة على المطبوعات

ترجمة

الدكتور فؤاد شاهين



دار الكتاب الجديد المتحدة

تاريخ الرِّقابة على المطبوعات

Original Title:
Histoire de la Censure dans l'Édition
by **Robert Netz**

نشر هذا الكتاب لأول مرة باللغة الفرنسية عام 1997
في دار المطبوعات الجامعية الفرنسية في فرنسا

© دار الكتاب الجديد المتحدة 2008

الطبعة الأولى
كانون الثاني/يناير/أي النار 2008 إفرنجي

تاريخ الرّقابة على المطبوعات

ترجمة الدكتور فؤاد شاهين

موضوع الكتاب تاريخ الطباعة — تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتحدة

الحجم 11.5 x 17.5 سم — التجليد عادي

ردمك ISBN 9959-29-357-2 — رقم الإيداع المحلي 2005/6835
(دار الكتب الوطنية/بنغازي ـ ليبيا)

دار الكتاب الجديد المتحدة
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،
هاتف 04 03 75 1 961 + خليوي 39 39 93 3 961 +
05 03 75 1 961 + فاكس 07 03 75 1 961 +
ص.ب. 96-11 رياض الصلح ـ بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية
زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس ـ الجماهيرية العظمى
هاتف وفاكس، 013 07 34 21 218 + نقال 463 45 21 91 218 +
بريد إلكتروني، oeabooks@yahoo.com

مقدّمة المؤلف للطبعة العربية

إن الترجمة العربية، من قِبل دار الكتاب الجديد، لكتابنا «تاريخ الرقابة على المطبوعات» الذي نُشر في «دار المنشورات الجامعية»، تفتح مجالاً أمام جمهور واسع لاكتشاف أو إعادة اكتشاف بعض الأوجه، المجهولة أحياناً، للمعركة الدائرة من أجل حرية النشر والطبع التي دامت حوالى أربعة قرون، عملياً منذ بدايات المطبعة حتى أواسط القرن العشرين.

لعرض هذا التاريخ الغني بالحوادث الدرامية أحياناً، تمحور تحقيقنا على الطباعة الفرنسية وهوامشها الفرنكوفونية (هولندا، سويسرا، بلجيكا) حيث جاء قسم لاباس به من الكتب الممنوعة (نتحدث عن الكتب لأننا لا نتناول إلا عَرَضاً الرقابة على الدوريات). يقتضي التوضيح أن تحقيقنا هو من النوع التاريخي وليس الجدالي، يرتكز على أبحاث شخصية كشفت لأول مرة، وذلك بروحية المجموعة الجامعية التي ظهرت فيها. إلا أننا لم نخفِ في الخاتمة تعاطفنا في المعركة المتواصلة الدائرة بين المراقِب وبين المراقَب.

من البديهي أن كل بلدٍ من البلدان التي تكوِّن أوروبا اليوم، حتى لا نتعدى ذلك إلى أصقاع أخرى، يمكنه أن يكون موضوعاً لتحقيق مشابه يُبرز الخصوصيات التاريخية والثقافية للتصرفات والبِنى الرقابية. ولكن على القارئ العربي لهذا الكتاب ألاّ ينخدع. إذا كان مؤكداً أن رقابة الكتاب كما مورست أو لا تزال تمارس في المنطقة الجغرافية الممتدة من الشواطئ المغربية على المحيط الأطلسي إلى حدود الهند، ومن المتوسط إلى المحيط الهندي، هي مختلفة جداً عن الرقابة التي عرفها سكان مملكة فرنسا من القرن

السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، فإن إواليات الرأي العام والسلطة التي كانت تظهر فيها ولا تزال هي متقاربة أكثر مما كنا نتصور.

كما سنرى، فإن المراسيم والقوانين وأشكال القمع البوليسية للرقابة توجد في كل المجتمعات وفي كل الأوقات: التعارض بين إرادة السلطة، «سياسية كانت أم دينية أم قضائية»، العاملة كما تؤكد ذلك باسم المصلحة الجماعية العليا (الله، الشعب، الوطن، أو ببساطة الآداب العامة كالعائلة والنظام العام)، ورغبة الفرد في التعبير عن رأيه ومعتقده وإيديولوجيته ورؤيته إلى العالم، وعن العلاقات بين البشر وبين الجنسين غير المتوافقة مع ما هو سائد أو مسموح به. نأمل بأن لا يجد القارئ صعوبة في إقامة العلاقة بين المنع الذي يطال كتاباً سرياً مطبوعاً في روان (Rouen) أو أمستردام في ظل حكم لويس الرابع عشر (Louis XIV)، والرقابة الدينية أو السياسية لكتاب معاصر سبق له أن اطلع عليه.

إنه كتاب تاريخ، كما قلنا. لقد حرصنا على عدم إغفال ما هو أساسي في هذا التاريخ، في حدود ما يسمح به حجم هذا الكتاب. لقد أسقطنا المقطع الذي خصصناه «للملاحق» الكثيرة العدد في القرن الثامن عشر. نذكر هنا بالتعريف الوارد في «**القاموس الموسوعي للكتاب**» الملحق، أو الملحق البديل: هو دفتر أو قسم من دفتر (على أوراق بسيطة أو مزدوجة) أُعيد تأليف نصه أو استبداله بنص سبق أن طُبع. يمكن للملحق أن يُدخل في كتاب بطلب من مؤلف ليسمح له بإدخال تصحيح، ولكن أغلب الأحيان ينتج عن تدخل الرقابة.

لقد أهملنا أيضاً كل ما يتعلق بالرقابة الذاتية. هذه الظاهرة ترتبط بإحكام بعمل الرقابة ويمكن أن يُخصص لها كتاب لوحدها مثل هذا الكتاب! ليست الرقابة الذاتية شائعة في كل الأزمان وفي كل الأمكنة، فهي حديثة العهد. ففي البلدان الديمقراطية، وبينها

فرنسا، أن الرقابة الجديدة التي ترفض التعبير الوارد مع ذلك في القانون الجزائي، شأن أمثاله في القرن التاسع عشر، تستغل بصورة واسعة إواليات الرقابة الذاتية. وما ندعوه «الصحيح سياسياً»، رقابة مموهة وداخلية يشكل مظهرها الأكثر انتشاراً والأكثر حداثة. هذا المفهوم، منذ الطبعة الأولى لهذا الكتاب، شكّل موضوعاً لمقالات وكتب عديدة. نشير فقط وعلى سبيل المثال، إلى المقالة النقدية لإليزابيت ليفي (Elizabeth Lévy)، «الأسياد المراقبون»، التي نشرت عام 2002 في منشورات لاتيس (Lattés). نقتطع منها هذا التساؤل الذي يمكن استعماله كشعار لكل كتاب عن الرقابة والرقابة الذاتية: «هل يجب التذكير بأن طابع الفكر الحر هو ألاّ يذهب حيث يُنْتَظر؟»

مقدمة المترجم

تاريخ الرقابة على المطبوعات في فرنسا، ليس المقصود من ترجمته إلى العربية تزويد القارئ بمعلومات دقيقة ومفصَّلة حول القوانين والأنظمة والممارسات في حقل قمع الحريات الفكرية وحسب، وإنما إعطاء فكرة في أمر تطور هذه الرقابة لناحية ارتباطها بالحقبات التاريخية والأنظمة السياسية والاجتماعية. هذا التطور يمكن أن يتبع النمط نفسه في بلدان أخرى وإن لم تكن حوادثه التاريخية مشابهةً فرنسا موضوع هذا الكتاب.

مهما يكن من الأمر، فإن الرقابة على المطبوعات (الكتب والنشرات والمجلات والصحف) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور الحريات، ليس فقط على صعيد النظام السياسي، بل أيضاً على صعيد الأحوال والنظم الاجتماعية.

لقد بدأت الرقابة بصورة حقيقية مع ظهور الطباعة، وإن كانت موجودة قبل ذلك مع المخطوطات، وكانت بدايتها دينية، تقوم بها المؤسسات الدينية والكنسية، وخاصة جامعة اللاهوت في السوربون حيث فرضت رقابة مشددة على النشرات البروتستانتية. وكانت عقوبات خرق هذه الرقابة تصل إلى حد الحرق بتهمة الزندقة.

في العصر الملكي (بين القرن السادس عشر وبين أواخر الثامن عشر) ارتبطت الرقابة بالسياسة ومُنعت المنشورات المعادية للملك، وأصبحت تمارَس من قِبل جهاز يعيّنه الملك منفلتةً شيئاً فشيئاً من سلطة الكنيسة.

ولكن مع الثورة والعصر الإمبراطوري اتخذت الرقابة منحًى جديداً ودخلت في نصوص القوانين، وبدل أن تزول مع عصر الحريات التي نصّت عليها شرعة حقوق الإنسان، فإنها أصبحت في

خدمة الثورة، واعتبرت المطبوعات النقدية بمثابة خيانة للثورة وأُدين أصحابها بتهم مختلفة أهمها محاولة العودة إلى النظام الملكي.

وبعد أن استّتب النظام الجمهوري الديمقراطي نشأت تشريعات وقوانين محددة تفرض الرقابة على نشر وطبع وتوزيع واستيراد الكتب من الخارج وفقاً للأحوال التي تمر بها البلاد، حيث تأقلمت مع الحربين العالميتين من حيث التشدد. كما مورست أيضاً بحجة الحفاظ على الأخلاق والآداب العامة وحماية الأطفال والشباب من الكتب الفاسدة.

كذلك قمعت الرقابة المطبوعات التي كانت تتحدث عن ثورة الجزائر، كما أخذت تقمع ما ينشر عن اليهود وعن التشكيك في المحرقة النازية التي ابتلوا بها واعتُبرت كتابات كثيرة معادية للساميّة ومُنعت.

على كل حال، فإن الذين يفرضون الرقابة يتذرعون بحجج لتبرير عملهم، ولكن في العصر الذي بلغت فيه الديمقراطية الأوج لماذا لا يترك القراء وحدهم، فهل يمكن لجهاز الدولة أن يكون وصياً على عقول الناس وأفكارهم وآرائهم؟ إن الذين يسنُّون قوانين الرقابة يفعلون ذلك لصالحهم؛ إذ أن الأجدى والحالة هذه إطلاق الحرية في التعبير والنشر وخلق جهاز مستقل مهمته عرض المطبوعات المشتبه بها على الرأي العام مع تفسير خطورة بعض محتوياتها، وترك الناس يختارون ما يريدون.

لقد بشرت أنظمة كثيرة باقتراب موعد إلغاء الرقابة كليةً عن المطبوعات بكافة أشكالها (الكتب، الصحف، الإنترنت)، ولكن هناك عقبات كثيرة أمام ذلك، فها هي بعض الديمقراطيات حالياً تطلع علينا بتشريعات تفرض الرقابة على الكتابات ذات المنحى الإرهابي بحجة أنها معادية للديمقراطية. لن نتخلص أبداً من ممارسات الحماية التي تفرضها المجتمعات وأنظمتها السياسية وخاصة الحماية من المطبوعات حيث يستمر تبرير مراقبتها دونما هوادة.

مقدّمة

عام 1667، أُرسل الطبيب شارل پاتان (Charles Patin)، ابن غي پاتان (Guy Patin) المشهور، بأمر من الملك الشاب لويس الرابع عشر، إلى الفلاندر وهولندا «للعمل على مصادرة ألواح ونسخ العديد من النشرات الهجائية الممنوعة» الآتية من هذين البلدين؛ هذا ما قام به «بكثير من الدقّة». ولكن قبل أن يعود إلى فرنسا كلف بعض الأشخاص الموثوقين كي يرسلوا إليه النسخ التي أفلتت من أبحاثه، وكانت مختلطة بكتب أخرى. كانت تلك الطريقة التي يستخدمها سائقو العربات ومروّجو النشرات الهجائية الأجنبية الممنوعة. من المحتمل إذن أن پاتان كان بذلك يعمل لحسابه الخاص. عندما وصلت حزمة الأوراق (لأن الكتب كانت تُنْقَل دون تجليد) إلى باريس، عمل نقابيو المطابع والمكتبات، «أعداؤه، بسبب طباعته العديد من الكتب في أمكنة أخرى»، على مصادرتها والوشاية بصاحبها لدى المدعي العام في عدلية الشاتليه (Châtelet). هرب شارل پاتان إلى پادو «Padoue». وفي 28 شباط/فبراير عام 1668 أُدين غيابياً بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة. ولم يُسقط عنه الحكم و«تعاد له شهرته» إلاّ في عام 1681.

ليس من السهل دائماً فهم تاريخ الرقابة.

هذا ملك «ذو حكم مطلق» يُرسل شخصاً عادياً في مهمة إلى الخارج بدلاً من الاكتفاء بمصادرة النشرات الهجائية على الحدود.

وهذا بُورْجوازيّ باريسي كبير، بعد القيام بمهمته في محاربة الكتب، يجد الوسيلة لتعريض نفسه للخطر من أجل ست نسخ مخصصة بلا شك لإغناء المكتبة العائلية. صحيح أنه في القرن

الثامن عشر كان القضاة يحرقون كتباً مزيفة ويحتفظون لأنفسهم بالنسخ الأصلية المدانة.

وهذا أخيراً قضاء يدين رجلاً بالأشغال الشاقة المؤبدة من أجل حفنة من الكتب. هل نرى في ذلك قساوة «طبيعية» لعصر حيث يمكن أن يقود قمع الكتب الممنوعة إلى الإعدام؟ ليس الأمر تماماً على هذا النحو. كان لباتان عدو قوي هو: كولبير (Colbert). وبما أنه كان مدعوماً من المراجع العليا كان يمكن أن يكفي حبسه لبضعة أسابيع في سجن الباستيل Bastille.

كما نرى، تقودنا الرقابة إلى ملتقى تاريخ القوانين وتاريخ الكتاب، التاريخ الحدثي وتاريخ العقليات، من الطرفة إلى البشري الأزلي. إننا لا نستطيع عزل تاريخها عن التاريخ الاجتماعي والثقافي لفرنسا وللفرنسيين.

أولاً: مسائل تتعلق باللغة

سنحاول إذن عرض العلاقات بين الرقابة وبين النشر في فرنسا من القرن الخامس عشر حتى أيامنا هذه. سنترك جانباً الرقابة المسرحية وكذلك رقابة الصور نظراً لأن لهما طابعاً خاصاً. كما لن نتعرض لرقابة الدوريات إلا بصورة غير مباشرة.

إن تاريخ حرية الصحافة (حتى بداية القرن التاسع عشر، كان يُفهم من ذلك حرية طباعة و«توزيع الصحافة») امتزجت لزمن طويل بحرية الكتاب. ولم تصبح «حرية الصحافة» مرادفة لحرية الإعلام والجدل عبر الدورات، إلا في نهاية عهد لويس السادس عشر (Louis XVI) ثم في بداية الثورة.

1 ـ الكتب، النشرات الهجائية والمقالات النقدية: كانت الكتب التي تُمنع أو تصادر كلها بأحجام تراوح بين نصف الطلحية «قاموس بايل Bayle، موسوعة ديدرو Diderot وآلامبير

Alembert» ونصف 32 (في القرن التاسع عشر). كان يجري الحديث عن «نشرات هجائية» ومقالات نقدية، أو عن «كتب ممنوعة، سرية» أو أيضاً عن «كتب شريرة، كتب سيِّئة». بالنسبة إلى النشرات الهجائية لانتفاضة الفروند Fronde (عهد لويس الرابع عشر)، اختُرعت كلمة خاصة: مازاريناد mazarinade (نسبة إلى مازاران وزير الملك). في القرن الثامن عشر، كان بائعو الكتب ومروِّجو النشرات الهجائية يطلقون عليها توريةً اسم «المقالات الفلسفية». لقد عرَّف فوريتير (Furetière) النشرة الهجائية في قاموسه بأنها «كتابة تحتوي شتائم ومآخذ واتهامات ضد شرف وشهرة شخص ما». وقد أضاف ڤولتير (Voltaire) في «**قاموسه الفلسفي**» شرط الاختصار. أما المقالة النقدية، فقد استخدم بايل الكلمة عام 1705 ليصف نصاً هجومياً صفحاته قليلة. بينما جعلها ڤولتير مرادفة للكرَّاس.

ليس كل كتاب سري يحمل بالضرورة مشعل الحرية، قد يكون تزويراً هولندياً أو سويسرياً لكتاب مطبوع في باريس مع امتياز معيَّن. فهو يمنع (يراقب)، لا أكثر ولا أقل، كتزوير ساعة ماركةٍ مشهورة يأتي بها سائح خلال رحلته إلى آسيا.

2 ـ المراقب، الرقابة، فعل المراقبة: بحسب «**قاموس روبير Robert**» المراقب عند الرومان كان «قاضياً مكلفاً بإجراء الإحصاء وله الحق في مراقبة عادات المواطنين». ولم يصبح «ساهراً على صلاح الخطابات والمنشورات»، إلا في النصف الثاني من القرن السابع عشر، أما فوريتير (1690) الذي يذكر المراقب الروماني فهو يضيف أن كلمة رقابة تقال «بصورة خاصة عن الكتب التي تتناول الدين. توجد رقابة من قبل السوربون ضد كتاب معين».

بالرغم من أن تعبير رقابة الكتب موجود منذ العام 1623 في البراءة الملكية، إلا أن ربط الكتاب بالمراقب دون دلالة دينية، لم يأت إلا في القرن الثامن عشر، وَرَدَ في «**قاموس ريشيله** Richelet»

(طبعة عام 1759): «مراقبو الكتب. الدكاترة، وغيرهم من رجال الأدب، المندوبون لتفحص الكتب وتقديم حكم عليها». ولكن فوريتير هو أول من أعطى تعريفاً حديثاً لفعل الرقابة: «إدانة كتاب لكونه يضر بالدين أو بالدولة».

كما نرى لا شيء في أصل كلمات المراقب/الرقابة يتضمن سابقة. ولكن نتحدث عنها بهذا المعنى وحتى يومنا هذا. يجب أولاً أن نرى فيها تأثير الاستعمال الكنسي للكلمة. بالنسبة إلى الكنيسة، الرقابة هي «عقوبة روحية وعلاجية، تتعلق بداخلية الإنسان، وهي تحرم الإنسان المعمَّد، الخاطئ والعاصي، من استخدام بعض المكاسب الروحية»(1). تعني علاجية أنها «تريد قبل أي شيء إصلاح الخاطئين»، وليست ثأرية، أي «تهدف إلى معاقبة الجنح المقترفة». إلا أن هذه الرقابة الكهنوتية التي تحوي في تبرير وجودها الوقاية من الجنحة، هي التي كان يمارسها علماء اللاهوت في جامعة باريس خلال القرون الوسطى. عندما استأثرت السلطة الملكية (خلال أكثر من نصف قرن) بهذه الصلاحية لكلية اللاهوت، أعطتها بالطبع المعنى نفسه.

3 ـ **رقابة تتقنع:** عندما كان نابوليون يؤكد عام 1806 «أنه لا يوجد أبداً رقابة في فرنسا»، كان يفكر في الرقابة السابقة خلال العهد القديم الملكي، ولكنه نسي الرقابة التي كانت شرطته تمارسها كل يوم! بالرغم من فوريتير، إن أغلب القواميس، بدءاً من ليتريه (Littré) حتى روبير، أكدت أن قمع الكتاب (أو الدورية) المنشور لا يجوز أن يُسمَّى «رقابة».

إلا أن بيير لاروس (Larousse) أدرك عام 1868 الطابع المصطنع لهذا القناع اللغوي. فالقاموس التاريخي للغة الفرنسية لِـ آلان راي (Alain Rey) يعرِّف الرقابة اليوم بأنها «مراقبة ومصادرة كتابات لأسباب سياسية وبوليسية». أما المؤرخون، في كتب، سلطات ومجتمع في باريس في

القرن السابع عشر *Livres, pouvoirs et société à Paris au XVII^e siècle* مثلاً، فيستخدم مارتان (H.J. Martin) على التوالي تعابير «رقابة وقائية» و«رقابة قمعية».

إن جان جاك بوفير (Pauvert)، الذي عرف الرقابة على الأرض يفضح «الحجة التي قد تسمح بإنكار الأمر لصالح طمس الكلمة». وكما يقول جان جاك بروشييه (Brochier)، الرقابة تشبه الشيطان تبرهن عن وجودها وهي تحاول جعلنا نعتقد أنها لا توجد[2]. بالنسبة إلى بوفير، إن «الاستخدام الجاري» للجمهور الكبير هو على حق، عندما «يعني ببساطة بالرقابة الإدانة أو المنع كلياً أو جزئياً، بشكل أو بآخر، لسبب أو لآخر، منشورات أو أفلام أو عروضات تلفازية أو إذاعية، سواء قبل أو بعد إنجاز الحكم القاضي بوضعها تحت الرقابة». هذا الاستخدام هو ما سوف نعتمده.

ثانياً: مع الرقابة أو ضدها؟

في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كانت الرقابة تبدو مشروعة في العهد الملكي للأكثرية الساحقة من الفرنسيين. يجب الانتظار حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر لنشهد نقاشاً جدياً في شأن هذه المشروعية. إن مذكرة مالزيرب (Malesherbes) في شأن **المكتبة وحرية الصحافة**، كتبت في نهاية عام 1788 ولم تنشر إلا عام 1809؛ ومذكرة ميرابو (Mirabeau) في شأن حرية الصحافة ظهرت عام 1788، ومذكرة ماري - جوزف شينييه (Marie-Joseph Chénier) في شأن «فضح مفتشي الفكر»، عام 1789.

في القرن التاسع عشر، دار جدل متأخر في شأن الرقابة المسبقة واضعاً وجهاً لوجه المحافظين الملكيين والليبراليين الجمهوريين. لكن جدلاً آخر أضيف بسرعة إلى الأول يواجه بين القلائل الذين يدافعون عن مبدأ الزوال الكلي لأي منع لأي نوع من الكتب، وبين الذين يؤيدون الرقابة القمعية التي تعتبر تارةً كحماية

ضد اللاأخلاقية أو شدة الفوضى، وتارةً كشر ضروري (ضد الفجور والدعاية للتوتاليتارية أو للعنصرية وإطراء العنف والتطرف الديني إلخ) هذا الموقف الثاني سيصبح شيئاً فشيئاً هو السائد في القرن العشرين.

عندما درس جان - جاك بروشييه «البراهين ضد الرقابة» في «مجلة Communications» في عام 1967، لاحظ «أن هناك إدانة شاملة تتماشى مع انتفاضة شاملة، أي إرادة القدرة على قول كل شيء وإظهار كل شيء، قليلة هي الانتقادات التي تجرؤ على مثل هذه المخاطرة». بالطبع، في نهاية القرن العشرين يبدو أن هناك توافقاً يرتسم في فرنسا يجعل الرقابة شراً لا فائدة منه. هل هذا أكيد؟

ثالثاً: معنى الرقابة

كانت الرقابة السلاح القاتل في الحروب الأهلية والدينية في القرن السادس عشر، فاستقرت في وسط المسار الاجتماعي والسياسي للعهد القديم وأحلّت في وسط الحقل الثقافي والاجتماعي، في القرنين التاسع عشر والعشرين، حداً تدور على مناوشات مذهلة: لنفكر في الدعوى المقامة ضد كتاب «**أزهار الشر** ***Fleurs du mal***». ولكن، من الصحيح أيضاً، أن الرقابة، على مدى خمسة قرون من الطباعة، كتبت صفحة أساسية في المعركة التي خاضها الفرد على الدوام ضد السلطات ليكسب حق إيصال أفكاره غير المتطابقة مع الصورة المسيطرة بحرية بواسطة الكتاب (أو الصحيفة أو الصورة أو المسرح...).

لقد كتب روبير استيفال (Robert Estivals) مستنداً إلى نظرية النماذج[3]: «الرقابة هي فعل قطع الاتصال» وعائق يمكنه أن يكون مادياً (التشويش على بثّ الراديو خلال الحرب) تشوش بواسطته الدورة الاتصالية، حتى إيقافها كلياً أحياناً: إنها الحالة عند التدمير الكامل لكل نسخ أحد الكتب الذي لا يبقي شيئاً من النص. في حالة

النشر يحصل القطع مسبقاً، بواسطة الرقابة المسبقة للمخطوطة، أو لاحقاً بواسطة القمع البوليسي.

لكننا لا نستطيع تناول هذا «الانقطاع الموضوعي» بمعزل عن السياق. إن مراقبة نشرة هجائية بروتستانتية في القرن السادس عشر ومراقبة مقالة نقدية ضد البلاط في القرن الثامن عشر، وبيان جمهوري تحت حكم نابوليون الثالث، وكتاب جنسي في خمسينيات القرن العشرين أو مراقبة نشرة رفضية عام 1990 لا تتدخل في دورة اتصالية معيَّنة إلا لأن فريقاً آخر، سلطة سياسية أو معادلها القضائي، قد قرر ذلك. فالرقابة إذن هي دائماً قطع اجتماعي - سياسي وعنف تمارسه سلطة تنطق باسم الأكثرية، على فرد معيَّن أو أقلية معيَّنة.

> يمارس هذا العنف باسم الجسم الاجتماعي ومجموع القيم المتعارف عليها تقريباً. في القرن السادس عشر أيد الرأي العام الكاثوليكي بحماس ملاحقة المقالات النقدية البروتستانتية وكُتَّابها. وفي عهد الجمهورية الثالثة حاز قمع الكتب الجنسية تأييد قسم كبير من السكان.

إن الوقوف ضد «أي نوع من الرقابة» يعني منع أية سلطة كائناً ما كانت، من حق التدخل في دورات الاتصال التي ترسمها دورة الكتاب أو الصورة إلخ. قد يستند هذا الإنكار إلى براهين الحس السليم («الرقابة لا تنفع شيئاً»)، أو براهين أخلاقية («الرقابة غير أخلاقية»)، اقتصادية، فلسفية إلخ. ولكن يجب أن نعلم أن هذه البراهين قد تنقلب غالباً لصالح الرقابة... أن يكون المرء مع أو ضد الرقابة هو خيار مزاجي في كثير من الحالات، ولكنه أيضاً وبصورة خاصة خيار سياسي. وكغيره من الخيارات المماثلة، يضع شخصية الفرد بكاملها على المحك وقدرته على التفكير وخياراته المستقبلية، ويتضمن مخاطرة اجتماعية أو ثقافية. إن الرقابة (شأن حكم الإعدام أو القتل الرحيم) تتوجه إلى حريتنا. ماذا نريد، ولماذا؟

الفصل الأول

غموض البدايات

(القرن الخامس عشر)

أولاً: مراقبة الكتب قبل المطبعة

كانت الكتب في القرون الوسطى تصنع واحداً واحداً «باليد»، وكان ذلك «أحد شروط الحياة الفكرية»[4]، بالتالي انتشار الأفكار بواسطة الكتابة. وكان مهنيو الكتاب، النسَّاخ أو أصحاب المكتبات موظفين صغاراً في الجامعة يتبعون لها على الصعيد الإداري والقضائي. وكانوا ينعمون بامتيازات مثل الإعفاء من الضريبة والحراسة، ولكنهم كانوا «يخضعون لرقابة دقيقة»[5] تمارس عليهم حتى قبل بدئهم بالعمل من خلال إخضاعهم لتحقيق مسبق.

بعد القَسَم ودفع كفالة يصبح موظف الكتب الذي يوصف بالحارس، في مركز نظام تأجير النسخ التي تنجز للمخطوطة - المرجع التي تبقى في حوزة الجامعة. في هذا النظام للإعارة المأجورة، الذي أصبح «القاعدة العامة في زمن الكتاب الجامعي والعلماني، بدءاً من القرن الثالث عشر»[6]، لا تنفصل مراقبة نوعية النص واحترامه عن نوعية الأفكار التي يحملها. كذلك تزود الجامعة موظفي الكتب، الحراس ونسَّاخهم بالورق الذي أصبح يستعمل أكثر فأكثر في الكتب العادية إلى جانب الجلود التقليدية، والذي كان

يبيعه تجار الورق المحلَّفون الذين كانوا بدورهم يتمتعون بامتيازات تربطهم بالنظام القائم.

أصعب من ذلك مراقبة المخطوطة التي تعطى من قِبل الكاتب لأصدقائه الذين ينسخونها ويوزعونها في ما بينهم. بعض الكتب يمكن أن تؤجر من قِبل الكاتب نفسه على شكل نسختين أو ثلاث تنجز من قبل محترف خاص في الجامعة. وكتب أخرى تسرق أو تعار وتنسخ بسرعة من قِبل القراصنة الأوائل للنشر، الذين يستطيعون أن يدخلوا عليها كل التشويهات الممكنة. أما دروس الأساتذة فكانت تنسخ من قِبل طلاب مأجورين، كتّاب التقارير، وتدخل بعد ذلك في النظام المراقب للإعارة المأجورة. ولكن الجامعة لم يكن لها سلطة على تدوين الدروس من قِبل بعض الطلاب الذين يؤجرونها بعد ذلك في ما بينهم.

في جميع الأحوال، هذا الدوران للمخطوطات غير المراقبة، حيث يمكن أن تنزلق بعض الأفكار «المهرطقة»، لا يمكن إلا أن يكون بطيئاً.

ثانياً: ثورة المطبوعة

ولدت المطبعة في مايانس «Mayence» في أواسط القرن الخامس عشر وانتشرت في أوروبا بين عام 1470 و1520. كان الطباعون الأوائل يتنقلون كثيراً. وهذا التحرك سرَّع توزُّع مراكز الطباعة. مدينة واحدة فرنسية هي باريس كانت تملك محترفاً عام 1470 (لأن ستراسبورغ التي سبقتها بعشر سنوات لم تكن جزءاً من المملكة). في العام 1500 أصبح هناك، 36 محترفاً. في التاريخ نفسه، كانت إيطاليا تملك 75 محترفاً وألمانيا 52 محترفاً، وتقدَّر المطبوعات التي خرجت من المطابع الأوروبية في أواخر القرن بحوالى 27000 طبعة، كانت حصة فرنسا منها 4000، أُنتج 82% منها في باريس وليون «Lyon»[7].

فخلال نصف قرن إذن طبع ما بين عشرة ملايين نسخة وبين خمسة عشر مليون نسخة - بينها الكتب والملصقات والبراءات.

ثالثاً: الحماس والتعلق

لم تكن بُنى القرون الوسطى لمراقبة الكتاب المخطوط مهيأة بالطبع للثورة المدرَكة بالأحرى كاكتشاف لتسهيل انتشار المعرفة والكلام المقدس. في العام 1487، كتب أدولف أوكو (Adolphe Occo)، طبيب مطران أوكسبورغ (Augsbourg)، لأحد المطبعيين بأن «المطبعة أنارت فعلاً هذا القرن، بفضل رحمة كلّي القدرة. ولكن الزوجة المقدسة ليسوع المسيح، الكنيسة الكاثوليكية، هي بشكل خاص مدينة لها...».

> في باريس عمل الطابعون الأوائل الذين جاؤوا من ألمانيا بدعوة من قِبل عضوين من الجامعة، على مطبعة أقيمت في مكتبة السوربون. وهكذا ولد «الفن الإلٰهي للمطبعة»، كما كان يسميه جان دولا كاي (Jean de la Caille) عام 1689، «بالقرب من مدارس اللاهوت»، في إطار الجامعة وتحت رقابتها. لقرون عدة سوف تدّعي الجامعة بأنها هي أصل المطبعة لتبقى سيدة الرقابة.

في الواقع، كان هناك العديد من الكتب يصدر دونما رقابة. مثلاً، بين عامي 1498 و1521، من أصل 500 طبعة خرجت من مطابع جوس باد (Josse Bade)، كان هناك ثلاث فقط تحمل إذناً بالطبع من الجامعة[8].

لم يكن كل الناس متحمسين للفن الجديد. لقد لاحظ مارتان لوري (Martin Lowry)[9] عندما درس أصول المطبعة في البندقية أنه داخل الجمهور الضيق المعني بالكتاب، «كانت ردود الفعل متنوعة جداً، تتراوح بين الدعم الحماسي وبين الرفض المطلق».

بالنسبة إلى دكتور اللاهوت الدومينيكاني من البندقية فيليبو دي ستراتا (Filippo di Strata)، فالطابعون مشردون وكسالى، جهلة وطموحون، إلخ. بإغراقهم المدينة بالكتب الرخيصة التي يستطيع شراءها حتى الأطفال، يعرّضون المجتمع والأخلاق للخطر. اتهم فرافيليبو (Fra Filippo) بعض الطابعين بإنتاج كتب عن الأساطير الوثنية وأشعار جنسية لاتينية، أما الدين فهو مهدد بترجمة «**الكتاب المقدس**» إلى اللغة العامية التي قد تقود الناس البسطاء إلى دروب الهرطقة.

وهكذا، بين الأعوام 1473 و1495، أكد راهب دومينيكاني غامض ورجعي من البندقية ثلاث خطايا للمطبعة تبرر خلال خمسة قرون كل أشكال المراقبة: إنها تهدد النظام الاجتماعي والأخلاق والدين.

بالنسبة إلى فرافيليبو يجب منعها، لأنها أسوأ من الدعارة...

هذه الانتقادات وجدت صدى لها في قمة التراتبية الدينية:

- منذ العام 1475، تلقت جامعة كولونيا Université de Cologne من البابا امتيازاً «يسمح لها بمراقبة الطابعين والناشرين والكتّاب وحتى قارئي الكتب الضارة»[10].

- في العام 1487، اهتم البابا إنّوسان الثامن (Innocent VIII) بإخضاع المطبعة إلى مراقبة الكنيسة؛ وقد كلف برتولد (Berthold) أسقف مايانس راهبين من الكاتدرائية ودكتورين اثنين بتفحص الكتب؛ وعام 1496، منع نشر أي كتاب دون موافقة.

- في العام 1501، وسّع ألكسندر السادس (Alexandre VI) (والد قيصر ولوكريس بورجيا César et Lucrèce Borgia!) المنع ليشمل كل ألمانيا. في تلك البراءة المؤسسة للرقابة لم يكتفِ بالطلب من الذين يعطون هذه الأذونات بالسهر «على عدم طباعة أي شيء

يكون ضد الاستقامة وملحداً أو ما يسبب فضيحة معيَّنة»، بل دعا الطابعين إلى إعداد «فهارس بكل الكتب المطبوعة» وتسليم الكتب المطبوعة التي تحتوي «شيئاً مضاداً للإيمان الكاثوليكي، ملحداً، صادماً أو شريراً....»[11]، وذلك «دون تحفظ أو غش».

رغم هذه الإجراءات المتنوعة التي تدل على قلق حقيقي من الاستخدام السيِّئ من قِبل البعض لهذه التقنية الجديدة، فإن محتوى الكتب لا يبدو أنه شكَّل مشكلة إلا بصورة عرضية حتى العشرية الثانية من القرن السادس عشر. ولكن يكفي أن تحصل أزمة إيديولوجية كبرى في الغرب حتى تكشف المطبعة على الملأ عن ذلك الدور الذي لا يزال يُنظر إليه بصورة سيِّئة، وهو دورها كخميرة ثقافية. إن لوثر (Luther) والإصلاح الديني سيعطيان للمطبعة الوسائل ويؤمِّنان تطورها الكبير، وفي الوقت نفسه يؤمِّنان تطور الرقابة.

الفصل الثاني

الرقابة بين المحرقة والحرب الأهلية

(القرن السادس عشر)

أولاً: ولادة الرقابة في فرنسا

بعد 31 تشرين الأول/أكتوبر 1517، التاريخ الذي وجَّه فيه لوثر إلى أسقف مايانس «Mayence» 95 أطروحة حول رسائل الغفران التي ستُعجِّل أمر انفصاله عن روما، قام أصدقاؤه بطباعتها لنشرها عبر ألمانيا. يبدو أن لوثر قد أدرك الإمكانات الهائلة التي توفرها المطبعة للدعاية الدينية. لقد رأى فيها «أكبر وآخر هبة من الله».

في فرنسا أُدينت أطروحاته من قبل السوربون في 15 نيسان/إبريل عام 1521. وطلبت في حزيران/يونيو عام 1523 من رئيس القضاء أن تحرق كتبه. كانت هذه بداية فصل أساسي في تاريخ الكتب الممنوعة:

- من خلال وضع تشريع قمعي يربط ويواجه أيضاً بين السلطة الملكية وبين الجامعة والبرلمان.

- ومن خلال أشكال و«تقنيات» الانتهاك التي سيعدُّها المكتبيون والطابعون.

1 ـ إعداد التشريع: في 18 آذار/مارس في عام 1521 (هناك اعتراض على التاريخ) أمر منشور صادر عن فرانسوا الأول (François Ier)، بناءً على التماس من رئيس الجامعة، البرلمان بمنع نشر كتاب يعالج مسائل دينية دون مراقبة كلية اللاهوت.

هذا النظام الأول المتعلق بمراقبة الكتب سوف يعمل خلال سنتين اثنتين.

ولكن في عام 1523 انفجر نزاع بين الملك من جهة، وبين الجامعة والبرلمان من جهة أخرى، حول كتب لويس بيركان (Louis Berquin) ولوفيڤر دي يتابل (Lefèvre d'Étaples) الملاحقة رغم الإرادة الملكية. وأخيراً تلقى البرلمان إذناً ملكياً بإحراق كتب بيركان الذي أصبح بذلك، إلى جانب لوثر، أول كاتب ضحية الرقابة في فرنسا. كذلك سيرفع نفسه إلى المحرقة عام 1529.

> في العام 1533 صادر لاهوتيو كلية باريس من المكتبات كتاباً «هرطيقياً»، «مرآة النفس الخاطئة *le Miroir de l'âme pécheresse*». لكن الكاتب لم يكن غير أخت فرانسوا الأول، مرغريت دي نافار (Marguerite de Navarre)! فاشتكت إلى أخيها الذي طلب تفسيرات من الرعناء...

وجاءت قضية لوحات الإعلانات لتعطي طابعاً مسرحياً للنزاع. في الليل بين 17 و18 تشرين أول/أكتوبر في عام 1534 عُلِّقت ملصقات مطبوعة في باريس وفي العديد من مدن فرنسا، تشكل «هرطقة ضد القربان المقدس وشرف القديسين»، مثلما كتب برجوازي باريس في صحيفته. حتى وجد ملصق معلق على باب غرفة الملك في اللوڤر! كان رد فعل فرانسوا الأول عنيفاً ومُهيَّئاً من قِبل محيطه.

في بداية كانون الثاني/يناير 1535، حصلت قضية جديدة. لقد اكتشف في اللوڤر و«عبر المدينة وجود كتب شائنة مكرِّرة الشتائم

والهرطقات...» بين هذه الكتب عاين غبرييل برتو (Gabrielle Berthoud) «**البحث الصغير والمفيد جداً والخلاصي للأفخارستيا المقدسة** *Petit Traicté tres utile et salutaire de la saincte Eucharistie*» لكاتبه أنطوان مركور (Antoine Marcourt)، قسيس نوشاتيل «Neuchâtel» الذي كتب وطبع ملصقات عام 1534.

وطفح الكيل: في 13 كانون الثاني/يناير 1535[12] صدر عن الملك قرار يمنع «طباعة أي كتاب جديد في المملكة، حتى إشعار آخر» متوعداً بحبل المشنقة للمخالفين. حتى ولو لم يُطبَّق هذا القرار، فإن فرانسوا الأول، حامي الآداب والمطبعة، كان إذن أول عاهل ربط بين الرقابة وبين حكم الاعدام. صحيح أنه بعد ستة أسابيع من ذلك، سمح بالطباعة مجدداً ولكنْ تحت شروط قاسية في الرقابة، خاصة من حيث تحديد عدد الطابعين والإذن المسبق.

2 ـ «**نار الفرح علامة شؤم**»: أخذت الرقابة تتصلب انطلاقاً من العام 1540، مع تعاون متزايد للبرلمان والسوربون، وتقدم النشر في جنيڤ باتجاه السوق الفرنسي، وصدور أول طبعة باللغة الفرنسية في جنيڤ من كتاب كالڤين «**مؤسسة الدين المسيحي (1541)** *l'Institution de la religion chrétienne*». أدين الكتاب ببراءة من البرلمان صدرت في أول تموز/يوليو 1542، تنص على ما يلي:

ـ كل الكتب اللوثرية والكالڤينية يجب أن تسلَّم إلى السلطات خلال ثلاثة أيام.

ـ وحدهم معلمو الطباعة يحق لهم ممارسة هذا العمل. يجب أن يكون كل كتاب ممهوراً بعلامة الطابع وبعنوانه.

ـ لا يمكن أن يوضع أي كتاب في البيع دون مراقبة لجنة مشتركة من المكتبيين المحلفين ومن ممثلي الجامعة.

ـ إن الوشاية بالمخالفين تشجَّع كثيراً.

لأول مرة، تُشرك المهنة (ممثَّلة بالمكتبيين المحلفين) في إوالية الرقابة. فالنظام الجديد يبدو فعَّالاً.

كان مراقبو الجامعة أول المستفيدين منه. في العام 1543، أعدَّ اول كشف للكتب التي راقبتها كلية اللاهوت الباريسية لائحة بـ 22 عنواناً باللاتينية و41 بالفرنسية على أنها خضعت لرقابة السوربون. من بين هذه الأخيرة 27 جاءت من جينيف أو، في حالة أو حالتين، من نوشاتيل[13]. وسط الكتب التي أثارت جدلاً لاهوتياً، لمع كتاب «الحوليات الكبرى الحقيقية جداً لمآثر غرغانتوا Gargantua الكبير وبانتاغرويل Pantagruel ملك الديبسود Dipsodes»، ليون، بيير دو تور (Pierre de Tours) 1542.

خلال صيف 1544 (امتياز 19 آب/أغسطس) نشرت السوربون فهرساً جديداً بـ 230 كتاباً مراقباً[14]، سوف يعاد طبعه في السنة التالية كملحق لأمر ملكي بتاريخ 23 حزيران/يونيو 1545 وأعلن في 28 منه «على صوت البوق بالمناداة العمومية، في منعطفات مدينة باريس هذه...».

بين العامين 1545 و1551، ورغم تغير العاهل (توفي فرانسوا الأول في 31 آذار/مارس 1547)، تعرض البروتستانت لقمع لم يسبق له مثيل، ليس فقط في باريس، بل في كل المملكة أيضاً. بموجب قرار من البرلمان في 14 شباط/فبراير 1544، أضرمت «نار الفرح وهي نذير شؤم»[15] على ساحة كنيسة نوتردام Notre-Dame، حوّلت إلى رماد الكتب المنشورة والمقتناة من قِبل العالِم والمشاغب الإنساني (والمطبعي) إتيان دوليه (Étienne Dolet)، وذلك «على صوت الجرس الكبير لهذه الكنيسة». وهو نفسه صعد المحرقة في 3 آب/أغسطس عام 1546 وتبعه في 19 منه المطبعي في «Caen»، ميشال فانسان (Michel Vincent). عندما حلل هيغمان (F. M. Higman) كتب دوليه برهن على أن قسماً كبيراً منها غير مؤذٍ، وقد أزيل بعضها لاحقاً من لائحة الكتب المراقبة...

في 8 تشرين أول/أكتوبر 1547 أنشأ الملك هنري الثاني (Henri II) في إطار البرلمان محكمة إجرامية مكلّفة بقمع الهرطقة. أصدرت هذه المحكمة 450 حكماً في خلال أقل من سنتين، منها 60 إدانة بالإعدام. في 11 كانون أول/ديسمبر أعلن هنري الثاني تطبيق حكم الإعدام ضد الذين يطبعون كتاباً «يتعلق بالكتاب المقدس» دون إذنٍ من كلية اللاهوت.

لقد أعيد نشر فهرس الكتب المراقبة من قِبل كلية اللاهوت في باريس مع زيادة عناوين جديدة ممنوعة في الأعوام 1547، 1549، 1551 و1556[16]، لكن الرقابة أصبحت شيئاً فشيئاً قضية ملكية، بينما فهرس روما، المشهور تحت اسم (Index Librorum Prohibitorum) (المطبوع أيضاً في باريس والذي ستحاول الكلية إخضاعه لرقابتها الخاصة)! حل بعد العام 1556 محل فهرس جامعة باريس. لقد أخذ هذا الفهرس يُطبع مجدداً ويعدَّل، وبقي صالحاً حتى العام 1966...

مع «معاهدة شاتوبريان chateaubriant في العام 1551»، الموقَّعة في 26 حزيران/يونيو والمسجلة في 3 أيلول/سبتمبر أكمل هنري الثاني تنظيم الرقابة الدقيقة في فرنسا، المرتكزة أيضاً على السلطة الفكرية للجامعة: 14 مادة من أصل 46 تتناول مباشرةً الرقابة؛ فالمواد 11، 12، 15، 16 تعيد تأكيد سلطة المراقبة لكلية اللاهوت على الكتاب قبل وبعد طبعه. فالمادة 15 بصورة خاصة تنص على ضرورة فتح بالات الكتب الآتية من الخارج بحضور مندوبين عن الكلية أو أية سلطة أخرى. والمادة 12 تمنع البرلمانات من إعطاء إذن بالطبع غير إذن الجامعة الذي يجب أن يرد في الصفحات الأولى من الكتاب الذي سيصدر. والمادة 4 تمنع صراحةً إحضار «أي كتاب مهما كان نوعه من جينيف وغيرها من الأمكنة والبلدان» يكون هرطيقياً إلى المملكة. وتكرر المعاهدة الأنظمة حول المطبعة وتأمر بزيارة المكتبات مرتين في السنة من قبل مندوبين من الكلية إلخ.

إن معاهدة شاتوبريان والإجراءات القاسية التي تبعتها، وكذلك فهارس الكتب المراقبة من قِبل الجامعة والتي يتوجب على المكتبيين إعدادها أثناء الزيارة، أعاقت بالتأكيد دورة الكتاب الناجم عن الإصلاح الديني في فرنسا، ولم تمنع انتشاره. يربط هيغمان (F. Higman) هذا الفشل النسبي بنمو التجارة السرية للكتب الآتية من جينيف، المنظمة بصورة مدهشة.

ثانياً: الكتاب يعلّم على انتهاج السرية

انطلاقاً من العام 1534، أصبح طبع كتب الإصلاح الديني في المملكة صعباً. بينما في ليون استمر طبع الكتب غير التقليدية (كذلك أعمال رابليه Rabelais): بين 1540 و1550 صدرت ثماني طبعات من «**الكتاب المقدس**» المشهور بكتاب «أوليڤيتان Olivétan» في مدينة ليون؛ وجان دوتورن (Jean de Tournes) أجرى خمس طبعات مكررةً عناوين كانت موجودة في دعوى دوليه (Dolet)؛ وبين 1543 و1545 أعاد بلتزار أرنوليه (Balthazar Arnoullet) طباعة ثلاثة عناوين بينها «مزامير مارو Marot»، التي سبق وأن أُدينت في باريس في السنة نفسها[17].

إن ليون حالة خاصة. لقد تمركزت «صناعة الكتاب» البروتستانتي في سويسرا الفرنسية التي اعتمدت الإصلاح الديني. فكلمة «صناعة» لا يجوز أن تخدعنا. هناك حفنة من الطابعين تغذي فكرياً الإصلاح الديني الفرنسي وتشغل مراقبي الكلية: في نوشاتيل، بيير دوڤانكل (Pierre de Vingle)، الذي طبع حوالى عشرين كتاباً بين 1533 و1535 وكذلك ملصقات انطوان ماركور المثيرة؛ وفي جينيف، جان جيرار (Jean Girard) «الطابع الوحيد الإصلاحي في المدينة بعد عام 1544»، الذي دفع إلى السوق 162 عنواناً. بعد العام 1550، هناك جان كريسبان (Jean Crespin) (257 كتاباً بين 1550 و1572) وكونراد باديوس (Conrad Badius)، ثم روبير إتيان

(Robert Étienne) الذين أقاموا في المدينة، قبل موجة الطابعين والمكتبيين المطرودين من فرنسا بسبب معاهدة شاتوبريان (أكثر من 130 شخصاً بين 1550 و1560). في العامين 1558 و1559، حصل تدفق جديد تبعته في العام 1572 موجة الهجرة المتعلقة بمذبحة سان برتيليمي (Saint-Barthélémy). في العام 1563، كان هناك حوالى 200 معلّم ومرافق ومتدرب يعملون على المطابع في جينيف[18].

> لا يجوز بالطبع نسيان ستراسبورغ، الشهيرة منذ زمن بطبعاتها اللاتينية، وأَنِفْرس «Anvers» وبال «Bâle»، التي لعبت دوراً مهماً في أصول الإصلاح الديني في فرنسا (1522 ـ 1534). ولكن إذا اتخذنا قاعدة، شأن هيغمان، لوائح الكتب المراقبة من قِبل السوربون، نرى أن بين 70 و76% من الكتب الممنوعة كان أصلها من جينيف.
>
> من الملائم أن نذكر هنا أن جينيف أقامت بدورها بين 1539 و1559، رقابة فعّالة جداً.

1 ـ **الرجال:** أنطوان ماركور، المسؤول عن قضية الملصقات (1534) التي وصفت بالتحريض أو «بالخطأ»، هو «بالفعل ابن عصره نظراً لأهوائه وتطرفه»، وقد كتبت الآنسة برتو (Berthoud) «إنه رجل سلام من جهة، ولكنه أيضاً عنيف الملصقات والمغامرات الممنوعة». إنه كائن «مليء بالتناقضات»[19]. من القرن السادس عشر حتى أيامنا هذه نادراً ما كتب تاريخ الكتاب الممنوع من قِبل آباء هادئين.

وعلى صعيد مختلف عن ماركور، هذا لوران دو نورماندي (Laurent de Normandie): معلّم المطالب وعامل الملك في «Noyon»، ومختار المدينة، عام 1548 هرب بسبب الدين إلى عند صديقه ومواطنه كالفين، وتوفي عام 1569.

خلال إحدى عشرة سنة، «كان هذا الشخص الكبير الأهمية

وكانه وزير الدعاية الكالفينية... أحد القوى الخفية البروتستانتية الفرنسية»[20].

كان مروِّجو نشراته الهجائية في الخطوط الأولى لمعركة الكتاب المصلح، يمارسون دائماً تقريباً مهنة أخرى: مكتبي، تاجر خردة، أو سائق عربة، وكذلك قس، خياط، صائغ، معلم مدرسة، قاطع الحجارة، إسكافي وحائك... حوالى 20 من هؤلاء، انتهت رحلتهم إلى المحرقة أو إلى غياهب السجون.

> عندما تصل رزمة الكتب إلى المكان المقصود، يجب توزيعها على أصدقاء مكتبيين مضمونين. هنا توجد مخاطر أخرى: كَتب أنطوان باشوليه (Antoine Bachelier) معاون وصديق لوران دونورماندي، إلى أرملة هذا الأخير في 9 نيسان/إبريل 1572 بأنه قضى 15 يوماً «يغيِّر مكان البضاعة ويتكبد تكاليف باهظة، لأنه من الصعب إيجاد أشخاص يريدون استلامها». وقد نجح في بيعها للمكتبي المحلف جاك دوبوي (Jacques Du Puis)، ولكن جزءاً من البضاعة التي سلمت لم يجد «أناساً يريدونه لعدم وجود مكان لديهم أو لأنهم يخشون التفتيش».
>
> فالقاعدة التي سرت في جينيف هي أن مروج النشرات لا يدفع ثمن البضاعة إلا بعد عودته. بهذا التسليف يُبقي مكتبي جينيف الحصة الاقتصادية المتعلقة بالمخاطر كالضياع أو المصادرة، على حسابه. فالمكتبي الذي كان يتعامل مع كريسبان (Crespin) وسرقت بضاعته عام 1563، لم يتوانَ عن تذكيره بالعادة المعمول بها»[21].

أما قراء الكتب الممنوعة فلا نعرف عنهم شيئاً كثيراً إلا عندما يقودهم مصيرهم هم أيضاً إلى المحرقة. مع ذلك نذكر ذلك الصيدلي من طولون «Toulon»، لازار دريلون (Lazare Drilhon)، الذي أُوقف في عام 1545. كان يخبئ حوالى ثلاثين كتاباً في صندوق موجود في حديقته.

2 ـ أقنعة الكتب ونشرها: عندما طبع بيير دوڤانكل، صهر كلود نوري (Claude Nourry) من ليون (أول ناشر لكتاب بانتاغرويل Pantagruel)، «**الإنجيل**» بالفرنسية، على مطبعة سرية في تلك المدينة، وضع عليه العنوان التالي: «طبع في تورينو «Turin» لفرانسوا كاڤيون (Françoys Cavillon) الساكن في نيس على نهر جين «Gennes»، وصدَّره بعلامات آل سافوا Savoie. إنه عنوان خاطئ، و«اختراع ساخر» بالتأكيد[22]. لا تطبع الكتب باللغة الفرنسية في تورينو ولا وجود لبروتستانت في نيس.

> كان جان كريسبان يوقِّع كتبه، ولكن بعد 1552، أخذ يُسقط أكثر فأكثر ذكر «جينيف» مع الإبقاء على اسمه. لقد فسَّر بيز (Bèze) هذا العيب في رسالة: إن ذكر جينيف كان يجتذب صاعقة الشرطة الكاثوليك، ولكن عدم وضع أي اسم للناشر كان يوقظ شكوكاً بالقْدر نفسه من الخطورة.

كانت الكتب الممنوعة تسافر في رزم تُخفى تحت البضائع أو في براميل، وكان الكتاب أحياناً يلقى مصير المكتبي: أي يحرق معه. هذا كان مصير مكتبي من أڤينيون «Avignon» وجد يبيع الأناجيل بالفرنسية: «وعن سبب إدانته كما ورد في كتاب «الشهداء *Livre des martyrs*»، وضعت يافطة على عنقه علِّق عليها إنجيلان، واحد من الأمام والآخر من الخلف».

ثالثاً: الرقابة في يدي الملك

1 ـ من الحروب الدينية إلى الرابطة: لقد شوشت الحرب الأهلية التي بدأت عام 1562 صناعة الكتاب بتدميرها شبكات التوزيع وتشتيت طوائف المؤمنين. في سوق أصبح ضيقاً حل الجدل السياسي في المطابع محل النصوص الدينية. في جينيف، حيث المطبعة كانت في أزمة، نشر عام 1675، 15 عنواناً سياسياً مقابل 10 عناوين لاهوتية، بينما عام 1565، كان هناك، من أصل 48 عنواناً

مطبوعاً، 42 نصاً دينياً[23]. فالمطبعيون والمكتبيون البروتستانت الذين كانوا لا يزالون يعملون في باريس اغتيلوا وأوقفوا أو هربوا.

فتحت حكم فرانسوا الثاني (François II) (1559 ـ 1560) الذي خلف شقيقه هنري الثاني (Henri II) الذي مات في حادث، كما تحت حكم شارل التاسع (Charles IX) (1560 ـ 1574) وأمه الوصية كاترين دو مديسيس (Catherine de Medicis)، بقي التشريع قمعياً دون رحمة. فالمراسيم التي أصدرت في حزيران/يونيو 1557 وأيار/مايو 1560 كانت تعتبر طبع أو بيع الكتب الممنوعة والنشرات الهجائية كجريمة ذم الملك، تعاقب بالإعدام. ومرسوم 10 أيلول/سبتمبر 1563 يتوعد بحبل المشنقة لكل من يطبع كتاباً دون إذن الملك. وقد تكرر هذا النظام في الأعوام 1565 و1566 و1571 و1583.

2 ـ الأدب النقدي أيام الرابطة (1585 ـ 1594): لقد تكونت الرابطة المقدسة أو الاتحاد المقدس، في فرنسا عام 1576 ـ 1577 للرد على التنازلات التي أجرتها الملكية للحزب البروتستانتي. وكان قائداها هنري دوغيز (Henri de Guise)، الذي أرسل هنري الثالث (Henri III) مَن اغتاله عام 1588، وكردينال اللورين «Lorraine». كان الملك متردداً على الدوام بين وريثه هنري دوناڤار (Henri de Navarre) والرابطيين. وقد اغتيل في 2 آب/أغسطس 1589 بيد الكاهن الرابطي جاك كليمان(Jacques Clément). إن ارتداد هنري دوناڤار في 25 تموز/يوليو 1593، كان مقدمة لتفكيك الرابطة ولخضوع باريس، في آذار/مارس 1594.

أمام الرابطيين وتدفق النشرات الانتقادية الذي سيطبع تلك السنوات بالاضطرابات في باريس، لم يكن هنري الثالث منزوع السلاح. فالأداة التي أعدتها الملكية لمواجهة الدعاية البروتستانتية، انقلبت ضد الكاثوليك المتطرفين؛ فدونيس باليبه (Denis Pallier)[24] يقارب شنق البروتستاني بيير ديغان (Pierre d'Esgain)، كاتب النشرات الساخرة والهجائية ضد الملك؛ في كانون الأول/ديسمبر

1584، يُشنق الرابطي لوبروتون (Le Breton)، بعد سنتين، بفعل كتاب يحتوي شتائم بحق هنري الثالث.

أمام السكان المتعطشين إلى المعلومات سوف تقدم المطابع الرابطية العديد من النشرات الهجائية التي يجمعها البعض بشغف، مثل البرجوازي الباريسي بيير دوليتوال (Pierre de L'Estoile).

بين 1585 و1594، عاين دونيس باليه (Denis Pallier) 870 طبعة. كبر الإنتاج حتى 1589 (362 طبعة) قبل أن ينخفض تدريجياً. لا شك في أن العديد من القطع قد اختفت. عند استتباب النظام، طبق المفوض المدني للملك سيغييه (Séguier) رقابة ارتجاعية فأمر المكتبيين والمطبعيين بإتلاف كل الكتب المحرضة على الانتفاض والتي لا تزال في حوزتهم. ومنع في المستقبل نشر كتابات مشابهة، وإلا تعرض صاحبها للموت. يعتبر باليه، مع أخذ هذا الإتلاف بالاعتبار، أن مطابع الرابطة أنتجت في عشر سنوات أكثر من ألف عنوان، في باريس وحدها.

> إن الرابطيين وخصومهم «في عدم احترام متساوٍ للقوانين»[25] يتقاتلون بأسلحة دعاية ما زالت هنا في بداياتها. فالملصقات والنشرات الهجائية والنقدية للرابطيين كانت تلعب على القلق الشعبي والسرية والسخط والإشاعة بنبرة متطرفة أحياناً. إن الخطاب الحقيقي عن الموت الغريب والمفاجئ لهنري دو فالوا (Henri de Vallois) هو إطراء لعمل جاك كليمان. هناك نشرة هجائية أخرى (استشهاد الشقيقين) تصف هنري الثالث بكونه «تركياً بالرأس، وعنقاء باليدين وإنكليزياً بربطة الساق وبولونياً بالقدمين وشيطاناً بالنفس». وكما يخبرنا بيير دوليتوال، كانت القطع المطلوبة أكثر من غيرها تباع بسعر مرتفع جداً.

3 ـ هنري الرابع، من الدعوة إلى قتل الملك حتى التهدئة:

بعد دخول هنري الرابع إلى باريس كان الطابعون والمكتبيون

متعادلين في الشتم. هنا دخلنا في فترة من التهدئة.

أصبحت المشادَّات الدينية والنشرات الهجائية السياسية نادرة. وبحسب دوليتوال، بعض هذه النشرات مثل الجندي فرانسوا Soldat françois التي تنتقد السياسة الإسبانية للملك كانت تضحكه. وأخرى كانت تشتمه، مثل الزواج الحرام لهنري الرابع من ماري دو مديسيس l'Inceste du mariage de Henri IV avec Marie de Médicis وهي تأتي من منطقة الفلاندر، بواسطةمكتبي من روان «Rouen»، رابطي كبير يدعى أدريان دولوني (Adrien de Launay). لا يبدو أنه حصلت ملاحقات ضد هذا الكتاب ولا ضد كتاب آخر عنوانه «استبداد الاستبدادات *Tirannie des Tirannies*»، فالملك، يقول ليتوال، أرتأى «القضاء عليهما بالصمت بدلاً من الملاحقة التي كانت غالباً سبباً لنشرهما أكثر».

رابعاً: تقدم الرقابة الملكية

شكّلت سنوات الحرب الأهلية ازدهاراً لرقابة السوربون، ولكن السلطة الملكية زادت من سيطرتها. فمراسيم البرلمان لعامي 1553 و1556 تذكّر بأن الإذن بالطبع يجب أن يرد في أول الكتاب. وأوامر الملك إلى البرلمان، في 16 آب/أغسطس 1561، تمنع طبع أي كتاب «دون إذن من بلاط البرلمان أو الملك»[26]. إلا أن هذا الإذن «كان يختلط غالباً بالامتياز»، المحدَّد كاحتكار تجاري. بدأت الرقابة تُربط بصورة بارزة بالمصلحة الاقتصادية للمكتبي، وذلك نزولاً عند الإرادة الملكية. في باريس، كانت الامتيازات تعطى من قِبل رئاسة القضاء أو من قِبل البرلمان؛ بالنسبة إلى المناطق، كان شيخ تجار باريس أو السلطات البلدية تعطي الإذن الذي له فعالية الامتياز.

بهذا نسير نحو نظام تصبح فيه الموافقة على كتاب من قِبل اللاهوتيين عنصراً ثانوياً في عمل مؤسسات المراقبة.

تنص المادة 78 من مراسيم شباط/فبراير 1566، المسماة معاهدة مولان (Moulins)، على أنه لا يمكن من الآن فصاعداً طبع أي كتاب «دون إذننا وكتاب الامتياز المرسلين تحت ختمنا العلي». في أيار/مايو 1571، تأمر المادة 23 من معاهدة غايون (Gaillon) بأن يسهر طابعان منتخبان من قِبل رفاقهما ومكتبيان محلفان على ألا يُطبع من الآن فصاعداً أي كتاب أو منشور يتضمن قدحاً.

سوف يجري التذكير بهذا النظام والتوسع في البراءة الصادرة عن الملك هنري الثالث في 12 تشرين الأول/أكتوبر 1586، وخاصة في مرسوم عام 1618، الذي أكمل وضع مراقبة الكتاب تحت سلطة مأموري الملك.

الفصل الثالث

التهورات والعودة إلى الصواب

(القرن السابع عشر)

أولاً: التشريع من 1610 إلى 1715

في القرن السابع عشر، أصبحت تشريعات الكتب تتكثَّف أكثر فأكثر بالمراسيم والقوانين والقرارات والأنظمة. لقد ميَّز فيها پول ملُوتيه (Paul Mellottée) تنظيمين يتقاطعان:

- تنظيم الملك، الذي يهدف معاً إلى حماية المهنة وإلى مراقبتها، مع إيجاد مصلحة مالية فيها؛

- تنظيم أهل المهنة، الذي يهدف إلى المحافظة على نوعية الإنتاج ومنع التزوير والحد من التنافس، دون ذكر ذلك[27].

إن الغرفة النقابية (المشتركة بين المكتبيين والطابعين منذ 1618)، رغم إنشائها بإرادة ملكية، لم يكن لها دائماً، في حقل الرقابة والقمع، المصالح نفسها مع السلطة. بالنسبة إلى هذه الأخيرة، المهم أولاً المراقبة ومنع دوران بعض الأفكار، إذا دعت الحاجة. أما المهم بالنسبة إلى الغرفة النقابية، هو محاربة التزوير

مع حماية نظام الامتيازات ومصالح المكتبيين إذا اقتضى ذلك، وبواسطة إجراءات الشرطة.

إذن لأسباب مختلفة جداً، تلتقي الرقابة الملكية مع تنبه النقابة المهنية في القرنين السابع عشر والثامن عشر في إرادة مشتركة لحصر الكتاب في قيد الفرائض والممنوعات.

صحيح أن الأنظمة، شأن نظام 1618، تتكلم على «امتياز وإذن» وكأنهما أمران متميِّزان. ولكن في الممارسة «كان يجري الخلط بسرعة بين هاتين الشكليتين، والامتياز يحل محل الإذن؛ حتى أصبح، انطلاقاً من القرن السابع عشر الشكل الأعلى للسماح»[28] دون أن يفقد مع ذلك «طابعه الإسنادي للاحتكار».

بالرغم من أن التزوير ليس موضوع هذا الكتاب. غير أنَّ من الملائم أن نذكِّر بذلك، لأنه في الممارسة القمعية، يخضع النوعان من الكتب إلى المصادرات نفسها والغرامات نفسها والإتلاف نفسه.

1 ـ **الأنظمة**: بين 1610 و1715 كُررت الأنظمة المتعلقة بالطباعة وأكد عليها مراراً عديدة: نظام 20 تشرين الأول/نوفمبر 1610؛ و9 تموز/يوليو 1618؛ براءة 15 كانون الثاني/يناير 1629 (قانون ميشو Michaux)؛ نظام 7 أيلول/سبتمبر 1650 (المعد عام 1649)؛ براءة 21 آب/أغسطس 1686 التي بقيت سارية حتى 1723.

> أُقيمت المراقبة الملكية للمكتبيين والطابعين من خلال فرائض متنوعة، تنظم بصورة خاصة المهنة (التدريب مهنة المعلِّم، إنشاء غرفة مهنية يقودها نقابي ونائبان، ثم أربعة نواب له). فكل نشاط نقابي وكل تنظيم مستقل تعاوني أو تضامني ممنوع.

بعض الأحكام تستهدف بصورة أكثر مباشرةً مراقبة الطبع والنشر:

- الحكم الأول هو الامتياز. هناك العديد منالقرارات والأحكام والمراسيم وكذلك الأنظمة المتتالية تؤكد تشريع القرن السادس عشر: لا يمكن طبع أي كتاب «دون براءة موقعة وممهورة بالختم العلي» (معاهدة 1686)، يُمنع بيع الكتب بدون امتياز، كذلك الكتب المزورة. بالإضافة إلى ذلك، يفرض على الطابعين والمكتبيين إدخال «الامتياز والإذن» الممنوح لهم «في نهاية أو في بداية» كل نسخة «تحت طائل التعرض للعقاب الرادع» (قرار 17 كانون الثاني/يناير 1645).

- يجب أن تستقر المطابع والمكتبة بحي الجامعة وليس بأي مكان آخر. إنها لازمة تكررها الأنظمة والأحكام والقرارات حوالى 40 مرة بين 1600 و1686. وسوف تمتد إلى القرن الثامن عشر، وقد أشار مالزيرب (Malesherbes) إلى طابعها الوهمي.

- الأمر بزيارة الدكاكين والمحترفات، الذي ورد في تنظيم القرن السابق، يكرَّر مرات عديدة. ينفَّذ من قِبل رئيس الغرفة النقابية ونوابه الذين يدعون إلى التحقق «إلى أن لا يطبع أي كتاب ضد الأخلاق والدين والدولة» (نظام 1650).

- منع «تحريف أو إخفاء» الاسم أو الماركة أو الملكات «حيث تطبع الكتب» هذه الفريضة التي تعود إلى أيام فرانسوا الأول (François I^er^) تخدم معاً قمع التزوير والنشرات الهجائية.

فالمادة 62 من معاهدة 1686 تربط الأمرين وتمنع كذلك طبع «الكتب أو النشرات الهجائية التشهيرية» و«تحريف أسماء وماركات الأشخاص».

- منع العمل على طباعة الكتب خارج المملكة. هنا أيضاً، تستهدف معاً «الكتب السيئة» والمزورة.

- منع الدكاكين المتنقلة وكذلك ترويج الكتب من قِبل «بعض

حمَّالي الرزم بائعي الخردة المتجولين في الريف» الذين يصعب جداً مراقبتهم. على مروِّجي الكتب الباريسيين، «حمل علامة أو شارة نحاسية على مقدمة صداريهم» (براءة 1686)، ويحصلون على ترخيص من الغرفة النقابية. لا يستطيعون أن يبيعوا في باريس إلا الكتب المطبوعة فيها، ولا يحق لهم عرض بضاعتهم. «التجار المتنقلون» الذين يتجولون في كل فرنسا، لا يحق لهم أن يبيعوا في باريس.

هذا النظام القمعي يهدف أيضاً إلى حماية المطبعة ومهنها، من منظور مَرْكنتيليّ mercantiliste.

2 ـ الرقابة: في القرن السادس عشر، استعادت الإدارة الملكية شيئاً فشيئاً حق الرقابة من السوربون، وكذلك من البرلمان. ويعود إلى ريشيليو (Richelieu) إكمال وضع إوالية الرقابة الوقائية كما ستستمر حتى نهاية القرن الثامن عشر.

في ربيع 1624، أنشا لويس الثالث عشر (Louis XIII) اربع وظائف لمراقبين ماجورين. وفي 15 كانون الثاني/ يناير 1629، وقَّع قانوناً يدعى قانون ميشو (Michaux). تربط المادة 52 منه بوضوح الإذن بالطبع أو بيع الكتاب بتقديم نسخة مخطوطة مسبقاً («لرئيس قضاتنا أو لوزير العدل، ليضعا عليها تكليفهما للشخص الذي سيحيلانها إليه، بحسب موضوع أومادة الكتاب، ليراه ويفحصه ويضع فيه شهادة كما هو مطلوب ويعاد مع الامتياز». في رسالة من مرسين (Mersenne) إلى رينيه ديكارت (René Descartes) عام 1637، جاء ما يلي: «لم يسبق أن كان فحص الكتب دقيقاً إلى هذا الحد».

عام 1653 سحب رئيس القضاة سيغييه (Séguier) من الكلية رقابة الكتب، مع قبوله اختيار المراقبين الملكيين الأربعة بين دكاترة اللاهوت. سوف يزداد هذا العدد بانتظام

> حتى نهاية القرن الثامن عشر. وهكذا عشية الحكم الشخصي للويس الرابع عشر، ربحت الملكية المسألة نهائياً: لكن السوربون استمرت بالحكم على كتب اللاهوت أو الفلسفة وبإدانتها.

في عهد لويس الرابع عشر «يبدو أن الكتاب وُضع تحت إشارة السجل»[29]، خاصة بعد نقض معاهدة نانت (Nantes)، فانتشار التجارة السرية دفع السلطة إلى تنظيم أكثر دقة،ليس فقط للقمع بل للرقابة أيضاً. فرئيس القضاة پونشارتران (Pontchartrain) أوكل لقريبه الكاهن جان - بول بينيون (Jean-Paul Bignon) عام 1699، إدارة قضايا المكتبة. فإحدى مهماته الأولى كانت القيام بإحصاء كل مطابع المملكة.«الأجوبة على هذه الاستمارة شكّلت منطقة رائعة للشرطة» (مارتان H.-J. Martin)، سمح بتحديد عدد المطابع المسموح بها لكل مدينة، مما يؤمّل في الوقت نفسه بتحديد الإنتاج السري «للكتب السيئة»..

> وإعادة التنظيم عام 1701 أنشأت بوضوح نظام الأذونات على مستويات متعددة (وبتعريفات ضريبية متعددة) مميِّزةً بين:
>
> - الامتياز العام الذي يسمح بطبع كتاب ما وكذلك حمايته ضد المزورين في كل المملكة.
>
> - والامتياز المحلي الذي يسمح بطبع كتاب وحمايته من المزورين في مكان إقامة صاحب الطلب.
>
> - والإذن دون امتياز بالتالي دون حماية.

هذا الترتيب لنظام الموافقات يتماشى مع ترتيب الرقابة الوقائية للمخطوطات. كانت دوائر الأب بينيون (Bignon) تسجل عنوان المخطوطة واسم الكاتب واسم الشخص طالب الإذن، ثم تسلمه إلى أحد المراقبين. بين 1699 و1704 كان هناك 56 مراقباً.

«بينهم أكاديميون وشخصيات من المرتبة العليا»[30]،
وكانت تعطى لهم التعليمات أن لا يمرِّروا شيئاً مما هو فاسق أو فاضح أو جَنْسينيّ (تشدُّد ديني jansénisme)، وهذا أمر بديهي، ولكن عليهم أيضاً رفض طبع المواضيع الحساسة في ميادين الدين والعلم والسياسة. في إمكانهم أيضاً عدم منح الموافقة للمخطوطات «غير المفيدة» والمحشوة «بعلم غامض» والسيِّئة التأليف التي تدل على أن الكاتب « لا يزال لا يعرف ماذا تعني الكتابة».

شيئاً فشيئاً، سيبدو هذا التنظيم غير متكيِّف. فالعديد من الكتب أُخضعت للمراقبين ورُفضت، وطُبعت كتب كثيرة في هولندا الأمر الذي ولَّد نظام الإذن الضمني.

3 ـ مراقبة الكتب الأجنبية: حتى 1610، كان النظام المتعلق بالكتب المطبوعة في الخارج مبهماً إلى حدٍ ما، حتى ولو كان المكتبيون، منذ 1551، لا يحق لهم أن يفتحوا بأنفسهم «رزم الكتب التي تأتيهم من الخارج». فنظام 1610 أمر بأن يجري اختيار «مكان خاص تصل إليه في باريس كل بضائع المكتبات، حيث تفرغ» وتخضع لرقابة نقيب الهيئة.

وبراءة 1686 توضح التالي: «لتلافي التجاوزات التي تقترف في تجارة الكتب التي يأتي بها إلى باريس الطابعون والمكتبيون الأجانب وكذلك طابعو ومكتبيو الأقاليم»، يجب من الآن فصاعداً أن يجري تبادل الكتب أو بيعها في الغرفة النقابية، وكذلك تحت مراقبتها، لسبب مزدوج يتعلق بالرقابة وبالدفاع عن حقوق المهنة، يجب فتح رزم الكتب المستوردة «من البلدان الأجنبية أو من أمكنة أخرى» من قِبل المكتبيين. ونظام 1710 (11 حزيران/يونيو) يحدد عدد المدن حيث يمكن للكتب الآتية من الخارج أن تدخل إلى المملكة شرعياً، بعشر مدن تضاف إليها باريس.

هذه هي باختصار ترسانة الأنظمة التي تملكها الحكومة، في القرن السابع عشر، لمراقبة وقمع دورة «الكتب الممنوعة». يبقى علينا أن نرى كيف كانت تعمل.

ثانياً: من هنري الرابع إلى ريشيليو:

الاضطرابات والجدل

1 ـ **«هناك من الطباعة ما يدفع إلى الجنون»**: بعد اغتيال هنري الرابع من قِبل رافاياك (Henri IV Ravaillac) (14 أيار/مايو 1610)، تدفقت النشرات الهجائية مجدداً في شوارع باريس. في نهاية كانون الأول/ديسمبر 1610، سجل ليتوال في صحيفته عناوين «نشرات الهذر والنميمة» التي ظهرت منذ أيلول/سبتمبر: أكثر من مئة نص قصير، نثراً وشعراً، عن الحدث، أسبابه ونتائجه.

لكن التراخي في عهد هنري الرابع لم يعد مقبولاً. بموجب النظام الجديد في تشرين الأول/نوفمبر 1610، قد يتعرض طابعو الكتب دون امتياز لغرامة كبرى، وحتى لِـ «قصاص رادع» إذا تكرَّر الأمر. هذا ما رفع أسعار الكتب الممنوعة! يشير ليتوال إلى أنه باع بسبعة فرنكات النشرة الهجائية المعنونة «**وزارة الدرر الثلاث** ***Le Cabinet des trois perles***» و«هي سيِّئة التجليد وتالفة بسبب المطر»، مع أن نسخة أخرى منها مجلدة ومحفوظة بصورة جيدة لم تكلفه سوى أربعة فرنكات.

إن أحداث عهد الوصاية واجتماع مندوبي الأقاليم (1614) وسقوط كونشيني (Concini) والماريشال دانكر (d'Ancre) وزوجته ليونورا كاليغاي (Leonora Caligaï) (24 نيسان/أبْريل 1617)، والصعود المذهل وإن كان قصير الأمد للمحظي ألبير دو لوين(Albert de Luynes)، أثارت مجدداً النشرات الهجائية المؤيدة والمعارضة.

ولكن مع نظام 1618، أصبحت السلطة تملك الوسائل لإحلال النظام في المكتبة. في 19 تموز/يوليو 1618، بعد عشرة أيام من تسجيل النظام الجديد، أدان قرار من المجلس ثلاثة كتّاب بفعل نشرات هجائية، بينهم الشاعر إتيان دوران (Étienne Durand)، بأن يعذبوا بالدولاب أو يشنقوا. وقد نفذ الحكم في اليوم نفسه. بعد هذا الحدث توالت الإدانات في السنوات التالية. وتحت ضغط المتدينين المتشددين الذين يدعوهم كاتب النشرة النقدية المخطوطة، المسماة «ضد المتزمت l'Anti-Bigot»، وهو غير معروف، «بالخفافيش والمناجذ»، ضربت الإدانات الأكثر قساوة «الملحدين» مثل الكاهن فانيني (Vanini) من نابولي الذي أحرق في تولوز (1619) والمستنير فونتانييه (Fontanier) الذي عُذِّب في ساحة غريف «Grève» (1621)، بينما «الزنديق» تيوفيل دو فيو (Théophile de Viau) نجا من الموت في آخر لحظة (1624 ـ 1625).

> أين تطبع هذه النشرات الهجائية، وبينها تلك التي تجسد في رأينا حرية الفكر والاعتقاد، الكتابات الزنديقة[31]، والتي لا تشكِّل إلا حفنة؟ في باريس، بالنسبة إلى الحكوميين، في المناطق حيث هرب الأمراء المنتفضون بالنسبة إلى النشرات النقدية التي تعرض وجهات نظرهم؛ في المناطق البروتستانتية بالنسبة إلى كتب الجدل أو نشرات النقد البروتستانتية.

كانت الأوراق تسافر في عربات بعض السائقين وكانت تنشر في العاصمة من قِبل مروجين أو مكتبيين مؤيدين الأفكار التي تدافع عنها أو مكتبيين يودون تحقيق أرباح من خلالها.

2 ـ ريشيليو، مفارقات الدعاية: أصبح ريشيليو الوزير الرئيسي للويس الثالث عشر (Louis XIII) في 13 آب/أغسطس 1624. حتى موته، في 4 كانون الأول/ديسمبر 1642، كان سيد السياسة الداخلية والخارجية لفرنسا.

لقد كتب إتيان تيو (Étienne Thuau): «في القرن السابع عشر كانت تسود فكرة أن المعتقدات هي أحد عناصر السلطة، بناءً على هذا، فإن الحاكمين يتوجب عليهم إدارة النفوس والأجساد معاً»(32). يعرف ريشيليو أن إدارة النفوس هذه تمرُّ عبر المطبوعة. فالمحاور الحديثة جداً لنظام إدارته هي أن يبقى هو نفسه مطلعاً بصورة جيدة ولكن عليه أن يراقب ويتلاعب بمعلومات الآخرين. هذا يتضمن في الوقت نفسه تقوية الرقابة، واللجوء بالذات إلى سلاح النشرة الهجائية والنقدية.

لقد وصف ماتيو دومورغ (Mathieu de Morgues)، الذي كان مساعده قبل أن يصبح خصمه العنيف، نشاط ريشيليو، على النحو التالي: «عند نهوض الكاردينال، تصل خمس أو ست رسائل من إيطاليا، من جانب الملك، من كوندي «Condé»، من البيكاردي «Picardie» وغيرها من الأماكن: على الفور، يستدعي أحد سكرتيريه ليعدَّ التعليمات إلى الطابعين ويعمل على نشر الأخبار في الجسر الجديد «Pont- Neuf» على الشكل الذي يريد فيه إيصالها إلى الجمهور مع التنكر المطلوب».

> كان ريشيليو محاطاً بمجموعة من الرجال، القضاة والأكاديميين وأهل الكنيسة، والبروتستانت الذين عادوا إلى الكثلكة، مثل فرانسوا لانغلوا دوفانكان (François Langlois de Fancan)، الذي كان «رئيساً حقيقياً لغرفة الصحافة» وقد مات في الباستيل «Bastille»، والشهير جوزف (P. Joseph) «الدماغ» أو أيضاً پول هاي دوشاستليه (Paul Hay de Chastelet)، الريشة الإنذار الذي استفاد من قلمه ليصبح في الأكاديمية الفرنسية أول الثابتين في المركز الثاني عشر. لم يكن هو نفسه يتوانى عن استعمال القلم، إما ليشير إلى صورة النشرة الهجائية الواجب كتابتها، وإما ليصحح شكلها. يُظهره ماثيو دو مورغ (Mathieu de Morgues) يضيف «شتائم لاذعة» على نشرة الأكاديمي الآخر جان

سيرموند (Jean Sirmond)، التي تحمل عنوان «**العبقرية الصالحة لفرنسا** *Bon génie de la France*».

إن طابعي ومروِّجي هذه النشرات الهجائية للدولة التي «ينادى» بها مثل النشرات الأخرى في الأسواق وعلى الجسور، لا يخشون شيئاً. ليس هذه حالة المكتبيين الذين يغامرون بعرض النشرات الهجائية المطبوعة في الخارج على المراكب النهرية، مثل نشرات **Mysteria Politica** و **Admonition ad Regem**، التي بحث عنها الكاردينال بنشاط وأتلفها وأرسل مكتبيّاً إلى فرانكفورت وغيرها ليكتشف كتّابها.

لأنها بحسب الكاردينال جريمة إهانة الملك، وصاحبها يستحق الموت على نشرها. كان يقود الملاحقة «جلاد الكاردينال»، العامل المدني إسحاق دو لافيماس (Issac de Lafflémas).

بالرغم من المخاطر، التي هي الباستيل أو البلطة أو المشنقة، كان يكتب ويُطبع الكثير ضده: 30 كتاباً عام 1626، كان أنشطهم وأعنفهم بين خصومه من حزب المتزمتين، الذي هرب إلى بروكسِل، ثم إلى إسبانيا بالقرب من ماري دو مديسيس، هو ماثيو دو مورغ. فقريحته النقدية كانت كالنار في الهشيم وكانٍ يستخدم التورية. ورجل المؤامرات شانتلوب(P. Chanteloube) ألّف رسائل نقدية عنيفة ضد ريشيليو الذي عمل على إدانته بالموت غيابياً.

فكتاباتهم التي تطبع في البلدان المنخفضة الإسبانية لم تكن تدخل إلى المملكة إلا بصعوبة. فبحسب مارتان (H.-J. Martin) «لم تكن أبداً تطبع مجدداً في فرنسا حيث كانت نادرة جداً وكان من الخطر جداً بيعها، لذلك كما يبدو كان يدفع ثمن نسخها غالياً جداً».

ثالثاً: انتفاضة الفروند (المقلاع) والانتقادات الموجَّهة إلى مازارن

بين أيار/مايو 1648 وتشرين الأول/اكتوبر 1652، أقامت هذه

الأزمة المعقدة، بشكل حرب أهلية على عمق حربخارجية (ضد إسبانيا)، البرلمان ضد الوصية آن دوتريش(Anne d'Autriche) ووزيرها الأول مازاران (Mazarin)، اللذين كان عليهما أن يواجها أيضاً انتفاضة الأمراء.

كانت الفروند (Fronde) فرصة لازدهار مدهش للنشرات الهجائية السياسية المسماة مازاريناد mazarinades (الانتقادات ضد مازاران). فالكلمة، التي بدت في تموز/يوليو 1649 كمرادفة للمزاج الرديء، اتخذت عام 1651، في النشرة الانتقادية لسكارون (Scarron)، معناها كنشرة هجائية، ساخرة وهزلية ضد مازاران. ستكون هذه للمرة الأخيرة، قبل نهاية القرن الثامن عشر، حيث الرأي العام الفوضوي والحر يعبِّر عن نفسه بمثل هذه الفزارة.

رأى هوبير كاربيه (Hubert Carrier) في هذه النشرات الهجائية «حملة هائلة لغزو الرأي العام»[33]، جرت قيادتها بتبصُّر من قِبل الخصوم المتقابلين. وقد قدَّر عددها بحوالى 5200، طبع معظمها على 1000 نسخة أو أكثر.

> لقد نظَّم محركو الفروند «مكاتب صحافية» حقيقية تستخدم كتَّاباً لنشرات هجائية وانتقادية أصحاب موهبة: ربما يكون ميناج (Ménage)، وسكارون، ودوبورتاي (Du Portail) هم الأكثرشهرة بين الذين تجمعُّوا حول بول دوكوندي (Paul de Gondi)، الكاردينال المقبل لريتز (Retz)؛ ثم دوبوسك - مونتاندريه (Dubosc- Montandré) وماريني (Marigny) وسارازان (Sarasin) كانوا يكتبون لكونديه (Condé). ومازاران؟ هو الذي بعكس ريشيليو، أهمل التصالح مع الكتاب، لم يكن موقفه في البداية إلا اللامبالاة أو الاحتقار تجاه النشرات الهجائية. ثم انتهى متأخراً، تحت تأثير غبريال نوديه (Gabriel Naudé) المكتبي لديه، إلى تنظيم دعايته المضادة (خريف 1651). بالإضافة إلى نوديه نفسه، كان بين كتَّابه كوليتيه (Colletet)، والأب فوكيه

> (Fouquet) أخو ناظر المالية المقبل. ولكن إلى جانب هؤلاء المحترفين، كانت زمرة كتّاب النشرات الهجائية تشمل كتّاباً من كل الأصول: رجال قانون، رجال كنيسة، بورْجوازيون، أشراف إلخ، وكان بينهم أيضاً هامشيون مثل نقولا مرسييه (Nicolas Mercier)، كاتب 18 نشرة هجائية خلال تسعة أشهر، وهو كاهن معزول، شُنق بسبب نشرة نقدية عنيفة ضد البرلمان عنوانها «عصابة تيميس Thémis الحقيقية» وبسبب زواجه المزدوج[34].

«هذا الفيض من النشرات الهجائية» بحسب أحد المعاصرين (وهو نفسه كتب بعضاً منها) يدل على شلل أجهزة الرقابة. شُلّت ولكنها لم تزُل: لقد بقيت لتخدم قرارات ثروة الأسلحة.

في ربيع 1649، فتش المفوض المدني مطبعة المدعو كوتينيه (Cottinet) الذي وشي به من قِبل المرِّوجين على أنه طابع نشرة «حسرات فرنسية على السلم الإيطالي *Soupirs françois sur la paix italienne*». لقد وضَّب دوبراي d'Aubray أوراق النشرة في أحد الأقبية، كانت تلك حالة تلبس بالجريمة. هرب المكتبي من الشباك. شكل ذلك بالطبع دعاية كبرى لنشرة «حسرات»، التي تضاعف طبعها وتزويرها... كان تتابع الأمور ذا دلالة: أُدين كوتينيه بالإعدام شنقاً من قِبل وكيل مدعي عام الملك. وبما أنه كان مختبئاً فقد شنقت دمية تمثله في 7 أيار/مايو. لكن البرلمان خفض الحكم إلى الإدانة بالأشغال الشاقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سلم كوتينيه نفسه للعدالة التي عفت عنه! وقد عرفت القضايا الأخرى الصورة نفسها: حماس من قِبل المفوض المدني، قساوة العدالة الملكية يقابلها تسامح البرلمان.

في تموز/يوليو 1649، وخلافاً لذلك، أوقف الطابع كلود مورلو (Claude Morlot) لطبعه نشرات هجائية متنوعة بينها «ستار الملكة الذي يقول كل شيء»، ذات الكلام البذيء والتحقيري بحق آن

دوتريش. حكم على مورلو بالشنق. سيق إلى ساحة غريف «Grève»، فحرَّض الجمهور حيث كان يوجد العديد من «عمال المكتبات والمطابع». قامت الجموع بضرب الجنود رماة السهام بالحجارة فتراجعوا وطردت الجلاد ورمت بالمشنقة في النهر وأعتقت السجين.

> خلال الفروند (كما سيكون الحال بعد قرن ونصف لاحقاً، في عهد الإرهاب)، كانت الرقابة والقمع خاضعين إلى مزاج الشارع. طيلة حصار باريس من قِبل الجيش الملكي، كان مستحيلاً تقريباً على أنصار مازاران إيجاد مطبعة، وكانت المشكلة نفسها في مجال النشر: لم يجد مؤيدو مازاران مروِّجين مستعدين للمخاطرة بتلقي الضرب عندما ينادون على نشراتهم.

بعد بضعة أيام من عودة الملك إلى العاصمة. في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1652، صدر أمر من المفوض المدني يذكِّر بمقاومة النشرات الهجائية ويعطي الطابعين مهلة أربع وعشرين ساعة، وكذلك المروِّجين المكتبيين ليسلِّموا قلم محكمة الشاتليه Châtelet النشرات الهجائية التي لا تزال في حوزتهم؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر سجن المروِّجون المعاندون وأدينوا بالجلد. وانتهى الأمر مع النشرات الانتقادية لمازاران.

عام 1661، مات مازاران، فقرر لويس الرابع عشر أن يحكم بمفرده. لم تفلت المكتبة من هذا النظام المتسلط للمملكة.

رابعاً: لويس الرابع عشر والمكتبة

إن الرؤية الإيديولوجية لهذا القرن العظيم تُظهر أن معاصري لويس الرابع عشر كانوا أشخاصاً عقلاء، محترمين وخاضعين. إلا أن دوران النشرات الهجائية والنقدية المنشورة بين 1661 و1715

وقراءة ملاحظات مفوض الشرطة دارجنسون (d'Argenson) أو محفوظات الباستيل تشير إلى غليان في النفوس كان يتزايد بينما الحكم يطول، لقد أطلق هازار (P. Hazard) على هذه الحقبة اسم «أزمة الضمير الأوروبي».

1 ـ ضرورة الرقابة بحسب لويس الرابع عشر: إن الكتاب غير المسموح هو الحامل المميَّز للأفكار التي تغذي قلق النفوس هذا، فهو أداة التفكير الحر ومخالفة القوانين.

إلا أن هذه المخالفة، التي تدعى في لغة العصر «عصياناً»، تعتبر بالنسبة إلى الملك الجديد، إحدى الخطايا الكبرى للشعوب. بالنسبة إلى لويس الرابع عشر، إن نشر هذه الكتابات يعرِّض نظام الأمور للخطر، الخاص والعام. وكما سيكتب المفوض دولامار (Delamare): «المكتبة والمطبعة... تهمان الدين والدولة والأخلاق، وأغلب الأحيان راحة العائلات».

لقد كان الإعلام من نوع مسرحية الملك. طيلة حياته سيرد بعنف على النشرات الهجائية والملصقات التي تشوِّه صورته الملكية وفي الوقت نفسه تشوِّه طبيعة النظام الملكي.

كذلك، كل تطفل على سلطته المطلقة كان مكروهاً لديه: فالنشرات الهجائية التي تبدو أنها تريد أن تحل محله في إدارة سياسة المملكة وتطعن بالفكرة التي يكوِّنها عن السر، أحد أدوات العظمة، كانت تغيظه كثيراً.

2 ـ تطبيق سياسة معيَّنة، الشرطة: لقد أسس الملك مبدأ الفضول عند الحكم مع أنه، وبصورة مفارقة، أدانه لدى رعيته. لكي يرى ويعرف كل شيء، أعاد الملك، بمساعدة كولبير (Colbert) ورئيس القضاة سيغييه (Séguier)، تنظيم شرطة المملكة. فالمرسوم الصادر في 15 آذار/مارس 1667، أنشأ هيئة مفوضية الحاكمية في الشرطة التي ستصبح عام 1674، ولأكثر من قرن، هيئة المفوضية

العامة للشرطة[35]. فمفوض الشرطة، الذي كان أيضاً قاضياً من المرتبة الثانية ويجلس في محكمة الشاتليه، يعرف كل ما يتصل بنظام المدينة وأمنها، شرطة الأخلاق (تشكّل شرطة المطبعة جزءاً منها)، الإطفاء، حماية الأطفال المتروكين، تموين العاصمة، الصحة...[36] فهو عين الملك وأذنه، يعطيه التعليمات بواسطة سكرتير الدولة الذي يشمل باريس ضمن صلاحيته.

لإنجاز وظيفته يوجد تحت سلطة مفوض الشرطة:

- 48 مفوضاً محققاً في الشاتليه ملزمون بالإقامة في الأحياء الـ 17 من باريس، مع ضباطهم وجنودهم.
- مفوض الجريمة القاضي من المرتبة الثانية مع فرقته المكوّنة من حوالى 60 ضابطاً ونبّالاً.
- فارس الرصد مع فرقته.

التوقيفات هي من اختصاص الضباط - شأن ديغريز (Desgrez) الشهير - ونبّالي الرصد.

لقد توالى على رأس هذه الهيئة شخصان فقط أثناء حكم لويس الرابع عشر:

أ - بين 1667 و1697، غبريال نقولا دولارايني(Gabriel Nicolas de La Reynie)، رجل مدهش في مجالات عدة، رغم ما يقول عنه ڤولتير (Voltaire) ومدام دوسفيني (de Sévigné). من بين مفوضيه نجد نقولا دولامار (Nicolas Delamare)، كاتب «**مجلد الشرطة** *Traité de la police*» الذي صدر الجزء الأول منه عام 1705. وكان كُتب بطلب وبدعم دولارايني، وهو يعكس بالتأكيد مفهومه للشرطة خاصة شرطة الكتّاب:

«يبحث المفوضون عن جميع الكتب أو النشرات الهجائية المطبوعة ضد الدين، أو حتى عن تلك التي تكون مشبوهة في هذا الموضوع وطُبعت دون إذنٍ رجال الدين ودون امتياز أو ترخيص، يصادرونها، وبعد أن يأمر

القاضي بناءً على تقاريرهم بإتلافها، يعملون على تمزيقها وإتلافها ويسلمونها لصانع الكرتون الذي يرميها أمامهم في قِدْر كبير من الماء أو يدقونها ليصنعوا منها الكرتون.

«للقيام بهذا الاكتشاف أو لاكتشاف الكتب السيِّئة الأخرى يزورون غالباً المطابع. إذا وجدوا من هذه الكتب ما هو تحت الطبع، ينظّمون محضراً ويصادرون القوالب والنسخ؛ وفي بعض الحالات الخطيرة أو في حال التكرار يستطيعون من خلال صلاحيتهم سجن الطابع والتحقيق معه والإبلاغ عنه: ولكن عادةً يراجعون أولاً القاضي (أي مفوض الشرطة) الذي يأمر بناءً على محضر الضبط، بالإجراء الاستثنائي، أو يحيل إلى المحاكمة.

«إذا اكتشفوا كتّاب هذه الكتب السيِّئة يراجعون القاضي بشأنها. وتجاه الموزعين الذين هم عادةً أناس حقيرون ويُخشى هربهم، يقومون بتوقيفهم.. يحققون معهم ويبلّغون عنهم».

هذا أيضاً وصف لاراييني أثناء العمل من خلال التعليمات التي يعطيها إلى دولامار عندما يبلَّغ بوجود كتاب «**التاريخ النقدي للعهد القديم** ***l'Histoire critique du Vieux Testament***» تأليف ريشار سيمون (Richard Simon)، عند المكتبي بيلام (Billame).

«كم نسخة طبع من هذا الكتاب؟ هل عنده امتياز: مراقبته، مصادرة كل النسخ، التحقق إذا ما كان بيع إلى مكتبيين آخرين، من هم؟ عدد النسخ؟ معرفة من هو كاتب الكتاب؟ أخذ ثلاث نسخ مجلّدة إذا أمكن وإلا دون تجليد، وضع الكتب المصادرة في رزم مختومة، إتلاف الأوراق التي ما تزال تحت الطبع».

ب ـ من 1697 إلى 1718، مارك ـ رينيه دوفواييه دوبولمي (Marc-René de Voyer de Paulmy) مركيز أرجنسون (Argenson)، الذي لم يكن أدنى منه في شيء، كان هائلاً من حيث قدرته على

العمل ودقته ومهارته، وهو كان يتعلق نظرياً بالوزير بونشارتران (Pontchartrain)، الذي كان يوجه إليه تقاريره المليئة بالنوادر، التي كان لويس الرابع عشر يبدو راغباً فيها، عن أحوال باريس ومساوئها.

3 ـ مغامرات الكتاب

أ ـ الكتب التي صودرت: إن الكتب الممنوعة، من حيث المحتوى، متنوعة جداً. لقد حاولت آن سوڤي (Anne Sauvy) التي عكفت على محاضر المصادرة بين 1678 و1701 أن ترسم لها جدولاً إحصائياً[37]. بين 858 عنواناً جرت مصادرتها (بعضها مرات عديدة) خلال الفترة الواردة؛ 438 (أي نصفها) تتعلق بالمسائل الدينية: (251) البروتستانتية، (85) الجَنْسينيَّة (Jansénisme) أو بقضايا أخرى حول الكاثوليكية (102). هذه النسبة المهمة من الكتب الممنوعة التي تتعلق بالدين تتقاطع مع الجداول الإحصائية التي أعدها مارتان، الذي لاحظ زيادة قوية في الكتب عن الدين خلال العشرية الأخيرة من القرن، تقارب 50% من الإنتاج. هذا يدفع إلى الاعتقاد أن لوائح الكتب المصادرة تمثِّل تقريباً الإنتاج السري في مجمله.

والباقي الذي يتوزع بين السياسة (83)، التاريخ والأدب (149)، وخلاف ذلك (188) يستدعي ملاحظة معيَّنة: الكتب ضد السياسة الداخلية للويس الرابع عشر أو ضد حياته الخاصة لا تتجاوز 18 عنواناً، أي أقل من 2% من الكتب المصادرة. وهكذا فإن صداها، أي قساوة العقوبات التي ضربتها في بعض الحالات لم يكن أبداً على علاقة بأهميتها العددية. سواء أكان السبب القمع أم لا، فإن التشكيك في الصورة الملكية لم يكن يعني إلا عدداً قليلاً من الكتَّاب، كذلك من القراء دون شك.

كذلك من الصعب إعطاء نسبة الكتب السرية المنتشرة في

فرنسا إلى الإنتاج الكلي. إذا أخذنا في الحساب، انطلاقاً من فهرس كونلون (P. Conlon)[38]، أي إنتاج سنوي وسطي لـ 520 عنواناً مختلفاً (مطبوعة على أراضي فرنسا الحالية، أو في الخارج من قِبل فرنسيين، أو أيضاً تهم فرنسا من حيث الموضوع واللغة، أي الفرنسية أو اللاتينية)، نحصل على إجمالي، يمكن بلا شك تصحيحه زيادة، 11960 كتاباً صدر بين 1678 و1701. فالكتب المصادرة، أي الممنوعة، تشكل 7% من هذه الكمية. لكن الكتب المنتشرة دون امتياز ودون ترخيص كانت أكثر عدداً من ذلك.

ما هي إذن تلك الكتب التي تشغل إلى هذا الحد مفوض الشرطة وأتباعه؟ لقد رأينا أن الكتابات الدينية هي أكثر عدداً:

- الكتب البروتستانتية التي تحمل أيضاً، خاصة بعد 1685 - تاريخ نقض معاهدة نانت (Nantes)، أفكاراً سياسية. نادراً ما كانت عنيفة، إلا في بعض الحالات مثل «الرسائل الرعوية» للوزير بيير جوريو (Pierre Jurieu) وطبعاً في «**حسرات فرنسا المستعبدة les *Soupirs de la France esclave***» التي أسندت إليه وفيها فضح «للسيطرة المستبدة والوحشية» للملك. بوجه الإجمال، كانت المجادلات حول نقاط عقائدية هي الأكثر عدداً نسبةً إلى الكتابات التي تتهم السياسة الدينية الملكية.

- الكتابات الجَنْسينيَّة[39]، تندرج في النزاع بين لويس الرابع عشر واليسوعيين وأسياد بور رويال «Port-Royal»، وهي تشكل أدباً سرياً هائلاً نجد في المقام الأول منه بالتأكيد كتابات پاسكال «***Provinciales***»، التي صدرت عام 1657 وأعيد طبعها طيلة القرن السابع عشر، أغلب المرات في «كولونيا عند نقولا شوتن (Nicolas Schouten» (عنوان مغلوط). إن قساوة الملك أدهشت أكثر من واحد بين معاصريه، وهكذا فإن المكتبي والمجلِّد بيير موسنييه (Pierre Musnier)، أو لومونييه (Lemonnier)، قد حوكم عام 1664 من قِبل لجنة خاصة انعقدت في الشاتليه، بتهمة بيع كتابات جَنْسينيَّة. لقد

أُدين «بأن يجلد بالسياط عارياً» أمام الناس، وبالأشغال الشاقة مدة تسع سنوات، وبدفع غرامة كبيرة و«ذلك لأنه عصى إرادة الملك»[40].

مع ذلك، لم تكن التهجمات «السياسية» تشكل سوى 10% على الأكثر من الإنتاج الجَنْسيني الذي هو في معظمه لاهوتي ومعتقدي.

هناك فئتان أخريان من الكتب السرية شكّلتا موضوعاً لقمع خاص ومن الخطر جداً بالتالي بيعها:

ـ النشرات النقدية حول الأحداث الراهنة: في بداية الحكم، دفع توقيف فوكيه (Fouquet) إلى صدور العديد من المذكرات «التي أوصت عليها السيدة فوكيه للدفاع عن زوجها». في تشرين الأول/ أكتوبر 1663، أوقف مطبعي يدعى كوكيير (Coquière): كان يطبع مذكرات السيدة فوكيه في مطبعة كانت قد هيأتها بنفسها في باريس وفي ثلاثة أمكنة أخرى. ستة طابعين من رفاقه تقاسموا معه الاعتقال: سنة ونصف السنة في الباستيل.

كانت الأحداث الكبرى في المملكة تجد انعكاساً لها في الأدب السري: معالجات أجنبية الأصل وأجوبة فرنسية على السياسة الإسبانية لفرنسا، الحروب مع هولندا ومع الإمبراطورية، حرب رابطة أوغسبورغ (Augsbourg)، حرب الخلافة مع إسبانيا، إلخ. فالنشرة المسماة «حوار حول حقوق الملكة المسيحية جداً *Dialogue sur les droits de la Reyne très-chrestienne*» (1667) التي كانت من إعداد البارون ليسولا (Lisola) من الفرانش كونتيه لخدمة الإمبراطورية، كانت الأولى، تلتها بعد سنوات 1680 نشرات أكثر قساوة: «التركي الجديد للمسيحيين *Le nouveau Turc des chrétiens*» (1683)، «فرنسا بلا حدود *La France sans bornes*» (1684)، «البلاط الفرنسي المعمم (لابس العمامة) *La Cour de France turbanisée*» 1686)، «تاريخ انحطاط فرنسا *Histoire de la décadence de la France*» (1689)[41].

هذه الدعاية المضادة التي ترد على دعاية فرنسية ليست أقل دعماً، دامت حتى معاهدة أوترخت (Utrecht) (1713)، قبل سنتين اثنتين من موت لويس الرابع عشر.

- الروايات الاجتماعية عن الفضائح: الأكثر شهرةً بينها هي «التاريخ الغرامي للغاليين» التي أرسلت كاتبها بوسي - رابوتان (Bussy-Rabutin)، بعد مرور 13 شهراً في الباستيل، إلى مقاطعته في بورغونيا «Bourgogne» لنفي طويل الأمد. فهذه اليوميات المزعومة للبلاط تقص بدقة الحياة الحميمة للملك ولمحظياته. إن طبعة 1705 من «الغزوات الغرامية للإسكندر الكبير Conquêtes amoureuses du grand Alcandre»، ذات الكاتب المجهول التي تخلط بين نشرات هجائية عديدة سابقة، تشرح لنا أن مدام دوفونتانج (de Fontanges) «أصيبت بانحطاط فوراً بعد توليدها، وقد حصل لها نزيف؛ مما منع الإسكندر الكبير (لويس الرابع عشر) من مضاجعتها»! كانت العناوين تهدف إلى اجتذاب جمهور شغوف بالأسرار الفاسدة: «العبث الملكي أو غراميات الآنسة دوفونتانج، الطلاق الملكي، أو الحرب الأهلية في عائلة الإسكندر الكبير، غراميات مدام دومانتونان Maintenon».

هناك «نشرة سافلة» أخرى: سكارون (Scarron) الظاهر لمدام دومانتونان، ولومه إياها على غرامياتها (1694) دفعت رفيقاً مطبعياً من ليون ومجلِّداً إلى الشنق بعد التحقيق معهما، كما أرسلت اثنين آخرين إلى الأشغال الشاقة.

ب - أصل النشرات الهجائية: كانت «الكتب السيِّئة» تطبع في باريس، كذلك أيضاً على الأخص في ليون وروان.

لقد عانت المطبعة الليونية جداً، في القرن السابع عشر، منافسة المطبعة الباريسية، وبالتحديد سياسة الامتيازات المطبَّقة «وفقاً لمصالح الباريسيين، وعلى حساب الليونيين»[42]. وأصبح

التزوير بالنسبة إلى المطبعة الليونية شكلاً من الرد على السياسة التي تحابي منافسيها الأكثر خطورة. انطلاقاً من 1670، أرسل هؤلاء إلى ليون بعثات «ذات نوايا سيِّئة» شاركت في تفتيش المطابع والمكتبات وأقامت جواسيس وألهبت حماس الضباط. فالمكتبة الليونية المحرومة من الحظوة الشرعية، والملاحقة عندما تخالف الشرعية سوف تشهد انحطاطاً لا يمكن تعويضه[43].

في الخارج، تحتل هولندا، في القرن السابع عشر، المكان الأول في إنتاج هذا النوع من الكتب، في حالة آل إلزوفييه دولايد (Elzevier de Leyde)، الذين قلَّدهم منافسوهم في بروكسِل، آل فوبان (Foppens)، ثم طابعو أَمستِردام، كانت التزويرات تسبق الكتب الممنوعة.

هذا وقد نشأت شبكات للتجارة والنقل: انطلاقاً من 1657 ـ 1658، التاريخ الذي طبعت فيه Les Provinciales بالفرنسية واللاتينية، «سيصبح الطابعون آل إلزوفييه يُحسبون بين الطابعين الذين يستهوون الجَنْسينيين»[44].

بعد ذلك أمَّنت كتب هولندا، لكي لا نتحدث عن نجاح المجلات، تفوقاً حلَّل لاراينِي أسبابه منذ العام 1670، في مذكرة إلى كولبير:

> «إن الحرية التي أعطيت في هولندا لطباعة كل أنواع الكتب، في كل أنواع المواضيع ولكل الفرق الدينية، مع وضد كل دول أوروبا، ساعدت كثيراً على ازدهار تجارة الكتب التي بدأت منذ بضع سنوات».
>
> لقد نصَّب لاراينِي (La Reynie) نفسه ناطقاً باسم مكتبيي باريس الذين وجدوا في «زيارتهم هذه المدن نفسها عدداً كبيراً من الكتب السيِّئة والكتب المزورة»، وكذلك حصلوا على البرهان عن أن إلزوفْييه من أَمستِردام كان له مراسل يدعى ڤان استيدن (Van Esteden). فطالب بمعاقبته،

لأن «معاقبة الأجنبي الذي يقوم بزرع النشرات الهجائية في فرنسا ضد بعض الأشخاص وضد البيت الملكي أو ضد الدولة، قد تكون مثلاً يحتذى به، كذلك فإن هذا العمل يعجِّل في دمار الطابعين في هولندا وقد يؤثر مستقبلاً في الطابعين الفرنسيين».

عام 1674 وحتى بداية 1680 كان لارايني يكرر الخطاب نفسه، ليس بلا نجاح. ففي 12 نيسان/أَبْريل 1683، كتب بايل (Bayle) الشقيقه من هولندا: «على العموم، الأبحاث بالغة الدقة والعقوبات بالغة القساوة ضد الذين يحملون كتباً مهرَّبة، فلا أستطيع أن أعدك بأي كتاب من هذا البلد، لا أحد يريد أن يضع في شحناته كتباً يعرِّض كل الحمولة للمصادرة».

«فالكتب السيِّئة» والتزويرات كانت تتجاور في الرزم نفسها، وتستخدم وسائل النقل نفسها، في البر وفي البحر، وتخضع لقمع مشترك. كانت تجارة الكتب الممنوعة تندرج على هوامش التجارة الكبرى الأوروبية للكتاب وهي تعني معظم المكتبيين، بحيث أن هؤلاء كانوا يطالبون السلطات بانتظام كي تتشدد ضد المروِّجين المهربين.

فهؤلاء المروّجون الهامشيون الذين تصعب مراقبتهم ولا يشكِّلون جزءاً من مجموعة المكتبيين، هم الناشرون الطبيعيون للكتاب الممنوع. وهم يقيمون على جسور باريس، المحاطة بالبيوت والحوانيت، مثل البون ـ نوف الشهير.

جـ ـ الممارسات الطباعية: تفترض السرية أولاً إغفال الكاتب، وهي عامة، لكنها تتقنَّع أحياناً باسم وهمي. لقد نشر كورتيلز دوساندراس (Courtilz de Sandras) حياته كفيكونت تورين «Turenne»، تحت اسم مستعار الكابيتان دو بويسون (du Buisson)، ألَّف مذكرات مزورة عزاها إلى دارتانيان، إلى المركيز لانغالوري (Langalerie)، إلى المركيز .D، أو إلى المركيزة المزعومة دوفرين (du Fresne).

هناك قاعدة أخرى ليست أقل احتراماً وهي غياب العنوان والطابع، أو وضع عنوان كاذب، وهي حالة أكثر رواجاً. عبارة «في كولونيا، عند بيير مارتو (Pierre Marteau) هي التي كانت تستخدم غالباً، مع كل التغيرات الممكنة، عند أدريان لانكلوم (Adrien l'Enclume)، صهر بيير مارتو مثلاً[45]! وهناك عناوين أخرى كاذبة لاقت نجاحاً أكيداً، ڤليفرانش (Villefranche) مثلاًلم يكن ينقص طابعو الكتب السرية الجرأة عندما كانوا يتسترون تحت عنوان «ستوكولم، جان بلاين دوكوراج Stockolm, Jean Pleyn de Courage» أو «أو ديزير، شي لوسانسير Au Désert, chez le Sincère».

وإشارة الكرة المزورة الدالة على الطابع تكمل غالباً هذه العناوين. لأنه في أغلب النشرات الهجائية، يحرص طابعوها على ألا يستخدموا زينة طباعية تساهم في كشفهم. بالنسبة إلى مؤرخي الكتاب، فإن هؤلاء قد يحالفهم الحظ وينسون وضع إشارة مميِّزة في آخر كل فصل.

4 ـ هامشيُّو القرن الكبير: لا يشكِّل الكتاب فئة متجانسة. أية علاقات يمكن إقامتها بين پاسكال صاحب الـ ***provinciales*** وكلود لوبوتي (Claude Le Petit) صاحب ***Paris Ridicule*** وبايل Bayle كاتب القاموس وأفكار حول المذنب والكاتب المستتر لكتاب «**قبر غراميات لويس الكبير** ***Tombeau des amours de Louis le Grand***» وجوريو (Jurieu) كاتب «حسرات فرنسا المستعبدة» وكورتيلز دوساندراس (Courtilz de Sandras) كاتب «**المؤمرات الغرامية لبلاط فرنسا** ***Intrigues amoureuses de la Cour de France***»؟.

إن كبار السادة المؤرخين لعبث البلاط (بوسي ـ رابوتان (Bussy-Rabutin) والاقتصاديين الذين لديهم ما يقولونهللملك (بول هاي دوشاستليه Paul Hay de Chastelet، بواغيلبير Boisguilbert)، واللاهوتيين المغامرين (ريشار سيمونRichard Simon) ورجال الدين المنتفضين (فينيلون Fenelon)، والقساوسة المطرودين بعد

نقض المعاهدة الذين أصبحوا كتّاب نشرات نقدية وصحافيين ومؤرخين (بايل، جوريو، جاك برنار (Jacques Bernard)، جان لوكلير (Jean Le Clerc) إلخ). والصحافيين والنقاد أصحاب التفكير السيِّئ (الكاهن السابق نقولا غودڤيل (Nicolas Gueudeville) الذي أصبح كَلڤينيّاً، روبير شال(Robert Challes)). والكتّاب الذين يكتبون كل شيء كالقصص والنشرات الهجائية والقصص الغنائية (شأن كورتيلز دوساندراس الوقح الذي لا ينضب ولويس مايي (Louis de Mailly)، إلخ) ورجال الدين المطرودين من الدير أو الرعية (جان شاستان Chastain، كاتب «**الكاهن العلماني** *Moine sécularisé*»)[46]، والكتّاب الذين بقوا مجهولين للنشرات الهجائية التحقيرية ضد شخص الملك، كل هؤلاء لم يكن لديهم إلا نقطة واحدة مشتركة هي: الهامشية. فكتاباتهم كانت تبعدهم عن وسطهم الأصلي، في عالم حيث التضامن العائلي والمهني قوي جداً: بوسي - رابوتان قضى بقية حياته في المنفى؛ والخطيب ريشار سيمون، أبو النقد التوراتي الحديث، طرد من الكهنوت، وأقصي بعنف من قسم من الكاثوليك الذين كان يقودهم الصوت المرتفع لبوسويه (Bossuet)؛ وغودڤيل هرب من ديره ولجأ إلى هولندا وتزوج امرأة كالڤينية؛ وبايل وجوريو وغيرهم عانوا عدم استطاعتهم العودة إلى فرنسا. وهذه المعاناة انقلبت عند جوريو إلى غيظ في الجدل يفوح من صفحات كتابه «**حسرات فرنسا المستعبدة**» أو من مرارة شجاره مع بايل حول الموقف الواجب اعتماده تجاه الاضطهاد.

أ - مغامر الكتاب: هذا التهميش يبدو أكثر وضوحاً عند مغامري الأدب السري مثل كورتليز دوساندراس، والمتطرفين مثل جان شاستان الذي هرب إلى جينيف ووشى للملك بمؤامرة خيالية، والمرذولين مثل لويس دومايي أو اللصوص الحقيقيين أمثال بليسبوا (Blessebois)، في القرن السابع عشر، حيث لم يكن هناك بعدُ جمهورية للآداب لاستقبالهم أو لدعمهم، فهذا التهميش هو بلا شك بالنسبة إلى كتّاب «الكتب الشريرة» أخطر نتيجة للقمع.

إن غاسبان دوكورتيلز دوساندراس الباريسي (Gatien de Courtilz de Sandras) المولود عام 1644، كان فارساً للملك مثل دارتانيان (d'Artagnan) الذي سيكتب له مذكراته، يوماً ما. لقد تزوج ثلاث مرات، الأخيرة كانت من مكتبية مخبرة في الشرطة! سافر كثيراً بين فرنسا وبين هولندا، حيث طبعت كتبه وكان يعمل في الصحافة منشئاً «**الزئبق التاريخي والسياسي** *Mercure historique et politique*». كان دوماً محتاجاً إلى المال، لذلك كان يقوم بنفسه بنقل وبيع كتبه في فرنسا. كان ذلك العمل خطراً. في نيسان/إبريل 1693، قاده الضابط ديغريز (Desgrez) إلى الباستيل، حيث بقي فيه ست سنوات. كانت كتبه الأكثر رواجاً بين الكتب الممنوعة في القرن السابع عشر، إذا حكمنا على الأقل من خلال عدد المصادرات وعدد الطبعات: فكتابه «**حياة تورين**» يأتي في طليعة الكتب من حيث عدد المرات التي صودر فيها في باريس بين 1678 و1701![47].

ب ـ كتّاب الجنس في المعهد: لقد أنار ريمون بيرن (Raymond Birn) المرحلة الأخيرة من رحلة الكتاب السري من هولندا إلى فرنسا، فدرس قضية كتاب الجنس في معهد هاركور (Harcourt)[48].

«انفضحت القضية في كانون الأول/ديسمبر 1701 مع اعتقال طبيب يدعى نقولا أسُّوليه (Nicolas Assaullé) من قِبل شرطة المفوض دارجنسون (d'Argenson)، كانت جيوبه محشوة بصور فاحشة وسبعة كتب «سياسية» ممنوعة، بينها «**صيد الذئب من قبل سيدنا ولي العهد** *La Chasse au loup de Monseigneur le Dauphin*» و «**بلاط فرنسا المعمم**». تحت ضغط التحقيق انتهى المتهم إلى الاعتراف بأنه يمثل مربياً في المعهد يدعى الأب أنطوان روليه (Antoine Rolet)، فقد أخبر أولاً أنه اشترى الكتب من كاهن آتٍ من هولندا يدعى دولاموت (de la Mothe)، ثم أقرَّ بأنه صاحب المخطوطة الجنسية واتهم أحد تلاميذه القدامى الأب لورو

(Le Roux) من تور «Tours». صادرت الشرطة رسائل عبَّر فيها هذا الأخير عن غيظه ضد المتزمتين. «إنني أكرههم حتى الموت وأرجوك بالضبط أن ترى معي ماذا يمكن أن نطبع ضدهم، إنني أقوم به دون عناء...».

واللص الثالث، الأب دولاموت اعتقل في الألزَاس «Alsace». وُجدت في جيوبه فهارس لكتب ممنوعة هولندية، وكذلك نسخ من أغانٍ لاأخلاقية. هذا الهامشي واسمه الحقيقي أنطوان سوريل (Antoine Sorel)، كاهن أبرشيه إيڤرو «Évreux»، من مآثره أنه تزوج عاملة تطريز من روان «Rouen»، وقد تركها عندما حملت. هذه القضية وما خالطها من ادعاءات لواطية بين الكاهنين روليه ولورو سببت لأصحابها عقوبات بالسجن لأمد طويل.

الفصل الرابع

الأنوار و«المدُّ الفلسفي»

(القرن الثامن عشر)

إذا أردنا أن نحكم من خلال كمية وتنوع الموجبات والممنوعات التي طبعت النظام الإداري والتنظيمي المُقام خلال حكم لويس الرابع عشر، فإننا نعتبر أنه قد بلغ حده الأقصى في أواسط القرن الثامن عشر. والمكتبة التي خضعت لمراقبة متعددة، بما فيها بالطبع الرقابة المسبقة من قِبل العديد من المراقبين الملكيين، ستجد نفسها تحت سيطرة السلطة الملكية. لم يكن الأمر على هذا النحو، رغم حالات القساوة المتفرقة. «لقد بلغت براءات الكتب القمة»، كما كتب مالزيرب (Malesherbes)، مدير المكتبة، عام 1759[49]. مع أن في هذا العصر كان هناك 40% من سجناء الباستيل مدانين في جنح على علاقة بالكتاب. ليس في الإمكان عرض نظام الرقابة في عصر الأنوار، دون تركيزها أولاً في هذا المنظور من عدم التماسك الظاهر.

أولاً: الرقابة بحسب مالزيرب

كان كريتيان ـ غيوم دو لاموانيون دومااليزيرب (Chrétien-Guillaume de Lamoignon de Malesherbes)، ابن رئيس قضاة

فرنسا غيوم دولا موانيون (Guillaume de Lamoignon) ذا عقل راجح ومنفتح، عيَّنه والده في أواخر عام 1750 مديراً للمكتبة، وقد أشار في مقدمته الأولى مذكراته الخمس التي أرسلها عام 1759 إلى رئيس القضاة (ولم تنشر إلا عام 1809)، إلى التناقض الأساسي الذي يجعل النظام المتضخم المعمول به غير فعَّال.

«إن القانون هو أنه لا يجوز طبع أو بيع أي كتاب دون إذن صريح من الحكومة، والحكومة رفضت الإذن الصريح لعدد كبير من الكتب التي يرغبها الجمهور بحماس كبير».

بالنسبة إلى مالزيرب، إن الرقابة المسبقة لكل الكتب التي تصدر هي أمر محال. كان هو أول من ربطها بالتطور الكمي للنشر. فالمراقبون، في نظام من الفساد الدائم ومن غياب للمبادئ الواضحة، ليسوا قادرين على ممارسة وظائفهم. «فتسامحهم» يعرِّضهم لأخطاء غير إرادية. ولكن نتيجة قساوتهم فإن «الكاتب، المواجَه بالعراقيل التي توضع في وجهه، والشاهد على خرق الأنظمة بحيث لا تطبَّق العقوبات، يستغني عن الإذن، والكتاب لا يعود يصدر أو يصدر دون التعديلات التي يطلبها المراقب الأقل صرامة».

عام 1788، أوضح مالزيرب في مذكرة حول حرية الصحافة، نشرت هي أيضاً عام 1809، أن ما يبعث على الذهول هو عدم تماسك النظام المعمول به: «... فالرجل الذي لم يقرأ أبداً إلا الكتب التي لم تصدر أصلاً إلا تحت الختم الصريح للحكومة، طبقاً لما ينص عليه القانون، يبقى متأخراً عن معاصريه قرناً من الزمن تقريباً»[50].

إن الحلول التي يقترحها مدير المكتبة تمزج الرقابة المسبقة والإدارية المتكيِّفة مع ضرورات النظام الاجتماعي والسياسي، بالرقابة الجزائية اللاحقة. رقابة قمعية هي، كما سنرى، سلاح

حكومات القرن التاسع عشر، بمن في ذلك الذين يدّعون الليبرالية.

على كل حال، يبدو مالزيرب كمُلْهم للفكر الليبرالي عندما يكتب: «لا أعرف إلا وسيلة لتطبيق الدفاعات: ألا وهي استعمال القليل منها. لن تحترم إلا عندما تكون نادرة... ويجب الاحتفاظ بها للمواضيع المهمة».

ولكن ما هو الموضوع المهم بالنسبة إلى مالزيرب؟ «الدين والأخلاق والسلطة الملكية»، كما أجاب على ذلك. هنا وهنا فقط يجب أن يكون موضوع الرقابة.

ثانياً: إدارة الكتب: الرجال والهيكليات

تحت حكم لويس الخامس عشر (Louis XV)، كما كان الحال في نهاية حكم لويس الرابع عشر، كان مسؤول المكتبة هو رئيس قضاة فرنسا، رئيس العدلية، الشخص الأول في الإدارة الملكية.

1 ـ مراقبة المكتبة

أ ـ إدارة المكتبة: كما مرَّ بنا، بالنسبة إلى نهاية حكم لويس الرابع عشر، مع الأب بينيون، الوزير المسؤول عن المكتبة يفوض سلطاته إلى أحد موظفيه، رئيس «مكتب المكتبة لامتيازات وأُذونات الطبع». على هذا النحو حدده المحامي ماتيو ماريه (Mathieu Marais)، في مذكراته[51]. سيصبح هذا المكتب إدارة المكتبة مع مالزيرب.

لقد أسندت السلطة إلى المكتب بسبب علاقة شخصية، من قِبل القاضي العدلي إلى رجل موثوق: غالباً ما يكون من الأقارب أو الحلفاء كما هو الحال بالنسبة إلى الأب داغيسّو (d'Aguesseau) أو مالزيرب.

لم نتكلم على وظيفة، فإدارة المكتبة لا تُعتبر هكذا. في رسالة إلى ڤولتير تاريخ آذار/مارس 1754، ذكّره مالزيرب بما يلي: «السيد رئيس القضاة هو المكلف بالمكتبة، أي تحت أوامره تعطى الامتيازات وأذونات الطبع. لقد كلفني بهذه التفاصيل، ليس لأقرر اعتباطياً ولكن لأبلّغه بكل الأوامر التي قد أعطيها. إنها ليست وظيفة وحتى إنها ليست مهمة، إنها مجرد إشارة ثقة ليس لها غطاء مالي ولا براءة، وإنني أقوم بها فقط بإرادته»[52].

في عملهم كمدراء، أو بالنسبة إلى العديد منهم (الكونت دارجانسون، سارتين Sartine، لونوار Lenoir)، وفي وظائفهم كمفوضي الشرطة، كان هؤلاء الناس على علاقة متواصلة بالكتّاب الذين يضطهدونهم أو يحمونهم (كانت هذه حال سارتين مع ديدرو (Diderot)). هذه هي أسماؤهم:

جان باتيست پولان (Jean-Baptiste Paulin)، كاهن اغيسُّو وأخو رئيس القضاة (1717 ـ 1718، 1720 ـ 1722)، رينيه لويس دوڤوايي دوبولمي (René Louis de Voyer de Paulmy)، مركيز أرجانسون، الابن البكر لوزير العدل (1718)؛ وأخوه الأوسط بيير مارك كونت أرجانسون (1718 ـ 1720)؛ الأب بيير دوڤيين (Pierre Vienne) (1722 ـ 1726)؛ لويس شوڤولان (Louis Chauvelin) (1727 ـ 1729)؛ جاك برنار شوڤولان (Jacques-Bernard Chauvelin) (1729 ـ 1732)؛ انطوان لويس روييه (Antoine Louis Rouillé) (1732 ـ 1737)؛ بيير مارك دوفوايي دوبولمي (Pierre Marc de Voyer de Paulmy)، كونت أرجانسون (1737 ـ 1742)؛ جان فرانسوا مابول (Jean-François Maboul) مركيز فور «Fors» (1742 ـ 1750)؛ وبالوكالة (1745 ـ 1747)، كلود غرو دو بوز (Claude Gros de Boze)؛ كرينيان غيوم دو لاموانيون دومالزيرب (1750 ـ 1763)، ابن رئيس القضاة غيوم دو لاموانيون دو بلانسميسنيل (Blancmesnil)؛ أنطوان ريمون جان غالبير غبريال دو سارتين (Antoine Raymond Jean

Galbert Gabriel de Sartine) (1763 ـ 1774)؛ جـان شـارل بـيـيـر لـونـوار (Jean Charles Pierre Lenoir) (1774 ـ 1775)؛ جوزف فرانسوا إيلديفرنس ريمون آلبير (1775 ـ 1776)؛ لوكامو دو نيڤيل (Le Camus de Néville) (1776 ـ 1784)؛ لورانس دو فيلدوي (de Villedeuil) (1784 ـ 1785)؛ فيدو دو لاتـور (Vidaud de La Tour) (1785 ـ 1788)؛ بـواتـڤـان دوميسيمي (Poitevin de Maissemy) (1788 ـ 1789).

ب ـ مراقبة الكتاب خارج باريس: سوف نقتصر على مَثل روان (Rouen) الذي درسه جيداً جان كينيار (Quéniart).

في نهاية عهد لويس الرابع عشر، كانت المكتبة تتعلق بمسؤول الأقاليم، ثم انتقلت إلى يد الرئيس الأول للبرلمان، دون أن يفقد مسؤول الأقاليم حق التدخل في هذا المجال. في ما يتعلق بالقمع، فهو من اختصاص مفوض الشرطة الذي عُيِّن للتمثل في باريس. لكن النزاعات على السلطة بين مفوض الشرطة وبين نقيب أصحاب المكتبات، وبين سياسة رئيس البرلمان المعتبرة مؤيدة للمصالح المحلية، والذي فضلاً عن ذلك يريد الاحتفاظ بالرقابة القمعية والإدانة العلنية بالمحرقة للكتب السيِّئة لجهازه الخاص، هذه النزاعات أدَّت إلى تعيين مفتش مكلَّف بمراقبة الطابعين والمكتبيين في باريس من قِبل إدارة المكتبة، أول هؤلاء المفتشين كان شارل لويس هافاس (Charles-Louis Havas) الأب المؤسس للوكالة.

إن جمعية المكتبيين تراقب المهنة، فالنقيب، كما في باريس، أكثر فعاليةً مع الحرس الذين يلاحقون المنافسين شأن تجار الخردوات والمروِّجين، كما يزورون محترفات أعضائها وحوانيتهم.... «فالنقيب والحراس الذين لا يقل جرمهم عن الآخرين لا يهتمون أبداً بفضح الذين يمكنهم خلافتهم بالتالي يردون لهم الكيل»[53]، لذلك تجري العمليات المهمة للشرطة من قبل ديمري (d'Hémery)، الذي تنقل مراراً عديدة بين باريس وبين روان.

جـ ـ المراقبون الملكيون: يعيِّنهم رئيس القضاة وزير العدل، بناءً على اقتراح مدير المكتبة. كما في ظل العهد السابق، فإن المراقب هو مبدئياً قارئ كُفْءٌ، محام، طبيب، مكتبي، كاتب أو دكتور في السوربون. يقيم المراقبون الملكِّيون في باريس، وهذا لا يروق للكتَّاب ولا للمكتبيين في المناطق. نادراً ما ينالون أجراً، ولا يحصلون كلهم على نفقة. لكن الوظيفة التي تفتح العديد من الأبواب، مطلوبة.

وكدليل على عبثية النظام، فإن عددهم يزداد كل سنة بينما تصبح الرقابة أقل قدرةً على إيقاف سيل المنشورات غير المسموحة. «بين 1727 و1734 كان عددهم 41 مراقباً. أصبحوا 73 عام 1745 و82 عام 1751، و119 عام 1760، و128 عام 1763، و178 عام 1789»[54]. فهيئة المراقبين، المقسَّمة إلى فئات، تَعِدُّ في صفوفها كُتَّاباً مثل فونتينيل (Fontenelle) وكريبيون (Crébillon) الأب والابن، وكونديلاك (Condillac)، وعلماء مثل كليرو (Clairault)، وصحافيين مثل ماران (Marin)، محرر غازيت دوفرانس(Gazette de France)، الذي يشتمه بومارشِه (Beaumarchais): «إذا مشى يزحف كالحية، وإذا ارتفع وقع مثل الضفدع».

لكن يوجد مراقبون «طيبون» يمكن الاتفاق معهم وهم أحياناً يُطلبون من قِبل الكتَّاب أنفسهم!

تمارَس الرقابة على مرحلتين: يدرس المراقب الكتاب بانتباه، يصحح المقاطع التي لا تعجبه أو يوعز إلى الكاتب كي يصححها. عندما ينتهي هذا العمل عليه، بموجب النظام لعام 1723، وضع إشارة توقيعه على كل صفحة في المخطوطة...

وبما أن مبادئ عمله محددة بصورة سيِّئة، فإن الاعتباطية الكاملة قد تسود. كان ماران يمحو عبارة «ma foi» (التي تترجم يا للعجب، بينما حرفياً تعني إيماني) ويستبدلها بعبارة «morbleu»

(تباً) مدعياً أن الدين هو أقل عرضةً للتحقير بهذه الكلمة من الكلمة الأخرى). هنا نفهم سخرية لويس سيباستيان مرسييه (Louis Sébastien Mercier): «المراقبون هم الأكثر إفادةً للمطابع الأجنبية، يساهمون في غنى هولندا وسويسرا والبلاد المنخفضة».

2 ـ تنظيم معقد

أ ـ سير الرقابة: ينظم «قانون المكتبة» تاريخ 28 شباط/فبراير 1723[55] عمل مجموعة المكتبيين والطابعين وكذلك عمل الرقابة ومنح الإذونات والامتيازات. لا أحد يستطيع طبع أو إعادة طبع كتاب في المملكة «دون أن يحصل مسبقاً على الإذن بكتاب ممهور بالختم العِلَيّ»، مما يفترض إجباري تسليم رئيس القضاة أو وزير العدل «نسخة مخطوطة أو مطبوعة من الكتاب».

يميِّز قانون 1723 إذن الختم العلي والامتياز. فالإذن كما يدل الكلام، هو سماح بالطبع؛ وهو يفترض موافقة مسبقة لأحد المراقبين. والامتياز يحمي الطابعين والمكتبيين من التزوير (المادة 109). وظيفته هي أولاً اقتصادية.

إلا أنه يظهر في منطق السلطة، أن الامتياز هو شكل من الإذن الخاص المتلائم مع الشروط الاقتصادية. والدليل على ذلك نجده على الأخص في المادة الأولى من قرار المجلس في 30 آب/أغسطس 1777 التي تنص على أنه «لا يمكن لأي مكتبي وطابعٍ طبع أي كتاب أو طلب طبعه من آخرين، دون أن يحصل مسبقاً على الامتياز أو الكتاب الممهور بالختم العلي». خصوصاً أن الامتياز «يقود الطابعين ليراقبوا عن كثب كل الطبعات غير الشرعية الموجودة في السوق ليعاينوا التزوير المحتمل لمنتوجاتهم وبهذا يتعاونون على قمع المخالفات»[56].

في 30 آب/أغسطس 1777، صدر النظام الجديد «لسلوك

معلِّمي الطباعة» في ستة قرارات تنظم الغرف النقابية للمكتبة وشكليات استقبال المكتبيين والطابعين، بينها قرار يختص بالتحديد بالامتياز الذي يمتد إلى عشر سنوات على الأقل ولا يمكن أن يُجدَّد.

«الامتياز، يقول مفوض الشرطة سارتين، هو عطف يمكن للملك أن يتصرف به». في الإمكان إذن إبطاله. إنه رسالة مطوية من صاحب الختم العلي، تُمنح للمكتبي الذي يطلبها لنشر كتاب معيَّن وذلك لمدة تتراوح بين سنتين وبين عشر سنوات، غالباً لمدة ست سنوات حتى 1777. يردُ الامتياز في بداية الكتاب أو في آخره.

كان مالزيرب معادياً للامتيازات، بينما كان الطابعون والمكتبيون عكس ذلك، متمسكين به بقوة. كان يرغب استبداله بإذنٍ يُمنح «لعدد صغير من المواضيع».

ب ـ إذن الختم، إذن ضمني، إذن الشرطة: لا شيء أكثر تعقيداً من نظام الأذونات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وهو تعقيد يمثل ضعف النظام تجاه مدِّ الأنوار.

ـ «الإذن البسيط للعدلية (إذن الختم) هو لثلاث سنوات (خمس سنوات بعد 1777، حيث أصبح إذن الختم ممهوراً بالختم العلي ولكنه لا يعطي الحق بالحصرية). فالقرار الصادر في 30 آب/ أغسطس 1777 يعطي للطابع الخيار بين هذا الإذن وبين الامتياز الذي تُدفع عليه بالطبع ضريبة أعلى ولكنه يتضمن حصرية طباعة الكتاب وبيعه.

ـ أحد قرارات مجلس 1777 يسمح عند انتهاء مدة الامتياز، بطبع الكتاب أو ببيعه بإذن يُعطى من مكتب المكتبة. إنه «الأذن البسيط»، وهدفه، عرقلة تجارة الكتب المزورة وتنشيط مطابع الأقاليم وتحرير إعادة طبع الكتب، منع المكتبي من إطالة التمتع بحقوقه فترة طويلة؛ وهو يوقَّع من قِبل مدير المكتبة وغير مختوم

ولا يعطي للمكتبي الحق الحصري في الكتاب. إن الإذن،وفق طبعة 1781 «لروزنامة المكتبة» الخاصة بأنطوان بيران (Antoine Perrin)، يجب أن يُنقل إلى سجلات الغرفة النقابية، حيث يُدفع رسم معيَّن[57]. العديد من المكتبيين سوف يطبعون على صفحة العنوان عبارة: «مع الإذن».

- إن الإذن البسيط بحسب قرار 1777 يحل نظرياً محل مؤسسة لم يكن لها وجود قانوني، والاستعمال وحده هو الذي فرضه - في الحقيقة سيتعايش الشكلان معاً وسنصبح أمام «الإذن الضمني» المعروف جيداً. فأصل هذا الإذن يعود، بحسب مالزيرب إلى السنوات التي تلت موت لويس الرابع عشر. «مرت ظروف حيث لم يجرؤ أحد على السماح علناً بطبع كتاب، وكذلك ساد شعور بأنه لا يمكن منعه»، ويعترف مالزيرب بأن بعض الأذونات الضمنية كانت في الماضي ولا تزال أحياناً «مجرد أذونات كلامية...». لكن القاعدة هي تسجيلها «على سجل موجود في الغرفة النقابية، وبين أيدي مفوض الشرطة». فالإجراء الطبيعي يفترض أن الكتاب قد مرَّ على المراقب قبل أن يُسمح له بالصدور. في الممارسة، الإذن الضمني هو مجال لتجاذب مذهل ومتنوع بين السلطة وبين الكاتب أو المكتبي. يكفي القول إن أغلب الأعمال المشهورة في القرن الثامن عشر صدرت أو انتشرت في فرنسا في ظل نظام الإذن الضمني أو نظام إذن الشرطة...

- إن إذن الشرطة هو سماح سري يمنحه مفوض الشرطة لأحد الكُتّاب لكتاب معيَّن. إنه مجال الغموض المطلق. فالشرطة، يقول مالزيرب، تَعد الكاتب بأنها سوف تتجاهله ولا تصادر كتابه: «... وبما أنه لا يمكن توقع إلى أي حد قد يغتاظ رجال الدين والعدل (أي البرلمان...). فيُطلب منه أن يبقى دائماً مستعداً لإخفاء طبعته عندما يُبلَّغ بذلك...».

جـ - مكتب المكتبة: لقد عظم شأنه خلال القرن الثامن عشر

خصوصاً بفضل مالزيرب. فالمدير أو أجهزته (الأمين العام، رؤساء الدوائر والموظفون) هم ممثلو السلطة الملكية لدى الطابعين والمكتبيين، يبلِّغون رئيس القضاة وزير العدل بطلبات الامتيازات وبرفض تسجيل هذه الامتيازات في الغرفة النقابية. يتحققون من حسابات الغرف النقابية ويتلقون شكاوى الكتاب ضد المكتبيين، شكاوى التزوير إلخ.

ولكنهم بصورة خاصة يهتمون «بكل ما يتعلق بالرقابة»[58]: يعيِّنون المراقبين الجدد (القرار يعود إلى رئيس القضاة (وزير العدل)، يعيِّنون مراقب هذا الكتاب أو ذاك ويسمحون بتوزيع أو يعلِّقون هذا التوزيع. عكس ما كتب مالزيرب إلى ڤولتير، فإن مدير المكتبة هو نوع من «وزير الأدب». هذا على كل حال ما يراه الكُتَّاب المعاصرون...

إلا أن سلطته على الكُتَّاب والكتب تُعدَّل، وحتى تُعارض أحياناً، بسلطات أخرى.

د ـ الغرفة النقابية للمكتبة: يُمنع على أي شخص غير المكتبيين والطابعين المتاجرة بالكتب. هذه القاعدة، التي كُرِّرت مرات عديدة خاصة من قِبل «قانون المكتبة»، عام 1723، تبرز «مصلحة الحكومة الملكية في أن يقوم بمهنة المكتبي والمطبعي أفراد يخضعون للضمانات التي يعطيها للسلطة الرابط النقابي المهني»[59]. فالسلطة الملكية تربط الغرفة النقابية للمكتبة بمراقبة الكتاب، وذلك بأشكال متعددة:

> د. 1 ـ زيارة المشاغل: يزور النقابي ونوابه الأربعة الذين يديرون الغرفة النقابية، المشاغل عندما يجدون ضرورة للقيام بذلك. يرسلون محضر هذه الزيارة إلى مفوض الشرطة. يتوجب عليهم أيضاً الإيعاز بمصادرة الكتب الممنوعة التي يجدونها. في الواقع، يبقى هذا الواجب غالباً حبراً على ورق.

د. 2 ـ استلام الكتب المطبوعة خارج باريس: يجري في مكاتب الجمارك تحت رقابة مفتش المكتبة، والغرفة النقابية تُستخدم كمحطة لرزم الكتب. على المكتبي، لاجل استلامها، يجب أن يقدم فاتورة مفصلة[60].

د. 3 ـ تسجيل الامتيازات والأذونات: يحرص المكتبي على تسجيل امتيازه في الغرفة النقابية، على سجل مفتوح لهذه الغاية.

هـ ـ البرلمان: خلال النظام الملكي، وخصوصاً منذ موت لويس الرابع عشر، ما فتئ برلمان باريس يناضل لأجل زيادة سلطاته بتوسيع تشريعاته. في ما يتعلق بالكتاب حاول مرات عديدة السيطرة على حق الرقابة المسبقة التي كان يملكها في الماضي، كما كان يؤكد مشرِّعوه. كانت هذه هي الحالة عند صدور الأجزاء الأولى من «**موسوعة**» ديدرو وآلامبير (Alembert).

إذا لم تحصل هناك رقابة وقائية، ففي إمكان برلمان باريس وأمثاله في الأقاليم ملاحقة كتاب منشور دون إذن ملكي، وإدانته. وهذه الرقابة لا تتوانى عن ذلك، نظراً لأنه، كما برهنت عن ذلك بربارة دو نيغروني (Barbara de Negroni): للرقابة القمعية العلنية من جانب البرلمانات وظيفة أخرى اجتماعية وسياسية، غير وظيفة الشرطة السرية. إن إدانة كتاب بالتمزيق والإحراق عند أسفل السلّم الكبير لقصر العدل، ووصف التنفيذ (الذي يرد دائماً في نهاية القرار) هما عنصران في طقوسية سياسية يؤكد بواسطتهما القضاة قوة السلطة الملكية، وكذلك أيضاً قوة سلطتهم تجاه تخريب النص.

إلا أن البرلمان يتقاسم هذه القوة الرائعة في الإدانة القضائية العلنية للكتاب مع مؤسسة واحدة في المملكة هي: مجلس وزراء الملك. «إن الملك، بجعله المجلس يحل قضايا المكتبة، يحد من دور وتأثير البرلمان». ولكن، في الوقت نفسه، إن تدخل المجلس في موضوع المكتبة يدل على عدم فعالية التشريع الملكي الذي يتكرر

غالباً، بينما كل إدانة من البرلمان، مدعومة بتوقعات مفصلة، تعطيه قيمة و«تظهره كفاعل لا يمكن تجنبه من الملكية الفرنسية»[61].

و ـ الكنيسة: لم يعد في إمكان كلية اللاهوت نظرياً أن تتدخل قِبل صدور الكتاب. بالمقابل، تستطيع الكنيسة إدانة كتاب يسبب فضيحة أو هرطقة بموجب الحق الأخلاقي والروحي المعترف لها به من قبل المجتمع الفرنسي. فتعليمات الأساقفة (كذلك الرقابات البابوية) بعد الإشارة إلى أخطاء وأغلاط كتاب مُضر أو مُلحد، يمكنها أن تنصح بعدم قراءته أو منعه قطعاً، وتهديد المخالفين بالحرم الكنسي. إنه ضغط معنوي يضاف إلى ضغط «فهرس الكتب الممنوعة» الروماني، الذي يُعدَّل باستمرار، كما يضاف إليه الضغط الذي تمارسه على الملكية الجمعيات العمومية للإكليروس بحملها إلى «أقدام العرش الشكاوى الأكثر إثارةً وحماساً ضد اجتياح الكتب السيِّئة» (جمعية 1785)[62].

3 ـ شرطة الكتاب

أ ـ الإطار الحقوقي للقمع: في القرن الثامن عشر، كما في القرن السابق، يمنع طبع كتاب أو الاتِّجار به دون إذن، هذا المنع الذي يجري التذكير به دواماً واستمراراً منذ أواسط القرن السادس عشر، والذي أعيد تأكيده في تصريح ملكي في 12 أيار/مايو 1717 ثم في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1722، وكذلك في 28 شباط/فبراير 1723 في قرار المجلس الخاص المعروف باسم «قانون المكتبة»، تدعَّم مرات عديدة بالتهديد بعقوبات قاسية. هذا هو حال «الإعلان المتعلق بالطابعين» في 10 أيار/مايو 1728، الذي يَعد بالطوق الحديدي أو بالأشغال الشاقة لطابعي الكتب دون إذن، وبالنفي للكُتَّاب، وأكثر من ذلك أياً كان حال «إعلان» 16 نيسان/إبريل 1757.

لقد جاء هذا على الأثَر من محاولة اغتيال لويس الخامس عشر، من قِبل داميان (Damiens) (كانون الثاني/يناير، 1757)، حيث

أعاد العمل بالإعدام للكتّاب والطابعين وكذلك للمكتبيين ومروِّجي «الكتابات التي تتجه إلى مهاجمة الدين وتحميس النفوس وخرق سلطة الملك وتشويش النظام والهدوء في مناطقه»[63]. كما يوضح مالزيرب في مذكرته الرابعة: «إن الإعدام على جُنْحة غامضة على هذا النحو، أي تأليف كتب لإثارة النفوس لا يروق ولا يخيف أحداً، لأنه يسود شعور بأن مثل هذا القانون القاسي لن يطبَّق أبداً».

عام 1737 قرَّر رئيس القضاة أغيسو، الجَنْسينيّ المتزمت، منع الروايات على الأخص الروايات ذات الأجزاء المتعددة، المسلسلات الحقيقية، قبل أوانها. بين 1738 و1741، ثم بين 1746 و1748 لم يعطِ المراقبون الملكيون موافقتهم إلا لرواية من روايتين، ومع ذلك استمر بيع الروايات في فرنسا، ولكن سراً، مما أفاد المكتبة الهولندية، كذلك الأمر في ما يتعلق بالكتب الجديدة لمطابع روان أو باريس. إنه لمنع عجيب رأيناخلاله مفوض الشرطة فايدو دو مارڤيل (Feydeau de Marville) يغني مكتبته بالروايات المصادرة، شأن الرواية اللاأخلاقية **«Histoire de Dom B., portier des Charteux»**[64].

ب ـ رجال الشرطة

ب. 1 ـ المفوض العام للشرطة: في القرن الثامن عشر كان المفوض العام للشرطة هو دائماً «ذلك الوزير المهم، وإن لم يكن يحمل هذا الاسم». الذي يتكلم عنه لويس سيباستيان مرسييه (Louis Sébastien Mercier) في لوحته عن باريس.

هذا «الحاكم لباريس»، كما يدعوه أحد المعاصرين، هو رئيس «الشرطة العدلية». ينظم ويشرف على عمل أفراد شرطته، ولكنه أيضاً يُصدر الأحكام (في الشاتليه) فيما يتعلق بمخالفات أوامر وأنظمة الشرطة[65]. ونجد تحت سلطته جمعيات المهن، بالتالي الطابعين والمكتبيين. في إمكانه مصادرة الكتب وإقفال حانوت أو محترف ويأمر بالتوقيف أو بدفع غرامة إلخ. لكن إذا كان ينسق

العمل القمعي فإن هذا الأخير يبقى تحت سلطة رئيس القضاة ومدير المكتبة. بالإضافة إلى ذلك، فإن قوة البرلمان الذي يحكم بالقضايا المهمة المستأنفة، تحد من قوته.

من العام 1718 (التاريخ الذي ترك فيه مركزه رينيه دارجانسون، آخر مفوض شرطة للويس الرابع عشر)، حتى عام 1789 تعاقب على المركز اثنا عشر مفوضاً عاماً للشرطة: لويس شارك دوماشو (Louis Charles de Machault) (1718 ـ 1720)؛ بيير مارك دوڤواييه دوبولمي (Pierre Marc de Voyer de Paulmy)، كونت أرجانسون (1720، 1722 ـ 1724)؛ غبريال تاشيرو دو بودري (Gabriel Taschereau de Baudry) (1720 ـ 1722)؛ نقولا جان ـ باتيست راڤو دومبريڤال (Nicolas Jean-Baptiste Ravot d'Ombreval) (1724 ـ 1725)؛ رينيه هيرو (René Herault) (1725 ـ 1739)؛ كلود هنري فايدو دو مارڤيل (Claude-Henry Feydeau de Marville) (1740 ـ 1747)؛ نقولا رينيه بيرييه (Nicolas René Berryer) (1747 ـ 1757)؛ هنري ليونار جان ـ باتيست بيرتان (Henry Léonard Jean-Baptiste Bertin) (1757 ـ 1759)؛ أنطوان ريمون جان غالبير غبريال دو سارتين (Antoine Raymond Jean Galbert Gabriel de Sartine) (1759 ـ 1774)؛ جان شارل بيير لونوار (Jean Charles Pierre Lenoir) (1774 ـ 1775، 1776 ـ 1785)؛ جوزف فرانسوا إيلديفرنس ريمون ألبير (Joseph François Ildephonse Raymond Albert) (1775 ـ 1776)؛ لويس تيرو دوكرون (Louis Thiroux de Crosne) (1785 ـ 1789).

ب. 2 ـ أفراد الشرطة: يتألف جهاز الشرطة أولاً من نواب المفوضين، ثم بعد العام 1740، أصبح يتألف من جهاز ستة مكاتب مكلفة بمساعدة القائد العام. والمفوضون يعملون تحت الأوامر المباشرة لقائد الشرطة، المفوض العام، وعددهم كان 48 عام 1776[(66)]. وهمً مثبتون في وظائفهم التي اشتروها، ويمارسون

أعمالهم في الأحياء الأربعة والعشرين في باريس. كل واحد منهم لديه وكيل يدعى مفتشاً، وهو في الشوارع عينه وأذنه؛ لكن المفوض يعتمد بالقدَر نفسه على الجواسيس الذين يتكوّن منهم جهاز المراقبة. في أيام سارتين، كان هناك «الجواسيس المنحطون»، الرعاع، المنحرفون والعاهرات، وكذلك أشخاص مميَّزون يعملون في فترات معيَّنة للشرطة شأن ميرابو (Mirabeau)، بريسُّو (Brissot) وغيرهم. لن ننسى الصحافيين الصغار المجوَّعين الذين يقايضون معلوماتهم بوجبة طعام...

منذ العام 1737، أصبح المفتشون يكلفون بصورة أخص بالمكتبة. لقد خلفوا مفوضي المكتبة الذين أنشأهم دارجانسون في نهاية عهد لويس الرابع عشر. فالمفتشون يمثِّلون قائد الشرطة لدى الغرفة النقابية والكُتّاب أنفسهم، في إمكانهم القيام بالتفتيش والمصادرة في المناطق. بين 1757 و1787 اشتهر مفتش مكتبة بحماسه وفعالية تدخلاته هو: ديميري (d'Hémery). وشأن ما كان يحصل في عصره، كان يتاجر بالكتب الممنوعة والمصادرة مثل العديد من رؤسائه وزملائه.

ثالثاً: «الجوع للكتب الجديدة»

في القرن السابع عشر، يبدو لنا أن كل ما لم يكن مسموحاً به صراحةً كان ممنوعاً. في القرن الثامن عشر، دفع تضاعف الإذونات الضمنية إلى التعديل في الكلام. لقد قيل مع فرانسواز وايل (Françoise Weil) إن «كل ما لم يكن ممنوعاً صراحةً كان مسموحاً به أو على الأقل متسامحاً معه، مما لا يعني المناعة الكاملة»[67].

من بين «مجموعة الكتب المضطَهدة» التي كوَّنتها، تميِّز الكاتبة الفئات التالية:

- أوامر كاذبة وقرارات كاذبة من الملك،
- نصوص جَنْسنيَّة،
- نصوص مؤيدة اليسوعيين،
- نصوص يستعملها البروتستانت،
- كتب فلسفية تهاجم الدين،
- نصوص فاسدة.

تشكِّل الكتب الفلسفية، التي أصبحت أكثر فأكثر عدداً بعد العام 1745، الطلائع الهجومية للكتاب الممنوع، لأنها مدعومة من قِبل النافذين في «جمهورية الآداب»، بما في ذلك وفي كثير من الحالات دعم مدير المكتبة نفسه، مالزيرب... هذا لم يمنعها أبداًمن أن تُصادر في جمارك باريس. لقد أشار روبير دارنتون (Robert Darnton)[68] إلى أنه بين 1771 و1789 فإن كتاب «**التاريخ الفلسفي** ***l'Histoire philosophique***» لراينال (Raynal)، أحد الكتب الأكثر انتشاراً في نهاية القرن (ربما 50 طبعة حتى 1789)، قد صودر 45 مرة. أما ڤولتير فكان يحتل المركز الثاني «**بأعماله**» (41 مرة)، و «**أسئلة حول الموسوعة**» (41 مرة) إلخ.

والنصوص الفاحشة كانت تلي ولكن أقل بكثير، مع الرواية التحررية المشهورة «**تيريز الفيلسوفة** ***Thérèse philosophe***» (صودرت 12 مرة)، «**العرّاب ماتيو** ***Le Compère Mathieu***» (8 مرات) «**أكاديمية السيدات** ***L'Académie des Dames***» (6 مرات)... ولكن يمكن أن نعتقد، مع دارنتون، أن الكتب الممنوعة حقاً، تلك التي كانت تمزج الجنس بالهجوم على الملك ومحظياته، كانت تتبع طرقاً أخرى.

فقمع الكتب الفاسدة يتراوح بين «التسامح المحبب» الذي تكلم عليه پاسكال پيا (Pascal Pia) والقساوة غير المعلنة التي تترجم بإجراءات بوليسية بدلاً من الإدانات العلنية.

- التسامح؟ بالطبع الكتب الجنسية كانت موجودة بكثرة، تتنقل في صالونات وقاعات القراءة[69] دون أن يقلق صاحبها.

- ولكن الفاحشة أو المجرد فاسدة، أو الكتب اللاأخلاقية كانت أيضاً الأكثر ملاحقةً من قِبل الشرطة، كما تدل على ذلك اللائحة التي نشرها دارنتون للعناوين المصادرة في باريس وكان «Caen» وليون، إلخ. من قبل مفتشي المكتبة بين 1773 و1783؛ العناوين الثلاثة التي ذكرناها موجودة فيها ست مرات. بين الكتب الأخرى المصادرة غالباً، نجد بالطبع أعمال ڤولتير ومرسييه (Mercier) وراينال، وهولباك (Holbach)، وبأعداد كبيرة الكتب الجنسية مثل «**قصة دوم ب** .Dom B» أو «**بنت الهوى**» (إنها مذكرات فاني هيل (Fanny Hill) لجون كليلاند John Cleland). يبدو أن هذا يؤكد كلام بربارة نيغروني التي تعتبر أن الأدب الفضائحي «شكّل بانتظام موضوعاً لإتلاف سري». عكس ما كان يجري مع أنواع أخرى من الكتب، فإن المروّجين والمكتبيين هم الذين كانوا يخضعون لإدانات مذهلة. بذلك يجري تلافي الدعاية للكتاب، ويدرك أصحاب المهنة أن الكتاب الجنسي هو بلا شك «بضاعة» خطرة.

1 - أصل الكتب الممنوعة

أ - في المملكة: المخاطر التي تتعرض لها: تطبع الكتب الممنوعة في باريس وفي المناطق. هذه خاصة حال الكتب الجَنْسينيَّة. ولكن، إذا لم تستفد من تواطؤ الشرطة، فإنها تتعرض لمخاطر كبيرة. إن لويس ميشلان (Louis Michelin)، الطابع في بروڤان «Provins» أدخل سجن الباستيل في 13 كانون الثاني/يناير 1761 لأنه طبع، من بين ما طبع، كتاب «**الروح** ***L'Esprit***» لهيلڤيتيوس (Helvetius). أُخرج من السجن في 24 نيسان/إبريل، لكنه أُقيل من مهنته كطابع بناءً على قرار المجلس، وقد بيعت مطبعته من قِبل الغرفة النقابية!

بالطبع إن الحامي القوي قد يُجنِّب هذا النوع من المشاكل. لكن في روان، سوف يُقال طابع «الرسائل الفلسفية ***Lettres philosophiques***»، لڤولتير، جور (Jorre) الغني، ويفقد بالتالي كل أملاكه.

إنه عالم أقسى مما كُتب عنه أحياناً.

- تفرض التجارة السرية «سلاسل من التواطؤ»، حيث «لا يعرف كل واحد إلا بعض الحلقات ولا يتوجه إلاّ إلى أشخاص مضمونين»[70]. فالكتاب الذي يطبع سراً، يخفى في عِلِّية أو في قبو عند ظهور أول وجه مشتبه به، مثل جاسوس قائد الشرطة، يجري إخراج أوراق الكتاب عبر نهر السين باتجاه مخازن موزعة حول باريس (سان دونيس «Saint-Denis»، باسِّي «Passy»، فرساي، السو «Sceaux»)، ثم يدخل بكميات صغيرة إلى العاصمة. بالطبع تختلط داخل الرزم الكتب المزورة بالكتب الممنوعة بمطبوعات روان تحت عنوان هولندي بالمطبوعات الأصلية من لاهاي وأمستِرادم، دون أن ننسى الكتب الآتية من أڤينيون وجينيف ولوزان ونوشاتيل.

في النَدْرة لا يتعرض المكتبيون والطابعون للكتاب السري لمضايقات الشرطة، في روان، هناك بعض الأسماء التي تتكرر باستمرار مثل: جور، ماشويل (Machuel)، بوزوني (Besongne)... إن الذين يُضبطون يخسرون الكثير من المال في حملات التفتيش، فتقفل حوانيتهم ويدفعون غرامات وحتى أنهم يسجنون لبضعة أشهر. البعض منهم لا يكون له عَوْدٌ إلى عمله.

ب - الخارج: المملكة مطوقة: «في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، من المحتمل أن يكون كتاب فرنسي من أصل اثنين، أو حتى أكثر، قد طبع خارج المملكة»[71]. إذا أضفنا أن الأغلبية الساحقة من هذه الكتب الآتية من الخارج هي مزورة أو ممنوعة، تتكوَّن لدينا فكرة عن تأثيرها على أنظمة الرقابة، في نهاية النظام القديم.

في الربع الأخير من القرن السابع عشر، كانت «الكتب السيِّئة» بأكثريتها تطبع في هولندا أحد أماكن لجوء المصلحين الفرنسيين (البروتستانت). أما القرن الثامن عشر فقد شهد تنوعاً لمصادر الكتب:

- في البلدان المنخفضة، كان مارك ميشال راي (Marc-Michel Rey) من جينيف يجسد المكتبة السرية لعصر الأنوار. نجد على فهارسه، «**رسائل الجبل** *Lettres de la montagne*» لروسو (Rousseau) عراب ابنته، و «**المسيحية المكشوفة** *Christianisme dévoilé*» للبارون هولباك (Holbach)، و «**نظام الطبيعة** *Système de la nature*» للكاتب نفسه مع ديدرو، هليڤيتيوس، ڤولتير وغيرهم من الكُتَّاب الأقل شهرة، إذا صدَّقنا هذا الأخير.

- في جينيف، هناك آل كرامير (Cramer) الذين يتاجرون مع كل أوروبا، بينما 49% من أعمالهم تجري مع فرنسا. إنهم الناشرون المميَّزون لڤولتير، من «**كانديد**» **Candide** إلى «**القاموس الفلسفي**» الخطير جداً، الذي كلَّفهم مصاعب مع الرقابة في جينيف. منذ 1768، إن جبرائيل كرامير هو الذي طبع معظم مناظرات ڤولتير العنيفة.

- في لوزان، قام فرانسوا غراسيه (François Grasset)، المعتاد على الكتب الممنوعة الصادرة بدون عنوان أو بعنوان كاذب، بإخراج طبعة جديدة لأعمال ڤولتير التي تحمل العناوين الخطرة منها عنوان «**لندن**». ومن لندن أيضاً كتاب مرسييه (Mercier): «**العام ألفان وأربعمئة وأربعون** *L'an deux mille quatre cent quarante*». والطبعة الثانية من كتاب ڤولتير «**تاريخ برلمان باريس** *l'Histoire du Parlement de Paris*» صدرت في لوزان، تحت يافطة أمستِردام، عند جان - جاك دوفاي (Jean-Jacques Du Fay)، و «تاريخ رجال الدين في رهبانية اليسوعيين» للجَنْسينيّ كينيل (Quesnel) في أوتريخت عند جان بالفان (Jean Palfin)[72]. كان غراسيه ومنافسه

الرئيسي الشركة الطباعية المرتبطة بالشركات الطباعية في نوشاتيل وبيرن، يزودان السوق الفرنسي بالكتب الممنوعة شأن «**شمعة آراس** *La Chandelle d'Arras*»، «**بنت الهوى** *La Fille de joie*»، «**الغراب ماتيو** *le Compère Mathieu*»، «**الجاسوس الصيني**»، «**أكاديمية السيدات**» أو «**اليسوعيون في بيت العلم في باريس في مزاج جميل**»(73).

- وفي دوقية بويون «Bouillon» (اللوكسمبورغ) أقام «فيلسوف صغير» هو بيير روسو (Pierre Rousseau)، حيث نشر خلال ثلاثين سنة صحفاً عديدة (منها الصحيفة الموسوعية) «وأكثر من 250 طبعة لكتب طبعت على مطابع الدوقية وعدداً غير محدود من الكتابات التي نشرت في غير مكان وإنما مرت عبر بويون»(74). في فهرس الشركة الطباعية لبويون التي تأسست عام 1767، نجد «**أعمال**» ديدرو وفلاسفة مثل هيلڤيتيوس أو روبينيه (Robinet) وكتباً مزوَّرة متنوعة.

- في نوشاتيل، الإمارة التي كانت تحت إقطاعية الملك ـ الفيلسوف، فريدريك الثاني، طبعت الشركة الطباعية المشهورة STN التي درسها جيداً روبير دارنتون (Robert Darnton)، قسماً من «**الموسوعة**» لصالح بانكوك (Panckoucke) وأغرقت فرنسا «بمقالات فلسفية» هي أحد كبار منتجيها، يحوي فهرسها زبدة الكتاب الممنوع، من «**الإيروتيكا بيبليون** *Erotika Biblion*» لميرابو إلى «**العام 2440**» لمرسييه...

- في بروكسل، نشر جان ـ لويس دو بوبير (Jean-Louis de Boubers)، «**الصحافي المحصَّن**» لتيڤينو دو موراند (Théveneau de Morande)، و «**الرسائل الفريدة لمدام كونتيسة باري** *Lettres originales de Madame la comtesse Du Barry*»، أو «**التاريخ الفلسفي**» للأب راينال (Raynal).

- في لِييج «Liège»، نشر الباسومبيير (Bassompierre)، **«الأب والابن»**، بالإضافة إلى الكتب المزورة، هيلفيتيوس وڤولتير، كذلك عرفا كيف يديران مطابعهما لكتب ضد ڤولتير... وفي لياج أيضاً طُبع لرستيف دو لابروتون (Restif de La Bretonne)، ومؤسسة ديزوير (Desoer) كانت تبيع الكتب الفاحشة والجنسية والدينية لتارك الكهنوت دو لورانس (Du Laurens) الذي لجأفي الإمارة إلى أحد الطابعين، وفوجيري دو مونبرون (Fougeret de Monbron) كاتب **«الأريكة لون النار** *Canapé couleur de feu*» و «**مارغو ذات الثياب الرثة** *Margot la ravaudeuse*».

نضيف أيضاً إلى هذه المراكز الكبرى للطباعة الفلسفية وللتزوير، أڤينيون «Avignon» ولندن، حيث اشتهر بومارشيه (Beaumarchais) بمتابعة «**غراميات شارلو وتوانيت** *Amours de Charlot et Toinette*»، الذي يشتم الملكة، وهذا ما يجعل المملكة تبدو للبعض مطوقة...

كان للمكتبيين الأجانب الجرأة في علاقاتهم التجارية الدائمة مع المكتبيين الفرنسيين الصغار والكبار، فينشرون فهارس (توزع أيضاً سراً) للتعريف بكتبهم السرية، ويقيمون ممثلين دائمين لهم في المدن الحساسة من المملكة: بوردو، روان، أو باريس، وفي المناطق يتمتعون غالباً بدعم المكتبيين الذين يعانون الجبروت الباريسي.

في رسائلهم مع زبائنهم الفرنسيين يُدَل على الكتب الجنسية، والكتب ذات الفكر السيِّئ بالتعبير نفسه: «مقالات فلسفية»، «كتب فلسفية». في القرن الثامن عشر أيضاً، بالنسبة إلى الذين ينتهكون القواعد، «لا يوجد أبداً أي فارق» بين الرقابة الأخلاقية وبين الرقابة السياسية (جان - جاك بوڤير J.-J. Pauvert).

2 - **على طرقات فرنسا:** للوصول إلى مكتبات باريس أو

ليون التيتسوّق الكتاب السري، يجتاز هذا الأخير الآتي من جينيف أو أمستِردام طريقاً طويلاً. عليه أولاً أن يجتاز الحدود. من البحر، يحط رحاله في مرفأ مرسيليا أو روان، منفذ الكتاب الهولندي، ومن هناك يصعد عبر نهر السين، أو من البر، باجتياز جبال الجورا «Jura» وخداع يقظة الجمارك، «**موظفي مزارع الملك** *employés des fermes du roi*».

لقد نشأت شبكات للاستيراد السري: تستخدم مهربين، شأن المدعو مالباس (Malpasse) الذي يُدخل إنتاج مكتبَي لياج باسومپيير (Bassompierre)، للتخفيف من المخاطر. تقسم الكتب على رزم صغيرة الحجم يحملها عدد من الأشخاص ليلاً عبر طرق ملتوية.

> لقد حدد «قانون المكتبة» مرة جديدة، عام 1723، المدن التي يحق للكتب الدخول منها إلى المملكة. هذه المدن هي: باريس، روان، نانت، بوردو، مرسيليا، ليون، ستراسبورغ، ميتز «Metz»، أميان «Amiens» وليل «Lille». مبدئياً، ترصرص رزمة الكتب المسموحة على الحدود وترسل نحو إحدى مدن «الدخول» مرفقة بسند إعفاء من الجمرك على سائق العربة تصديقه من الجمرك في المكان المقصود في الوقت الذي يعرض عليه فيه الكتب. سند الإعفاء هذا يُطلب أيضاً للكتب الآتية من المناطق. عندما تجرى المعاملات الجمركية على مدخل المدينة المقصودة، تحزم الرزمة وترصرص وتحمل إلى الغرفة النقابية حيث تفرد الكتب وتراقب.

غالباً ما تكون الأمور مختلفة في الممارسة. فالكتب التي تسافر «أوراقاً» في رزم مغطاة بقماش سميك، تخفي «الكتب السيّئة» في الأسفل، وفوقها توضع الكتب العادية. أو يجري «تجنب وضع صفحة العنوان في الرزمة نفسها مع بقية الكتاب»[75] وغالباً تختلط ببضائع أخرى: ألبسة مثلاً، أو فواكه مثل التين. فرجال

الجمرك، كما هو شأنهم حالياً، لا يفتحون كل الصناديق ولا يدققون في كل الرزم. أما الغرف النقابية، فهي تميل إلى عدم ممارسة مراقبة دقيقة على الكتب التي يستوردها أعضاؤها.

العقبة الأخرى هي الدخول إلى المدينة المقصودة. بالنسبة إلى كتب التهريب، الحل هو المستودع المباشر، قد يكون العنوان لأحد تجار القماش أو لأحد أصحاب الفنادق. فأرملة أمولري (Amaulry)، «الشقراء الصغيرة» التي كانت مستهترة، تواطأت مع شقيق زوجها ريغولي (Rigollet)، المكتبي من ليون الذي «كان شغله الوحيد صنع كل أنواع الكتب الممنوعة». فالكتب تصل من ليون بالبريد، تخزنها خارج الحواجز ولا تدخلها إلا شيئاً فشيئاً. ربما في جيوبها، شأن الـ 37 روزنامة صغيرة التي وجدتها الشرطة عام 1736[76]. بالنسبة إلى الكميات القليلة، أصبح مألوفاً استخدام جيوب معاطف وتنانير النساء ومعاطف الرجال. يمكن أيضاً حملها في عربة البريد حيث يكون السائق متواطئاً، أو حتى في عربة أحد كبار الأسياد. سواء أكان متواطئاً أم لا، فما عليه، إذا انكشف أمره إلا تسريح سائق عربته[77].

3 ـ **عملاء النشر**: إن الذين ينشرون الكتب الممنوعة في فرنسا في القرن الثامن عشر، هم على أنواع: مروِّجون أو حانوتيون أو كبار المكتبيين. في الحقيقة، يلاحظ روبير دارنتون (Robert Darnton)[78] «الذين يتعاطون تجارة الكتب الممنوعة هم أولاً من المغامرين، المكتبيين المتعطشين إلى المال الذين يندفعون بفعل حاجة أو بفعل طموح معيَّن. أما المكتبيون الأشداء والمحترمون فلا يتعاطون بذلك إلا نادراً...».

أ ـ المروِّجون: إنهم بلا شك، «العملاء الأساسيون في نشر الكتب الممنوعة»، هذا ما يراه شرطة الملك ومن بعدهم مؤرخو الكتاب. أما لويس سيباستيان مرسييه (Louis Sébastien Mercier) فيقول لنا الأمر على نحو مختلف، عندما يصفهم ككبش محرقة للقمع:

«هؤلاء المروِّجون الفقراء الذين ينشرون الإنتاج النادر للعبقرية، دون أن يعرفوا القراءة، يخدمون الحرية العامة دون علمهم لكسب كسرة خبز، ويتحملون كل المزاج السيِّئ للمسؤولين الذين في النَذْرة يهاجمون الكاتب خوفاً من صراخ الجمهور ضدهم ويبدون سيِّئين».

ولكن ماذا نعني بالمروِّج، في القرن الثامن عشر؟ هنا أيضاً، يجب بلا شك التمييز بين الشيطان المسكين الذي يقوم بالقرصنة في الأسواق فيوزع بعض الكتب الممنوعة المختلطة بالكتب الأدبية العادية، وبين المروج عضو إحدى المجموعات النقابية. وهكذا، قارنت فرانسواز وايل لائحة المروِّجين نزلاء الباستيل لسبب يتعلق بالكتاب بلائحة المروِّجين المسجلين في الغرفة النقابية للمكتبيين والطابعين ـ كما نص على ذلك القانون منذ 1744: لم تكن الأسماء هي نفسها...

إن أرض المروِّج هي الشارع، وكذلك أيضاً الأماكن العامة (المقاهي، المسارح، أمكنة النُزَه). الأكثر جراةً منهم يعرضون بضاعتهم الخطرة على أرصفة الأنهر، في الحدائق، وحتى على الجسر الجديد «Pont- Neuf». البعض كانوا يشترون حماية جندي، أو حارس.

كانت حديقة القصر الملكي (Palais-Royal) مقصودة، تؤجَّر فيها المراكز بأسعار عالية. إنها أحد «الأمكنة المميَّزة» حيث لا يدخلها الشرطة إلاّ بإذن. هذه أيضاً حالة فرساي حيث كان ينتشر تجار الكتب السرية. بعضهم كان يقيم دكاناً في روضة القصر[79].

لقد التقى روبير دارنتون أحد هؤلاء «المروِّجين المساكين» نوال جيل (Noël Gille)، في محفوظات الشرطة[80]. أوقفه مفتش المكتبة جوزف ديميري (Joseph d'Hémery) في 23 تموز/يوليو 1774، بينما كان يعرض، على مدخل كنيسة مونتارجيس (Montargis)، 800 أو 900

كتابٍ وبعض الكتب الممنوعة: «العراب ماتيو»، «تاريخ البنات الشهيرات» «البارع»، «روح الموسوعة». كان جيل في الثلاثين من عمره، يقول إنه لا يعرف الكتابة. بدأ عمله في سن الثانية عشرة ببيع الروزنامات والصور الشعبية. قبل أن يأتي إلى باريس، كان يجوب المناطق مُمتطياً حصاناً يجرُّ عربة. إنه «مروِّج دون صفة»، لا يحمل شارة مهنته، أُطلق سراحه بعد شهرين من السجن.

في الحقيقة، كان جيل يزوِّد بالأدب الممنوع من قِبل بائع جملة في لودن «Loudun» يدعى ماليرب (Malherbe). وهذا الأخير، الذي يزوَّد من قبل الشركة الطباعية في نوشاتيل ومن غيرها يوصّي إلى جيل بأكثر من 350 كتاباً: 52 «**نظام الطبيعة**»، 52 «**النظام الاجتماعي**»، 52 «**العذراء**»، 26 «**أعمال هيلفيتيوس**»، إلخ. يبدو أننا بعيدون عن بعض «الكتب الشريرة» التي اكتشفها ديميري.

مع ذلك، فإن مرسييه (الذي شملت طَلِبَة ماليرب كتابه «عام 2440») لم يخطئ: إن جيل «المرّوج المسكين»، «تاجر الكتب المتجول الذي يجوب فرنسا» قد علّق مدفوعاته. ما هي مشاكله؛ أمراض، عربات انكسرت، كتب أُتلفت من المطر على الطرقات أو في الأسواق. طلب من مدينيه مهلة ليدفع ديونه. بذلك ستقوى شهرة مهنته السيِّئة «هؤلاء الناس الذين لا نار لهم ولا مقر، يتراكضون من مدينة إلى مدينة».

ب ـ المكتبيون: بالطبع يهتم المكتبيون هم أيضاً بهذه البضاعة الغالية لأنها مطلوبة، التي هي الكتاب الممنوع. ليس بلا خداع، غالباً، صحيح أن المكتبيين أعضاء في مجموعة، ولهم محلات واجِهاتها (vitrines) تطلُّ على الشارع. بالنسبة إليهم، تجارة النشرات الهجائية قد تؤدي إلى خسائر مالية مهمة (مصادرة، غرامة، سجن)، وحتى سحب الترخيص.

إن أرملة ستوكدورف (Stockdorff)، من ستراسبورغ التي تزود زبائنها أحسن ما يوجد من النوع الفلسفي (يقال الجنسي)، أُوقفت خلال رحلة إلى باريس عام 1771. سجنت في الباستيل مدة شهر. «جمّالها»، ساعي بريد ستراسبورغ، أميت (Amet)، أدين بالسَجن مدة سنتين! عام 1773، كررت فعلتها. هذه المرة، كان الأمر خطيراً: كانت تبيع كتاباً عنوانه «**العاهرة الفنية أو تاريخ كونتيسة دوباري** *La Putain parvenue ou histoire de la comtesse du Barry*». رغم توسّط زبائنها، ومن بينهم كاهن الملك، الأب لوفور (Lefort)، وُضعت في الباستيل وهُرست بضاعتها وأُدينت بأن تعرض في ساحة غريڤ «Grève» والطوق الحديدي في عنقها مع يافطة تحمل الكلمات التالية: «تاجرة كتب كررت في ستراسبورغ تجارة الكتب المُعادية للدين والأخلاق». لا يذكر عنوان النشرة الهجائية. كما طُردت بائعة الكتب هذه من الجمعية في باريس وستراسبورغ مدة تسع سنوات.

جـ ـ الدعاة من كل الأنواع: هناك أيضاً من يقوم بالدعاية لهذا الكتاب «الفلسفي» أو ذاك ويطرون جرأته النقدية، يجدون فيه ارتياحاً إيديولوجياً تقوّيه أحياناً المصلحة الاقتصادية: توسان (Toussaint)، صاحب كتاب «**العادات** *Mœurs*» (كتاب ممنوع)، اشترى من الطابع ميشلان (Michelin) أربعمئة نسخة من كتاب هيلفاتيوس «**في الروح** *De l'Esprit*»، لم يدفع ثمنها. نتصور أنه لم يحتفظ بها لنفسه..

إن النسبة المئوية للكتب الممنوعة والمنتشرة بهذه الطريقة قد تكون عالية. يجب أن نضيف إليها الكتب التي تُعار أو تُهدى والتي جرى اقتفاء أثرها من خلال بعض الرسائل (مدام «ديفان du Deffand) أو بعض المذكرات (مدام رولاند Roland).

هناك عملاء توزيع آخرون ذكرهم دانييل مورنيه (Daniel Mornet)[81]: الجمعيات الأدبية في المناطق وقاعات القراءة التي

ظهرت بين 1750 ـ 1770. وهكذا في الجمعية الأدبية في ليون قرأ لويس سيباستيان مرسييه خطاباً سيطبع في مطلع كتابه «**عام 2440**». وجمعية أصدقاء الكتب في ميتز، سجلت في برنامج أعمالها «**عرض كتاب الروح**»، و«**تحليل العقد الاجتماعي**»، أو «**ملاحظات حول مقال حكومة القاموس الموسوعي**»، وكلها كتب ممنوعة.

أخيراً، لا يجوز الاستهانة «بالموزعين المناضلين»: البروتستانت في السيڤين «Cévennes»، الآباء الجانسينيسيين أو المتشيّعات للجانسينيسية اللواتي يخفين «الأخبار الكهنوتية» في سلاتهن، ويرفضن القَسَم والإعلان عن هوياتهن[82].

4 ـ **الكتّاب**: إنه موضوع واسع جداً! كل أدب القرن الثامن عشر، الذي يُحسب له حساب، عليه أن يمر من أمامنا. علينا أن نحفظ فقط أنه ليس هناك مساواة أمام الرقابة في «جمهورية الآداب». ما هي المسافة مثلاً، بين ڤولتير، العبقري المشاغب والجريء ولكنه يعرف كيف يؤمّن لنفسه الثروة والحماية بقوة ويبدو أحياناً أنه يلعب بمهارة مع الجهاز القمعي، وبين هنري جوزف لوران (Henri-Joseph Laurent)، الراهب تارك الرهبنة الذي أُلقي على طرق النفي إلى هولندا من جرّاء نشرة نقدية ضد اليسوعيين.

عُرف في الأدب باسم دولورانس (Dulaurens). لقد نشر خلال أقل من عشرة أعوام، حوالى خمسة عشر كتاباً نجدها كلها تقريباً في لوائح الكتب المصادرة: «**شمعة أراس** Arras»، «**العراب ماتيو**»، «L'Arétin» (نُشر تحت عنوان خاطئ: في روما، على حساب جمعية الحرَم). «**إيميرس** Imirce **أو بنت الطبيعة**» إلخ. يصفه ڤولتير في مراسلاته «بالمضحك الظريف... ولكنه مثقف جداً». لم يكن لدولورانس أصدقاء ولا من يحميه، وبعد أن عاش في لياج «Liège»، وضع في سجن كنسي حيث مات بعد ثلاثين عاماً من الاعتقال، في عام 1797.

حتى لو كان الاسم ڤولتير، على الأقل في النصف الأول من القرن، فإن طباعة كتاب مثل «**الرسائل الفلسفية**» في روان لم يمرّ دونما مخاطر.

في هذا الصدد كتب ڤولتير لوكيله الذي يراقب طبع كتابه عند جور ما يلي: «أُوَصِّيه بالسرية التامة... وبأن لا يذكر اسمك أو اسمي أبداً وبأن لا يبقى لديه أية كلمة من خطي».

5 ـ استقبال الكتب من قِبل الجمهور: إن مشكلة الرقابة الحقيقية هي فضولية القراء! تتأكد هذه المزحة بصورة خاصة في القرن الثامن عشر، كل المعاصرين متفقون على ذلك. فأحد المكتبيين المعتقل في الباستيل كتب أنه من الصعب «إيقاف سيل» الكتب الممنوعة «لأن الناس يندفعون في اقتنائها مهما كان ثمنها».

أ ـ كتب خارج السعر: الميل إلى الأفكار «الفلسفية» لا يفسر وحده هذا النجاح. فشراء كتاب ممنوع هو أيضاً «فعل سياسي»، مظهر لمقاومة أو معارضة الإيديولوجيا المسيطرة. في «لوحته لباريس» يعبِّر لويس سيباستيان مرسييه عن ذلك بجملة مدهشة: «عندما أرى كتاباً يلبس سلطة الحكم (نشر مع امتياز)، أراهن دون أن أفتحه على أنه يحوي أكاذيب سياسية».

لكن في هذا الموقف المتحرر من الانتهاك السياسي أو الأخلاقي، أي قراءة النشرة الهجائية، يوجد أيضاً الانجذاب نحو الممنوع ومخاطره الذي هو من الثوابت في تاريخ الرقابة. في القرن الثامن عشر، كلما كان الكتاب ممنوعاً، بيع بسعر أعلى! يؤكد ذلك ديدرو في «**رسالته حول تجارة الكتب**» الموجَّهة عام 1767 إلى دوسارتين (de Sartine)، التي لم تنشر إلاَّ في نهاية القرن التاسع عشر.

> «لا أناقش أبداً في أن هذه الكتب خطرة بالقدْر الذي يعلن عن ذلك (...) ولكنني أرى أنه كلما كان المنع أكثر

قساوة، رُفع سعر الكتاب، وحرّك فضول قرائه، وبيع بأعداد أكبر وقرئ أكثر». هذا الكلام صحيح بكامله: فالكتاب الممنوع والمطلوب كثيراً («**تيريز الفيلسوفة**»، مثلاً) يعادل سعره عشرين إلى ثلاثين مرة سعر كتاب مسموح به معادل له.

ب ـ قراء من جميع الأوساط: من يشتري الكتب الممنوعة؟ كل الناس، أو على الأقل كل الذين يريدون الإطّلاع على الأفكار والانتقادات والمجادلات السائدة. إن تصنيف قراء الكتب الممنوعة هو إذن صعب خصوصاً أن قارئ هيلڤيتيوس ليس بالضرورة قارئ «دوم ب *Dom B*»، وأن دفاتر حسابات المكتبات والمروجين في النَدْرة تذكر لمن بيع كتاب «**العذراء** *La Pucelle*» أو «**الكذب الكهنوتي** *l'Imposture sacerdotale*»، وأن العديد من الكتب أخيراً يباع سراً في الشارع، في المقهى، في الأسواق قبل أن يُذاق، كما هو الأمر بالنسبة إلى اللذة الممنوعة، في أعماق الغرف أو تحت الأدراج.

عندما يصل الكتاب إلى أيدي الناس، هذا لا يعني أن الرقابة فقدت سلاحها. بموجب معاهدة 1686 ونظام 1723، يمنع أي شخص من بيع مكتبة لم يزرها حراس جمعية المكتبيين. على هؤلاء تسليم قائد الشرطة فهرس الكتب الممنوعة أو الكتب بدون ترخيص التي توجد في هذه المكتبة. بعد هذه الزيارة تعطى لمالك الكتب شهادة بدونها لا يحق لأي مكتبي شراؤها منه.

إن قرّاء الكتب الممنوعة يتوزعون على جميع الأوساط الميسورة: الأرستقراطية، الكنيسة، البرلمانات، البرجوازية، القضاء، وبالطبع الذين سيُدعون لاحقاً بالأنتلجنسيا.

كان بادولو (Pasdeloup) مجلّد الكتب الباريسي يبيع الكتب الممنوعة مثل «**الأخلاط**» لڤولتير و«**المكنسة**» أو

«شمعة آراس»، ووالدته باعت كتباً جانسينيسية. ونجد بين زبائنه مكتبي الأمير دوكونتي (de Conti) أو مكتبي اليعقوبيين.

لقد تساءل دانيال مورنيه عن تغلغل الكتاب في الجمهور الشعبي. فهو يذكّر رستيف دولابروتون (Restif de La Bretonne): «منذ بعض الوقت، أصبح عمال العاصمة متطلبين لأنهم قرأوا في كتبنا حقيقة قوية جداً عليهم: مفادها أن العامل رجل ثمين». أحد الرحالة الألمان لاحظ أن الناس في كل مكان يقرأوون: «الغلمان يقرأوون خلف العربات والحوذيون على مقاعدهم، والجنود في مراكز حراستهم والمفوضون في المحطات». يذكر مورنيه حالة هوش (Hoche) الذي كان سائساً في السابعة عشرة من عمره، وكان يقرأ بنهم ڤولتير وروسو اللذين أصبح بيع كتبهما يجري علناً. فقد ساهمت هذه الكتب في جعله جنرالاً أثناء الثورة. إنها طرفة تعني أيضاً، ولكن بغير ما كان يقول مالزيرب، فشل الرقابة في عصر الأنوار.

في مذكرته الثالثة حول المكتبة، حول «ما يسمى عامة الكتب المضادة للأخلاق الحسنة»، يميِّز مالزيرب، وهو ما كان سائداً في عصره[83]، بين «الكتب الفاحشة أو الفاسقة فقط». بالنسبة إلى الفحشاء، السبب معروف: «يجب منعها؛ كل القوانين تتفق على ذلك: وكل الناس لديهم التفكير نفسه في هذا الموضوع...»؛ إذا لم يكن في المستطاع إيقاف الفحشاء، فإنه في الإمكان «إزعاجها كثيراً، لأنه في الإمكان القضاء بعقوبات خطيرة جداً...»، ولكن «لطافة أخلاقنا لا تسمح بفرض عقوبات مماثلة ضد الكتب التحررية أو الفاسقة».

بهذه الأسطر القليلة، يعطي مدير مكتبة لويس الخامس عشر اتجاه معركة الرقابة القمعية للكتاب في فرنسا، بعد العام 1830. بحرصه على التمييز بين الفسق وبين الفحشاء، صورتَي المسموح والممنوع، يدلنا أين تمر، من الآن فصاعداً، حدود الانتهاك من قِبل الكتاب.

الفصل الخامس

الحرية الثورية ورد فعل نابوليون

(القرن التاسع عشر)

أولاً: الثورة: 1789 ـ 1799

1 ـ «كل مواطن يستطيع أن يطبع بحرية»: ليل 4 آب/أغسطس 1789 ألغت الجمعية الوطنية الامتيازات، فأطاحت بذلك، مبدئياً، بالنظام القديم للمكتبة القائم، كما رأينا، على الإذن والامتياز. وفي 26 آب/أغسطس، بموجب المادة الحادية عشرة من إعلان حقوق الإنسان والمواطن ألغت الجمعية الوطنية حكماً الرقابة:

«إن حرية إيصال الأفكار والآراء هي أحد أثمن حقوق الإنسان، في استطاعة كل مواطن إذن الكلام والكتابة والطباعة بحرية، شرط أن يسأل عن سوء استعمال هذه الحرية في الحالات التي يحددها القانون».

ولكن قبل يومين من ذلك، أي في 24 آب/أغسطس، أثناء مناقشة هذه المادة من قِبل الجمعية الوطنية، عبَّر أُسقف أميان (Amiens) عن الرأي المحافظ:

«هناك خطر على الدين والأخلاق في الحرية اللامحدودة

للصحافة، فكم عانى الدين الهجمات التي وجِّهت إليه من قِبل الكتابات الفاسدة! وكم اختل أمن المجتمع! وكم قلق آباء العائلات على أولادهم من المبادئ السيِّئة لبعض الكتب!».

هكذا في اللحظة التي ولدت فيها حرية الطباعة في العصور الحديثة، جاء هذا الكلام ليرسم حدودها المستقبلية. سوف يعود هذا الكلام إلى البروز خلال القرن التاسع عشر بكامله وخلال قسم من القرن العشرين، بتعابير مماثلة، لتبرير مبدأ الرقابة القمعية.

إن التنظيم القديم للمكتبة أخذ يتداعى من كل الجوانب. وقد بدأ رسم هيكلية جديدة. في 2 آب/أغسطس، صدر مرسوم عن بلدية باريس ينقل قسماً من سلطات المكتب القديم للمكتبة إلى الغرفة النقابية. كل منشور يوزع في باريس يجب أن يحمل اسم الكاتب والمطبعي أو المكتبي وأن يُسجل في الغرفة.

في نهاية 1789 وخلال عام 1790، بينما كان يتزايد عدد المطابع، كانت الشرطة القديمة (الشاتليه) والجديدة (مفوض الدوائر) تضطهد المروجين وتلاحق المكتبيين والمعارضين في الشوارع. هذا ما دفع محرر «**ثورات باريس**» إلى القول: «قد يُعتقد أن فرنسا قد غيَّرت أسيادها فقط».

لقد ألغى قانون 2 آذار/مارس 1791، المدعو قانون الأَّرد (Allarde) الطوائف المهنية ومجالس المحلفين ومعلمي الكار. هذا الإلغاء الذي حرر الطابعين والمكتبيين من مراقبة أرباب المهنة، فتح الباب أمام المزوِّرين وقراصنة النشر. في العام 1793، أُسند إلى مفوضي شرطة فروع بلدية باريس ملاحقة التزويرات[84]، خصوصاً الآتية من الخارج.

لكن الحاجة إلى قانون «يضمن للكتَّاب ملكية كتبهم ويحميهم من التزوير» أصبحت ملحَّة أكثر فأكثر، خصوصاً هذا القانون كان قيد الدرس منذ 1790. أخيراً جرى التصويت عليه في الجمعية التأسيسية في 19 تموز/يوليو 1793.

2 ـ سيل من النشرات الانتقادية: من 1789 إلى 1793 طبعت آلاف النشرات الانتقادية والتصاريح وغيرها من العرائض المطلبية: «التعليم المسيحي للطبقة الشعبية»، «مخطط السلوك لنواب الشعب»، «أفكار فيلسوف بريتاني حول القضايا الراهنة» إلخ، دون أن ننسى الكتب الواسعة الانتشار مثل «**ما هي الطبقة الشعبية**»؟ للأب سايس (Sieyès)، الذي يدّعي توكفيل (Tocqueville) أنه بيع منه 300,000 نسخة.

بدأ هذا السيل في نهاية صيف 1788 عندما أعلن لويس السادس عشر دعوة مندوبي الطبقات إلى الاجتماع، كما دعا أفراد رعيته إلى «توجيه كل المعلومات والمذكرات حول المواضيع إلى وزير العدل»، وهي ستعرض للنقاش في اجتماع المندوبين. فحرية الصحافة وإلغاء الرقابة هما موضوعان يتكرران في هذه الكتابات. نجدهما في «**حول حرية الصحافة**» لميرابو (1788)، كما في «**فضح مفتشي الفكر**» لماري جوزف شينييه (Marie-Joseph Chénier) (تموز/يوليو 1789)، أو في «**الحرية غير المحددة للصحافة**» للانتوناس (Lanthenas) (1791).

سنحاول إعطاء أرقام حول هذه الظاهرة. في حين صدرت 400 نشرة انتقادية طيلة عام 1787، فإننا نستطيع أن نحصي أكثر من 1500 بين أيار/مايو 1788 وبين كانون الثاني/يناير 1789. ومن كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 1789 ارتفع العدد إلى 2000. يقدر ريمون بيرن (Raymond Birn) عدد نسخ النصوص السياسية غير المراقبة التي انتشرت في فرنسا بين أيار/مايو 1788 وبين أيار/مايو 1789 بأربعة ملايين على أساس 1000 نسخة لكل طبعة كمعدل وسطي[85].

بالنسبة إلى بيرن، تقع الأيام المجيدة للنشرة الانتقادية السياسية بين أيار/مايو 1788، عندما دعا لويس السادس عشر رعاياه للتعبير عن «شكاواهم»، وأيار/مايو 1789، عندما اجتمع مندوبو الشعب. أما ميشال فوفيل

(Michel Vovelle) الذي درس تدهور الصورة الملكية عبر اليافطات والأغاني[86]، فيحدد «بين تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر 1789، اندلاع الثورة العنيفة التي فرضت على الجميع إعادة تجديد الصورة الملكية».

كانت ماري ـ أَنطوانيت (Marie-Antoinette) (1755 ـ 1793) أول وأشهر ضحية لذلك. «**فأسطورتها السوداء** *légende noire*»[87] التي ولدت في السنوات الأخيرة من العهد القديم (**غراميات شارلو وتوانيت تاريخ 1779**) احتلت مكاناً في النشرات الانتقادية لعام 1789. بعد أن كانت، بصورة شبه أدبية، «**الوحش المنفلت من جرمانيا** *monstre échappé de Germanie*» في نشرة «**الملكة المكشوفة** *la Reine dévoilée*»، أصبحت في نهاية العام جونون (Junon) الشهوانية (إلهة الطبيعة الأنثوية) في نشرة «**غودميشيه الملكية** *Godmiché royal*» وفي «**النمساوية الثملة** *l'Autrichienne en goguette*» و «**الماخور الملكي** *Bordel royal*».

بحسب ڤوڤيل (M. Vovelle) انقلبت كل الأمور عام 1791 وفرض موضوع النفاق الملكي: أصبح لويس السادس عشر «القديس ڤيتو Veto شفيع المهاجرين والهاربين».

ولكن ثورة «اللااحترام» الحقيقية تندرج بين الهرب عن طريق ڤارين (Varennes) وبين اجتياح التويلري (Tuileries)، من حزيران/يونيو 1791 إلى حزيران/يونيو 1792.

3 ـ من الحرية إلى الرعب: إن الحرية الجديدة للصحافة وغياب أي رقابة عدا المراقبات الفوضوية التي تحدثنا عنها في بداية هذا الفصل، ترافقا بصورة مفارقة ورقابة شعبية سوف يُعبِّر عنها أولاً في الصحافة وفي الشارع. بعد 10 آب/أغسطس 1792 وتجسدت الرقابة في أداة الرعب التي كانت لجنة المراقبة للكومونة، المكلَّفة من قِبل شرطة الأمن العام شوميت (Chaumette) ومارتان (Martin) اللذين تشمل مهمتهما بنوع خاص مراقبة المطابع والصحف.

رقابة في الصحافة؟ تجلّت بصورة غير مباشرة في «ثقافة» حقيقية للوشاية العامة[88]. منذ 1789 تحزّبت النشرات الهجائية المضادة للثورة ضد ثقافة الوشاية، ضد «الحرية المجنونة» التي «تفسد فرنسا». فكتّابها الذين يصفون أنفسهم «برجال الأدب» يتعرّضون عندما يُعرفون لعقاب «الهجّائين الكريهين».

«رجال أدب» ضد «هجائين كريهين»: سوف يُقفل الجدل مؤقتاً بالانتصار الدموي لهؤلاء ضد الأوائل، بعد 10 آب/أغسطس 1792، فالصحافيون الملكيون طوردوا وحتى ذبحوا، والطابعون روقبوا من قِبل شرطة البلدية، بينما القوانين الصادرة عن حكومة الكونفونسيون حرصت على تثبيت حدود الرقابة دون أن تعرّض حرية الطباعة والتعبير.

في 29 آذار/مارس 1793 أعادت الجمعية التأسيسية الرقابة القمعية وأصدرت مرسوماً مفاده أن «كل من ثبت أنه ألّف أو طبع كتباً أو نشرات تؤدي إلى انحلال التمثيل الوطني وإعادة الملكية أو أية سلطة أخرى تعرّض سيادة الشعب للخطر، يُحال إلى محكمة استثنائية ويُعاقب بالموت».

بتطبيق هذا المرسوم وحده، يقول أحد المؤرخين «صعد إلى المقصلة حوالى عشرين صحافياً وخمسين أديباً»[89]. والمادة الثانية من قانون المشبوهين في 17 أيلول/سبتمبر 1793 الذي يستهدف الكتابات، ثم مرسوم 5 كانون الأول/ديسمبر 1793، يقصران ممارسة «حرية الصحافة» على الأشخاص الذين يمسكون زمام السلطة.

نود أن نعرف بصورة أفضل كيف عاشت المناطق هذا الانهيار للنظام القديم للرقابة، وكيف كان رد فعلها إزاء حريةطبع أي شيء ثم مصادرة هذه الحرية بسرعة. لقد برهن بحث لميشال فرنوس (Vernus) في منطقة الفرانش - كونتي «Franche-Comté»[90] أن في هذه المنطقة المحافظة المتعلقة بقوة بتقاليدها

الدينية، كان الجدل حول أفكار 1789 حامياً كما في باريس، لكن القمع الثوري أجبر «المدافعين عن الهيكل» علي الدخول في السرية. هربوا إلى سويسرا حيث طبعوا (خصوصاً عند فوش - بوريل Fauche-Borel، مطبعي نوشاتيل) أدباً دينياً نضالياً «يهدف إلى استعباط سكان الأرياف والمساكين». لقد نشأت شبكات سرية. إحدى الغسّالات أوصلت إلى «جميع الذين تستطيع الاتصال بهم كل أنواع الكتب السيِّئة». إننا لا نعجب ألاّ نجد هنا، تحت قلم الحراس الثوريين، التعبير الذي كان العهد القديم يصف به النشرات الهجائية الناقدة الملك والدين!

4 - حُكومة المُديرين Le Directoire: إن سقوط روبسپير (Robespierre) ولجنة الخلاص الوطني في 27 تموز/يوليو 1794 وضع حداً للرعب، بينما دستور العام الثالث (1795) الذي أسس حُكومة المُديرين ومجلس الخمسمئة، أعاد مبدأ حرية الصحافة. حتى ولو منع العمل على إعادة الملكية تحت طائلة الحكم بالإعدام في 16 و17 آذار/مارس 1795، فإن الكتابات الملكية تزايدت في نظام من الحرية يذكّر بعام 1789 لن تعرفه فرنسا قبل زمن طويل.

في الواقع، إن حُكومة المُديرين مستبقة انقلاباً ملكياً، أمرت في 4 أيلول/سبتمبر 1797 باعتقال ستين كاتباً أو طابعاً متَّهمين بالتآمر ضد الجمهورية، وهو أول إجراء من سلسلة تستهدف كمّ أفواه الصحافة المعارضة. وكما لاحظ جاك غوديشو(Jacques Godechot)، سبقت حُكومة المُديرين القنصل الأول على طريق القمع، وقد «ماتت حرية الصحافة، حتى قبل استلام نابوليون (Napoléon) السلطة»[91].

ثانياً: القنصلية والإمبراطورية (1799 - 1814)

1 - نابوليون ومراقبة المكتبة

بعد مُضيّ ثلاثة أشهر على انقلاب 18 برومير Brumaire نظَّم

القانون العضوي الصادر في 17 شباط/فبراير 1800 الشرطة التي سيقودها الوزير جوزف فوشه (Fouché) حتى 1802، ثم مجدداً من 1804 حتى 1810. فقد أنشأ في المدن الثلاث الأكثر أهمية مفوضيات عامة للشرطة. وعملاء شرطة الأمن أو «الشرطة العالية» تدخل بين مهماتهم مراقبة المطبعة والمكتبة... في العام 1805 وسع نابوليون هذه المؤسسة لتشمل 26 مدينة أخرى. وفي العام 1811، أنشأ مفوضين خاصين مكلفين بمراقبة الروحية العامة والمكتبة.

> في باريس، يراقب محافظ الشرطة، ووريث قائد شرطة العهد القديم، المكتبة بواسطة مفوضي الشرطة وضباط السلم والمفتشين. لا ننسى مخبري مكتب الأمن الذين أصبح أحدهم مشهوراً ورئيساً لهذا المكتب: فيدوك (Vidocq)[92]. بعد 1810، قُسِّمت محافظة السين «Seine» إلى ست دوائر، كل واحدة منها من اختصاص مفتش، يُدعى لأن يكون متنبهاً «ليس فقط لتجارة الطباعة والكتب، بل أيضاً لكل المهن المتعلقة بها، مثل مهن المجلِّدين والحفَّارين وتجار اليافطات والمروِّجين وقاعات القراءة إلخ». كل مفتش يمسك سجلاً عن زياراته، ويعدُّ تقريراً أسبوعياً، يقدمه يوم الاثنين إلى المدير العام[93].

أ ـ رقابة ليس لها وجود شرعي: يلاحظ القرار الخاص بالصحف والمصادر في 17 كانون الثاني/يناير 1800 مكتباً للصحافة في وزارة الشرطة العامة، مهمته مراقبة الصحف والكتب. خلال صيف 1803، أصبح التسليم المسبق إلى محافظة الشرطة نسختين إجبارياً. وقرار حكومة القناصل في 27 أيلول/سبتمبر 1803 يوضح أنه «لضمان حرية الصحافة، لا يستطيع أي مكتبي بيع كتاب قبل أن يعرضه على لجنة مراجعة، تعيده إليه في حال لا ضرورة لرقابته».

في 18 أيار/مايو 1804، أصبح القنصل الأول إمبراطور الفرنسيين. ومرسوم 10 تموز/يوليو 1804، كلَّف وزارة الشرطة العامة بمراقبة الكتب والصحف.

هناك مكتب يدعى استشارياً يراقب الكتب التي تصدر. والمراقبون هم: فليكس نوغاريه (Félix Nogaret)، بيير - إدوار لومونتاي (Pierre-Édouard Lemontey)، إيسمينار (Esménard)، بروس - ديفوشوريه (Brousse-Desfaucherets)، وشارل - جوزف لاكريتيل (Charles-Joseph Lacretelle) المسمى لاكريتيل الشاب، يضاف إليهم كثيرون نذكر منهم: الصحافي سالغ (Salgues)، شارل - غيوم إتيان (Charles-Guillaume Étienne)، الذي اختاره الإمبراطور نفسه. إنهم يرون في مبدأ هذه المراقبة المسبقة للإنتاج الطباعي من كتب ونشرات وصحف، «فكرة بسيطة عادلة وضرورية لا تمس حرية الصحافة، مثل إحصاء المواطنين الذي لا يمس الحرية الفردية»[94].

هكذا، قبل مرسوم 5 شباط/فبراير 1810 حول المكتبة والمطبعة، وإلى جانب الرقابة القمعية التي يمارسها فوشيه بفعالية مدهشة، كان هناك رقابة مسبقة، إن لم يكن في الوقائع فعلى الأقل في القوانين.

ب - نابوليون وفكرة الرقابة: إن الإمبراطور لم يكن يحب الكلمة، نجد عقيدته في هذه الجملة من إحدى رسائله: «لا أريد رقابة، لأن كل مكتبي مسؤول عن الكتاب الذي يبيعه، لأنني لا أريد أن أكون مسؤولاً عن الحماقات التي تُطبع، وأخيراً لأنني لا أريد أن يتعسّف موظف في الفكر ويشوّه العبقرية».

في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1805، كتب إلى ابن زوجته أوجين (Eugéne) نائب ملك إيطاليا: «أرغب في أن تلغي رقابة الكتب كليّةً فهذا البلد روحه ضيّقة، لن نضيّقه أكثر من ذلك». ولكن ها هي بقية الرسالة: «بالطبع يجب إيقاف نشر أي كتاب يكون ضد الحكومة. يجب فقط الطلب إلى أصحاب المكتبات عندما يضعون كتاباً في البيع، أن يرسلوا قبل ذلك بسبعة أيام نسخة منه إلى الشرطة...».

في تشرين الأول/أكتوبر 1812، في رسالة إلى مونتاليڤيه Montalivet، وزير الداخلية، حدد نابوليون مرةً أخرى فلسفته السلطوية والعملية معاً للرقابة.

«أقصد ترك حرية كاملة للصحافة (للطباعة)، ولا يوضع أمامها أي ازعاج. يُكتفى بإيقاف الكتب الفاحشة أو التي تهدف إلى زرع الاضطرابات في الداخل. فيما عدا ذلك سواء كان الكتاب جيد الكتابة أو سيِّئها، أحمق أو روحياً، حاوياً أفكاراً حكيمة، مفيدة أو لامبالية، علينا ألا نعيره أي انتباه». فالسؤال الجيد الذي يطرح هو هذا: «هل يهدف الكتاب إلى إيقاظ الأهواء وتكوين عصابات أو زرع الاضطرابات في الداخل».

جـ - مرسوم 5 شباط/فبراير 1810: في 5 شباط 1810، نُشر في مجلة القوانين «مرسوم إمبراطوري يتضمن نظاماً للمطبعة والمكتبة». لقد كلف مدير عام، تحت سلطة وزير الداخلية، «بكل ما يتعلق بالمطبعة والمكتبة». فالطابعون الذين قل عددهم كثيراً (في باريس، وانخفض من 157 إلى 60، ارتفع إلى 80 بمرسوم 11 شباط 1811)، أُعطوا براءات واستُحلفوا. كذلك المكتبيون. (مادة 29).

الباب الثالث الذي ينظم شرطة المطبعة وضع أولاً المبادئ: «يمنع عدم الطباعة أو طباعة ما يمكن أن يضر بواجبات الرعية تجاه عاهلها وبمصلحة الدولة. يحال المخالفون إلى محاكمنا ويعاقبون طبقاً للقانون الجزائي...».

المادة 10 تنص على إمكان «سحب البراءة من كل طابع ضُبط مخالفاً». على كل طابعٍ أن يسجل في دفتر عنوان كل كتاب «واسم الكاتب إذا كان معروفاً لديه». عليه أن يوجه «في الحال»، إلى مدير المكتبة ومحافظ الشرطة «نسخة من الكتابة الموضوعة على كتابه والتصريح بأنه ينوي طبع الكتاب: عندها يعطى إيصال بالاستلام». (مادة 12).

إن تفحص الكتاب يؤدي إلى تحرير محضر من قِبل المراقب.

تُذكر فيه التغيرات أو الإلغاءات المحتملة. إن عدم إعطاء إيصال أو تحرير محضر ينختم بالمُهْر وبتوقيع المدير العام قد يعرِّض الكتاب للحجز الفوري أو إلى مصادرته «من أيدي الطابع أو المكتبي».

أخيراً ينص الباب الخامس من هذا المرسوم على حالة الكتب المطبوعة في الخارج وعلى إقفال الحدود أمام الأفكار التخريبية.

إن أنظمة 1810 التي كانت تبدو وكأنها أعادت رقابة العهد القديم، كانت أيضاً تعيد التنظيم بما يتوافق مع مصالحها الاقتصادية في مجال المطبعة والمكتبة. هذا التنظيم الجديد كان مطلوباً من قِبل الطابعين. لذلك استُقبل بصورة جيدة.

2 ـ عمل الرقابة في ظل الامبراطورية

أ ـ «نشرة الشرطة» أيام فوشه (Fouché): كل مساء، ما عدا يوم الأحد، كان فوشه ثم خلفه سافاري (Savary)، من مقرهما في رصيف فولتير حيث تقع وزارة الشرطة العامة، وطيلة الفترة بين 1804 و1814 يقدمان للإمبراطور تقريراً مؤلَّفاً من عشرين ورقة تقريباً «مربوطاً بشريط حريري أخضر أنيقاً وبسيطاً في الوقت نفسه»[95]. في هذه النشرة اليومية للشرطة، أي 3700 دفتر خلال عشر سنوات، زبدة التقارير والمعلومات والوشايات التي تنتجها الآلة البوليسية الإمبراطورية، تحتل المكتبة مكاناً شبه يومي. نختار بعض الحالات:

ـ نشرات هجائية ألمانية حُجزت في كوبلنتز «Coblentz»: «**بونابرت** (Bonaparte) والشعب الفرنسي»؛ «**بونابرت يُهاب**»، «**مورو** Moreau **يحترم**»؛ «**بونابرت وقيصر**». (6 آب/أغسطس 1804).

ـ أفاد وزير الأديان أن نشرة نقدية جديدة، «رسائل ستيفنس Stevens»، مكملة «للسفسطائية المكشوفة» تنتشر في أبرشية لياج. جرى البحث بنشاط عن الكتاب والموزعين (24 أيار/مايو 1805).

- منع انتشار رواية ملحدة: «**أميلي دوسان فار** *Amélie de Saint-Far* **أو الخطأ المميت**» تأليف مدام C، كاتبة «**جولي** *Julie* **أو أنقذت وردتي**» (29 حزيران/يونيو 1808).

ب - سجلات المراقبين: إلى عشرات النشرات والكتب العدائية هذه التي تنتشر في الإمبراطورية والشرطة تلاحقها، يجب أن نضيف الكتب التي تصححها أو تمنعها إدارة المكتبة، المنافسة دوماً لوزارة الشرطة العامة، والتي تحتفظ بأثرها سجلات المراقبين.

- لإعادة طبع كتاب عنوانه «**تاريخ بونابرت** *Histoire de Bonaparte*»، استُبدل العنوان غير الصحيح وغير اللائق بما يلي: «**ذكريات لخدمة تاريخ حملات نابوليون الكبير** *l'histoire des campagnes de Napoléon le Grand*» (1810).

- «**يوميات منفي إلى جزر سيشل** *Journal d'un déporté aux îles Séchelles*» لڤوڤيرسان (Vauversin): حذف من هذا الكتاب ما يذكر بسبب رحلة الكاتب (1810).

- كتاب استوجب تغييرات وأرسل إلى الكاتب ليقوم بها. وهو «**خط السير من باريس إلى القدس** *l'Itinéraire de Paris à Jérusalem*»، تأليف شاتوبريان (Chateaubriand). لوحظ فيه الكثير من الكلام المفخَّم عن بلاط الملوك ومتملِّقيه؛ وبعض السمات التي تثير استطرادات في غير محلها يمكن للخبثاء المسارعة إلى التقاطها... (1811).

جـ - كتب مراقبة وكتب محجوزة: كانت الرقابة النابوليونية تجرف في طريقها الكثير. كانت تلاحق ليس فقط النشرات الهجائية ضد الإمبراطور وعائلته وسياسته، بل أيضاً الكتب التي تتكلم على لويس السادس عشر. لقد مُنع نشر كتاب «**مغامرات آخر ابن سراج** *Aventures du dernier Abencerage*»، الذي يظهر فيه شاتوبريان مؤيداً القضية الإسبانية. ولوحقت الكتب الجنسية والروايات «السياسية»، والمحاولات التي تخالف سياسة نابوليون

المضادة للإنكليز «مدام دوي ستال Staël».

هناك عدد كبير من هذه النشرات طبع في لندن. وأخرى تأتي من ألمانيا وكذلك من نوشاتيل. لأنه خلف حرب الكتاب هذه يتحرك شخص غريب هو الطابع لويس فوش - بوريل (Fauche-Borel)، العميل السري الملكي الناشط بصورة مدهشةمن 1792 إلى 1815، كما يقول جان - دانييل كاندو(Jean-Daniel Candaux) عن فترة 1791 - 1798[96]، طبع فوش - بوريل «**الاعتبارات حول فرنسا** *Considérations sur la France*» لجوزف ميستر (Joseph Maistre) و «**إعادة الملكية** *Rétablissement de la monarchie*» إلى الكونت فِرَان (Ferrand) أو الكتاب العنيف «**ثمار الشجرة والحرية** *Fruits de l'arbre de la liberté*». وقد استمر، أثناء الإمبراطورية.

بين حالات الرقابة القمعية الأكثر شهرةً نظراً لأنالكاتبة سجلت تفاصيلها - تأتي حالة كتاب جيرمين دي ستال (Germaine de Staël) «**عن ألمانيا**»[97]. في بداية 1810 أرسلت المخطوطة إلى المكتبي نيكول (Nicolle). أوعز إلى مام (Mame) ليبدأ طباعتها في تور «Tours» ويسلم نسخاً للمراقبين (بيلينك Pellenc وجيغو دولاسال Gigault de la Salle). في أيلول/سبتمبر، حصل الجزء الأول على موافقة مدير المكتبة بورتاليس (Portalis) مقابل بعض التغييرات. والجزءان الآخران اللذان كانا تحت الطبع قُبلا. لكن سيدة قصر كوبيه (Coppet) ارتكبت عملاً أخرق، عندما كتبت إلى نابوليون. فالإمبراطور الذي يكرهها أمر بالحج! إلاّ أن جيرمين التي نجحت في إنقاذ المخطوطة والمُسوَّدات نشرت «**عن ألمانيا**» في لندن بتاريخ تشرين الأول/أكتوبر 1813. أخبرت كل القصة في مقدِّمة الكتاب متهمة سافاري بلعب دور سيِّئ عندما قال الجملة التي لا تغتفر: «كتابك الأخير ليس فرنسياً أبداً». إن الكُتَّاب يملكون سلاحاً خطيراً، في نظر الأجيال القادمة، ضد الرقابة: إنها ولا شك أعمالهم بالذات[98].

الفصل السادس

بين الليبرالية والطهروية

(القرن التاسع عشر)

أولاً: التشريع حتى 1881

تقول إيزابيل كونيو (Isabelle Conihout)[99]: «بين 1814 و1830، نجد لا أقل من 13 نصاً تشريعياً، كلها تقريباً معنونة «القانون المتعلق بحرية الصحافة». كان سياق الجدل الدائر بين الليبراليين وبين المحافظين حول الأفكار المعلنة في الفترة بين 1789 و1791 يُختصر بتعلُم الحياة البرلمانية وتكوين الرأي العام وتطور الصحف؛ وكذلك حول حرية النشر وإلغاء كل رقابة مسبقة والتعريف الدقيق بجنح الصحافة، واختيار المحلفين كهيئة قضائية».

1 ـ نهاية الرقابة المسبقة في فرنسا: من الآن فصاعداً، أصبح تعبير «حرية الصحافة» يطبَّق على الدوريات: فالمعركة ضد الرقابة المسبقة تعنيها بالدرجة الأولى. بالنسبة للكتاب، يبدو أن القضية حُلَّت منذ 1814: المادة 8 من الميثاق المقدم من لويس الثامن عشر (Louis XVIII) أثناء المرحلة الأولى لعودة الملكية، تعترف للفرنسيين «بحق نشر وطبع آرائهم طبقاً للقوانين التي يجب أن تقمع مساوئ استعمال هذه الحرية».

في الواقع، عدَّل قانون الصحافة في 21 أكتوبر/تشرين الأول 1814 بصورة غريبة هذا «الحق». فالمادة 2، مثلاً، تكرر، بالنسبة إلى الطابعين والمكتبيين، المبدأ النابوليوني حول البراءة القابلة للنقض والقسم.

خلال حكم المئة يوم، ألغى نابوليون بالمرسوم الصادر في 24 آذار/مارس 1815، الرقابة، وهو إلغاء ظرفي يهدف إلى كسب الليبراليين، كما اعترف بذلك الإمبراطور في جزيرة سانت هيلين «Sainte-Hélène».

أما لويس الثامن عشر، فقد أكد هذا الإلغاء، فور عودته، بمرسوم صدر في 20 تموز/يوليو 1815. بالنسبة إلى الكتاب، لم تجر إعادة الرقابة المسبقة، لكن الحجوزات والدعاوى جعلت نشر بعض الكتب خطراً، بالنسبة إلى كُتَّابها وناشريها، خلال كل القرن التاسع عشر.

2 ـ عهد لويس الثامن عشر حتى لويس ـ فيليب: إن القوانين الثلاثة عام 1819، التي أعدتها وزارة الاتحاد الليبرالي المؤلفة من قِبل ديكاز (Decazes)، «ثبَّتت لفترة طويلة العقيدة الليبرالية في موضوع الصحافة»[100]. إن عنوان قوانين 17 و26 أيار/مايو حول قمع أو ملاحقة الجرائم والجنح المقترفة عن طريق الصحافة أو أية وسيلة نشر آخرى، وضع الكتب والصحف على قدم المساواة.

وممارسة مهنتَيْ الطابع والمكتبي أُخضعت لبراءة بموجب قانون 21 تشرين الأول/أكتوبر 1814 الذي بقي معمولاً به حتى نهاية الإمبراطورية الثانية. منح هذه البراءة «لا يتم إلا بعد تحقيق معمَّق يقوم به مفتشو المكتبة أو مفوضو الشرطة. وشروط الأخلاق الحسنة والتعلق بالنظام القائم هي ضرورية أكثر من المعلومات الطباعية». كل نشر يجب أن يُسبق بتصريح سابق للطبع، ويترافق، على سبيل الأمانة القانونية، وإرسال خمس نسخ (أصبحت نسختين

بموجب مرسوم 9 كانون الثاني/يناير 1828) إلى ما زال يسمى بمديرية المكتبة، رغم أنها أُلغيت عام 1815.

طيلة نظام عودة الملكية، كانت إدارة المكتبة تتفحص الكتب وتُعلِم مدعي عام الملك بالخطِرة منها التي يجب عليه ملاحقتها[101]، أي الكتب السياسية، تلك التي تهاجم سياسة الحكومة والدين والأخلاق. هذه مثلاً، في عهد شارل العاشر (Charles X)، حال «مذكرات» رينيه لوفاسور (René Levasseur)، عضو الجمعية التأسيسية السابقة، «التي نُسِّقت ونُشرت من قِبل أشيل روش (Achille Roche)». أُدين الكتاب بالإتلاف في 3 آذار/مارس 1830 (وأُدين كاتبه بالسجن أربعة أشهر وغرامة 1000 فرنك) بتهمة «مهاجمة الكرامة الملكية وتحقير الدين والدولة، وكذلك الأخلاق العامة وإطراء السيادة الشعبية والمساواة المطلقة ومدح نظام 1893».

وقانون 17 أيار/مايو 1819 أدخل مادة مهمة جداً (المادة 8) هي قاعدة الرقابة القمعية حتى 1881: «كل إهانة للأخلاق العامة والدينية أو للآداب العامة بإحدى الوسائل الواردة في المادة الأولى (أي بالكتابات والمطبوعات والرسوم إلخ) تعاقب صاحبها بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة تتراوح بين 16 و500 فرنكاً». هذه المادة تستوعب قسماً من المادة 287 من القانون الجزائي. فقانون 25 آذار/مارس 1822 تجاوز قانون 1819 من حيث أنه ينص (المادة الأولى) على «الحبس من ثلاثة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة تتراوح بين 300 و6000 فرنك لكل من يهين أو يستهزئ بدين الدولة». خلال القرن كله، جاءت ثلاث مواد في القانون الجزائي لتكمل الترسانة القمعية حول «الآداب العامة».

- المادة 287، بالإضافة إلى العقوبة المنصوص عنها في المادة 8 من قانون 1819، تنص أيضاً على مصادرة النسخ المطبوعة، موضوع الجنحة.

- المادة 288 تشجع الوشاية، فتخفض العقوبات لكل من يفضح الكاتب حتى ولو كان المطبعي. وهكذا في أول نيسان/إبريل 1817، أطلق سراح أرملة بيرونو (Perronneau)، التي كانت تبيع في باريس كتاباً جنسياً ناجحاً عنوانه **«كارولين وسانت هيلير، أو عاهرات القصر الملكي»**، وذلك لأنها مكّنت العدالة من اعتقال الكاتب المدعو ريوست (Rioust). بالمقابل، أدين هذا الأخير بالحبس سنتين وبعشرة آلاف فرنك غرامة، وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة خمس سنوات وبحرمانه من حقوقه كمواطن لمدة عشر سنوات. وقد تأكد الحكم في الاستئناف[102].

- المادة 289 تكمل المادة السابقة: «في جميع الحالات الواردة في القسم الحالي، وحيث يكون الكاتب معروفاً، فإنه ينال الحد الأقصى من العقوبة المنصوص عنها لنوع الجنحة».

بقيت هذه المواد الثلاث في القانون الجزائي معمولاً بها حتى أواسط القرن التاسع عشر.

عندما تعتبر السلطات العامة أن هناك موضوعاً للملاحقة (بناءً على تقرير إدارة المكتبة أو أحد مفوضي الشرطة)، تقدَّم شكوى لقاضي التحقيق الذي يستطيع أن يأمر على الفور بالحجز ويبلَّغ خلال ثلاثة أيام.

عند مجيء لويس - فيليب، نص ميثاق 14 آب/أغسطس 1830 على تثبيت انتصار المبادئ الليبرالية: «يحق للمواطنين نشر وطبع آرائهم طبقاً للقوانين. لا يمكن أبداً إعادة الرقابة». مع ذلك لم يجرِ المساس بالتشريع المتعلق ببراءات الطابعين والمكتبيين. وقد كُلِّفت وزارة الداخلية بتطبيق الأنظمة حول المطبعة والمكتبة. إن أعمال الشغب عامي 1832 و1834 ومحاولة اغتيال الملك في فيشي (Fieschi) في 28 تموز/يوليو 1835، دفعت مجلس النواب والشيوخ

إلى التصويت على قانون متشدد في القمع في 9 أيلول/سبتمبر. كل تهجم على الملك وعلى مبدأ أو شكل الحكومة، بالتالي كل دعاية للنظام الجمهوري تعتبر اعتداءً على أمن الدولة.

3 ـ الامبراطورية الثانية: المطبعة تحت الرقابة المشددة: ألغت الحكومة المؤقتة المنبثقة من ثورة 1848 قانون 1835، لكن قانون 27 تموز/يوليو 1849 نص على أن الكراسات التي تعالج السياسة أو الاقتصاد الاجتماعي يجب أن تودع في مكتب النيابة العامة للجمهورية قبل 24 ساعة من نشرها. «وهكذا، يلاحظ بيير كاسّيل (Pierre Casselle)، لم تخش الجمعية التشريعية من إعادة الرقابة بصورة غير مباشرة بإلحاق النشر الحر للكتابات بالعمل السري للمحافظين».

بعد انقلاب 2 كانون الأول/ديسمبر 1851، أعاد الأمير لويس ـ نابوليون، بإجراءات مختلفة بينها مرسوم 17 شباط/فبراير 1852 الأكثر قمعاً، نظام مراقبة الصحافة الذي وضعه نابوليون الأول. والكتاب لم يستثنَ من هذه الإجراءات. بواسطة نظام براءات الطابعين المحصورة، تستطيع السلطة مراقبة المهنة، «آدابها» السياسية وطاعتها للإمبراطور. رفض إعطاء البراءةهو عقاب للمفكر ـ السيِّئ. ستكون هذه حال جول ليوبولد غاي (Jules Léopold Gay)، ابن وحفيد مكتبي اشتراكي و«مادِّي» الذي طلب عبثاً عام 1851 (خلال الجمهورية الثانية) ولم يحصل إلا عام 1852 على «إذن مؤقت بالنشر يمكن إبطاله في حال التجاوز»[103]. هذا الإذن سوف يُبطل فعلاً عام 1866، بعد إدانته «بتجارة الكتب الفاحشة».

إن المادة 10 من قانون التحقيق الجرمي تعطي المحافظين الحق في «القيام شخصياً أو الطلب إلى ضابطة الشرطة القضائية، كلٌ في ما يعنيه، أن تقوم بما هو ضروري لمعاينة الجرائم والجنح والمخالفات وتقديم أصحابها إلى المحاكم...». وهكذا يُبرَّر أيضاً حجز صحيفة أو كتاب قِبل البيع من قِبل الشرطة، من خارج أي

إجراء قضائي، مما يشكل عودة في الواقع إلى الرقابة المسبقة.

بعد سقوط نابوليون الثالث، أقرّت حكومة الدفاع الوطني، بصورة رمزية، وفي اليوم ذاته لإعلان الجمهورية (4 أيلول/سبتمبر 1870) العفو عن كل جنح الصحافة المقترفة منذ 3 كانون الأول/ديسمبر 1852.

ثانياً ـ الأخلاق العامة والآداب العامة

في القرن التاسع عشر حلّق إنتاج الكتاب في «نمو لا مثيل له» تدل عليه الأرقام التالية: عشية الثورة كان يُطبع حوالى 2000 عنوان؛ عام 1828 أصبح العدد 6000؛ وفي العام 1889 لامسَ العدد 15000 عنوان سنوي. لهذا الصعود المذهل سببان:

ـ مكننة الصناعة.

ـ توسيع قاعدة القراء المحتملين. «الثورة الثانية للكتاب هي أولاً ثورة القراءة»[104]. وضعت هذه الثورة الكتاب في متناول الطبقات الشعبية المعتبرة خطِرة ومن الملائم مراقبة قراءاتها عن قرب وذلك بمراقبة الترويج وقاعات القراءة.

1 ـ دوران الكتابات «المفسدة»

أ ـ **المروِّجون (المتجوِّلون)**: لقد خضعوا، طيلة القرن، إلى الاعتباط الإداري وإلى إزعاج العملاء التابعين، بينما المكتبة المتجولة كانت، في المبدأ مسموحة... كان الإذن يعطى من قِبل رؤساء البلديات، ثم بموجب قانون 27 تموز/يوليو 1849، من قِبل المحافظين، وهو دائماً قابل للإبطال دونما تبرير. فالمروِّج المتجوِّل، قبل أن يحصل على الإذن، يجب إعلام السلطة بعناوين كتبه. ومن المسلَّم به أن ترويج الكتب المُلاحقة والمُدانة يؤدي إلى المصادرة الفورية لمحتوى الرزمة، ودون الحديث عن الملاحقات فيما بعد.

هكذا، في 2 شباط/فبراير 1835، أُدين المروِّج ج. ب. أرتيغ (J.-B. Artigues) من قِبل محكمة الجنايات في الشمال بالحبس سنة وبدفع غرامة 500 فرنك لبيعه كتاب ديدرو «**المجوهرات الفاضحة** ***Bijoux indiscrets***». في العام 1825، وتحت حكم شارل العاشر (Charles X)، مُنع هذا الكتاب بموجب إجراء من الشرطة.

الهدف المعلن هو مراقبة قراءات الأرياف؛ فالقرارات الوزارية، كانت توازن بين «الأفكار المفيدة والاجتماعية حقاً» وبين الكتابات «القابلة لإحداث أثر مفسد على العقول الجاهلة». فالرقابة الفعلية أُعيدت بالنسبة إلى الكتاب المروَّج بموجب قرارات وزير الشرطة العامة موباس (Maupas) في 28 تموز/يوليو و12 أيلول/سبتمبر 1852، التي نصت على:

- وضع دفعة خاصة على كل كتاب مروَّج.

- فحص منهجي لهذه الكتب من قِبل لجنة خاصة كان بين أعضائها الكاتب المسرحي أميل أوجييه (Émile Augier)، وشارل نيزار (Charles Nisard) مؤرخ الكتاب المروَّج؛ سيؤدي هذا القمع مؤقتاً إلى زوال المكتبة المتجولة[105].

ب ـ **مكتبات القراءة**: إنها أمكنة «تُعطى فيها الكتب والصحف للقراءة، مقابل أجر بسيط». (**قاموس الأكاديميا**، 1835). نشأت في القرن الثامن عشر وعرفت أَوْجُها خلال عودة الملكية حيث كوَّنت جزءاً من المنظر الباريسي «كما هي تقريباً مقاهي الأرصفة في باريس المعاصرة»[106]. هناك تقدير رسمي لعددها بأكثر من 520. بعضها يحوي قاعات خلفية أو سرية يفتحها «معلِّم القراءة» لزبائن موثوقين. في إمكانها أن تحوي كتاب «**العراب ماتيو**» لدولورانس، وهو الكتاب الأكثر حجزاً في القرن الثامن عشر، أو «**المجوهرات الفاضحة**» لديدرو. فالمكتبي بيغورو (Pigoreau) أعدَّ، بناءً على طلب السلطات، في كتابه «**المراجع بالأسماء والروايات**»، قائمة «بالكتب

الواجب منعها في مكتبات القراءة». بالإضافة إلى الروايات والمحاولات الفلسفية من القرن السابق، يذكر الروايات التي منعت لبيغو - لوبران (Pigault- Lebrun) ورابان (Raban) وفيكتور دوكانج (Victor Ducange).

يقول تقرير الشرطة إن أصحاب مكتبات القراءة «مصابون بالليبرالية»، وعندما تدعو الحاجة، تنظم شرطة الحي محضر مخالفة ببيع الكتب المُدانة. لكن الضبابية الإدارية حول نظام مكتبات القراءة في الغالب تجعل القمع غير فعال (هل يجب مثلاً إخضاعها لشرطة المكتبة أو للبراءة؟).

2 ـ السهر على الصحة الأخلاقية للشعب: عاش مراقبو القرن التاسع عشر على استعارة طبية متكررة تشبِّه «الكتاب السيِّئ» «بالخميرة المضرة»، «بالسم الخطر» القادر على تدمير الصحة الأخلاقية للشعب.

ويزداد الخطر كلما كان الكتاب المعني ناجحاً. هذا ما أشار إليه المحامي الإمبراطوري أرنست بينار (Ernest Pinard) أمام غرفة الشرطة الإصلاحية في محكمة السين (Seine) في 20 آب/أغسطس 1857، في الدعوى ضد كتاب «**أزهار الشر**»، قال: «.... لا يلاحق كتاب لاأخلاقي لا أحد يقرأه أو يفهمه: فإحالته على القضاء تشكِّل إعلاناً له أمام الجمهور، وربما تأمين نجاح له لم يكن ليحظى به لولا ذلك».

إن لاأخلاقية الكتاب المشبَّهة بالسُّم وجدت أساساً قانونياً لها في المادة 8 من قانون 17 أيار/مايو 1819 التي تذرعت بها المحكمة لإدانة شارل بودلير بدفع غرامة 300 فرنك (خُفِّضت فيما بعد إلى 50 فرنكاً) ولتأمر بمنع ستة كتب من المصنَّف (**المجوهرات**، «**Le Léthé**»، «**إلى التي هي جذلى**»، «**النساء المعذبات**»، «**Lesbos**»، «**تحولات مصاص الدماء**»). في كل قضايا الكتب الشهيرة

المُلاحقة، يلاحظ إيڤان لوكلير (Yvan Leclerc)[107]. «من بيرانجيه Béranger حتى ريشبان Richepin، من أغاني الشعب المدانة عام 1821 ثم عام 1823 إلى أغاني الصعاليك المشوهين 1876، مروراً بكتب مدام بوفاري (Mme Bovary)، أزهار الشر، والشيطانيات الملاحقة، في آخر 1874»، نجد هذا القانون الذي هو «أصغر قاسم مشترك قضائي بينها».

3 ـ **دعائم النظام الاجتماعي**: تنص المادة 8 من قانون 1819 على أن «كل انتهاك للأخلاق العامة والدينية وللآداب العامة، بأية وسيلة من الوسائل الواردة في المادة الأولى [حول الإثارة العامة للجرائم والجنح]، يُعاقَب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة تتراوح بين 16 فرنكاً وبين 500 فرنك». تدعمت هذه المادة بالمادة الأولى من قانون 25 آذار/مارس 1822، وبالمادة 8 من قانون 9 أيلول/سبتمبر 1835.

إن انتهاك الأخلاق العامة المرتبط بالأفكار السياسية والدينية المسيطرة سيزول من القوانين في الوقت الذي تضعف فيه المطلقات التي تشكِّل أساساً له.

4 ـ **الكُتَّاب الخلاعيون ضد الدولة**: يلاحظ القانوني شاسان Chassan في كتابه حول «**جنح ومخالفات الكلام والكتابة والطباعة** ***Traité des délits et contraventions de la parole, de l'écriture et de la presse***» (1837) أنه إذا كانت «الآداب العامة تشكِّل جزءاً أساسياً من الأخلاق العامة... فإن انتهاك الآداب أو الآداب العامة يشمل بصورة خاصة الانتهاكات التي تجرح الحياء وتتوجه إلى النفوس الفاسدة والفاجرة...».

وكما برهنت آني ستورا ـ لامار (Annie Stora-Lamarre) للسنوات 1881 ـ 1914[108]، فإن «المَدَّ الخلاعي»، في رأي المراقبين، يشوش الحياة الاجتماعية، في الوقت الذي يشوش فيه الحياة

الخاصة، ويعطل ليس فقط عملها الصالح، بل أسسها بالذات التي هي العائلة ونسبة الولادة. أكثر من ذلك، إنه يدخل خميرة الفوضى إلى الطبقات الشعبية المدينية المعتبرة من قِبل البرجوازية في السلطة على أنها غير مستقرة وخطِرة.

وهكذا يضاف انتهاك الآداب العامة، الجنحة المدنية والأخلاقية معاً، إلى انتهاك الأخلاق العامة دون أن يمتزج به. هذا وقد أحيل فلوبير (Flaubert) بتهمة «جُنح انتهاك الأخلاق العامة والدينية والآداب العامة» إلى المحكمة الإصلاحية في باريس في 31 كانون الثاني/يناير 1857 حيث واجه وكيل النيابة إرنست بينار (Ernest Pinard)، الذي اشتهر بدوره ضد أثرين في الأدب الفرنسي، دون الحديث عن «أسرار الشعب *Mystères du Peuple*» لأوجين سو (Eugène Sue)[109]، الذي أدين بالتلف في 25 أيلول/سبتمبر 1857! فالقضاة الذين أخلوا سبيل الروائي والاثنين المتهمين معه، وجّهوا إلى الرواية «لوماً قاسياً» نظراً لأن «رسالة الأدب يجب أن تكون تزيين وإعادة إبداع العقل بإعلاء الذكاء وتطهير الآداب...».

5 ـ النساء والأطفال أولاً: إن الجُنحة القائلة بأن الرقابة تحمي «البراءة» المهددة كانت سائدة في القرن التاسع عشر. في أواسط عصرنا هذا وجدناها تحت يافطة «حماية الشبيبة». في مطالعته لم يتوانَ إرنست بينار عن طرح السؤال: «من يقرأ رواية السيد فلوبير؟ هل هم أناس يهتمون بالاقتصاد السياسي أو الاجتماعي؟ لا! فالصفحات الخفيفة من «مدام بوفاري *Madame Bovary*» تقع في أيدٍ أكثرَ خفةً، في أيدي بنات شابات. وأحياناً نساء متزوجات»[110].

عام 1865، كتب الكاتب شانفلوري (Champfleury) إلى الناشر بوليه ـ مالاسي (Poulet-Malassis)، الذي استقر ببروكسِل بعد إفلاسه في باريس، وحيث أخذ ينشر الأدب الجنسي، رسالة قاسية: «... أنا، كقاضٍ أدينك على منشوراتك. لا أخفي عليك شعوري، هناك

العديد من الكتب التي طبعتها حُجزت في المدارس حيث لا أعتقد أنك بهكذا ثقافة قد تفكر في إعداد الرجال»[111].

ثالثاً ـ كتب ممنوعة، دعاوى ومقاومات

إن جواب پوليه ـ ملاسي على صديقه شانفلوري، الموصوف، «بالأخ الرهيب الجلاد»، يُدخلنا إلى قلب النشر غير المسموح في الإمبراطورية الثانية.

إن ناشر بودلير وبانڤيل (Banville) وتيوفيل غوتييه (Théophile Gautier)، الذي أصبح لأسباب غذائية مختصاً بالنشر السري لكتب جنسية، ينكر أن يُقرأ في المدارس متذرعاً بسعر ونوعية كتبه: «... لقد شاء القضاء الفرنسي أن يلصق بي كمية من المنشورات المطبوعة في بلجيكا ليس لي فيها أي ضلع. هذا النوع من الكتب يصنع هنا بسهولة. لاكروا (Lacroix) نفسه، وإن كان ناشراً لكتاب «**البؤساء**» يبيع منها..»؛ فالأسعار المنخفضة لمنافسيه تدل على الفرق: «لقد طبعت إلى مولعين بالكتب وهم طبعوا للمدارس». لكنه عبَّر عن أعماق فكره لكاتب آخر صديق هو براكِمون (Bracquemond): «إن مبادئي الفلسفية تسمح لي بمواجهة هذه المنتوجات من زاوية «**الكتاب المقدس**» بالذات، تقليد يسوع المسيح، والنظام الفلسفي الوضعي».

1 ـ «**مع تصدير كريه**»: إن بلجيكا، الأرض المباركة للتزوير في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقَّعت عام 1852 مع فرنسا اتفاقاً يحفظ حقوق الكُتّاب والناشرين الفرنسيين. لقد تحولت المطابع العديدة العاملة بالأيدي التي يشغلها، بحسب پوليه ـ مالاسي، «فريق كبير من الطابعين (الكابسين) الذي نشأوا في هذا التقليد»، إلى النشرات الانتقادية السياسية وإلى إنتاج كتب جنسية يبيعها سراً بعض المكتبيين الهامشيين المعوزين «الذين يتقاسمون سوقاً

مسموحة بكل بساطة». في «بلاط العجائب هذا للفسق الغذائي، يجري النزاع على الأفكار الجيدة والتهافت لاستغلالها، ينهب الواحد الآخر بلا حياء ودون مخاطر كبرى، إذن لا مجال لمعرفة من يعمل ماذا»[112].

كانت الكتب الجنسية التي ينشرها پوليه ـ ملاسي عام 1864 تحمل عنواناً نزوياً: «**في كل الأمكنة وليس في أي مكان**»، «**إيلوتيروبوليس Eleuthérpolis**». «**ليسبوس Lesbos**»، «**أمستِردام الكلاسيكية**»، أو «**روما تحت يافطة الخطايا السبع الكبرى**». وعناوين الكتب تعطي فكرة عن هذا الإنتاج المُلاحق بصورة خاصة: Deux Gougnottes (هنري مونييه Henry Monnier)، Serrefesse (لويس بروتا Louis Protat)، تحت اسم مستعار لويس بين ألانفير-Pine-à-l'envers)، HB (برسبير ماريميه Prosper Merimée)، غامياني Gamiani (رواية خلاعية جامحة، مُلصقة بموسيه Musset).

كان ملاسي يتوجَّه بصورة جيدة إلى عاشقي الكتب بنسخ محدودة وصور وعناوين كاذبة بالأسود والأحمر وبأسعار عالية.

التصديرات هي من عمل فليسيان روپس (Félicien Rops) الذي يوقِّع .S.P.Q.R كَيْما يجهل أحد أن الناشر وضع يده على «الشحرور الأبيض الذي طلبته من الزوايا الأربع في باريس، أي رسام يحتوي على واجهة طباعية»، والعناوين الفرعية تؤكد: «مع تصدير مثير» أو: «مع تصدير كريه»، أو أيضاً: «مع تصدير شبقي...».

2 ـ الخلاعة والسياسة: كان پوليه ـ ملاسي، الناشر لكتب جنسية من طراز رفيع، يلتقي في بروكسل بجمهوريين طردتهم الإمبراطورية من فرنسا، مثل البروفسور أوغست روجار (Auguste Rogeard)، المُدان غيابياً بالسجن لخمس سنوات لشتمه الإمبراطور. نشر مالاسي مجدداً كتابه «**أقوال لابيينوس** *Propos de Labiénus*»

أحد «أكثر الكتب نجاحاً لأعوام 1860»، بحسب كلود بيشوا (Claude Pichois). بالرغم من قلّة تعاطفه مع فيكتور هوغو (Victor Hugo) نشر، من المنظور نفسه، طبعات فخمة وحيدة لكتابيه «**العقوبات** *Châtiments*» و «**نابوليون الصغير**» اللذين ظهرا في ظل الإمبراطورية.

هذا النشاط ترافق مع تحرك نقابي كلفه استهدافاً من قِبل السلطة. والناشر البلجيكي ألبير لاكروا (Albert Lacroix)، القريب من الحزب الليبرالي وعضو محفل الأصدقاء الإنسانيين، وشريكه فيربوكوفين (Verboeckhoven)، نشرا هوغو (أهم المعارضين للإمبراطورية) وميشليه (Michelet) (كتاب الساحرة الذي حجز في فرنسا) والاشتراكي برودون وغيرهم. لأجل «الأناجيل المشروحة» لبرودون (Proudhon)، أُدين لاكروا الذي أنشأ له فرعاً في باريس تحت اسم المكتبة الدولية، بسنة حبس في 26 كانون الثاني/يناير 1868 بسبب انتهاكه الأخلاق العامة وتحقيره الدين.

عام 1869، نشر أيضاً، ولكن على حساب الكاتب «**أغاني ملدورور** *Chants de Maldoror*» (الأغاني من I إلى VI)، للوتريامون (Lautréamont). في معرض إعلانه عن هذا المؤلف في (النشرة الفصلية رقم 7 للمنشورات الممنوعة في فرنسا والمطبوعة في الخارج) يشير بوليه ـ مالاسي بسخرية إلى أن «إيزيدور دوكاس (Isidore Ducasse) كان على خطأ لعدم طبعه في فرنسا هذه الأغاني. فإن قداسة الغرفة السادسة (القضاء) لم تكن لتفوّت عليه»[113]. في الواقع ترك لاكروا جميع النسخ تقريباً في بروكسِل[114] «لأن الحياة وُصفت فيها بألوان مريرة وأنه كان يخشى المدعي العام». هذا هو تعليق لوتريامون في آخر رسالة نعرفها منه عن هذه الحالة من الرقابة الذاتية.

هناك أيضاً جول غاي (Jules Gay) المكتبي والناشر «للنوادر» التي تطبع أيضاً بأعداد صغيرة لعشاق الكتب، إنه علاّمة حقيقي لا

تزال مراجعه عن «الكتب الرئيسية المتعلقة بالحب والنساء والزواج»، والتي طُبعت عام 1861 تحت اسم مستعار Cte d'I***، مفيدة في الطبعة الموسعة الصادرة عام 1874. لقد أُدين عامَي 1863 و1865، ونظراً لإفلاسه هرب إلى بروكسِل حيث واصل تجارته، قبل أن يعيش حياة النشر التي قادته من ثم إلى جينيف، نيس، تورينو، سان ريمو «San Remo». ومات عام 1880.

رابعاً: كتاب القرن التاسع عشر والرقابة

كما في القرن الثامن عشر، كان الكُتَّاب متنوعين. هل هناك علاقة غير الرقابة بين هوغو وغيرنيزي (Guernesey)، الذي يصف «نابوليون الصغير» بالمجرم، على جميع أوتار قيثارته، والكاتب الغامض المسمى كلود ـ ياسانت ميشو (Claude-Hyacinthe Michu)، الذي حكم عليه بالسجن لشهرين من قِبل محكمة السين الإصلاحية (في 24 نيسان/أبريل 1868) لأنه كتب كلاماً بذيئاً عن هنري الرابع؟ عندما نشر ألكسندر زيفايس (Alexandre Zevaès) عام 1924 «الدعاوى الأدبية في القرن التاسع عشر» بدأ بالاعتذار عن حديثه عن أشهُر السجن الثلاثة التي حكمت بها الغرفة السادسة الإصلاحية للسين في 14 تموز/يوليو 1856 على كزافييه دومونتيبان (Xavier de Montépin) «صناعي المسلسلات الشعبية» بسبب روايته «**بنات الجفصين** *Les Filles de plâtre*»، بحيث أن دعوى كاتب المسلسلات تندرج بين دعوى غونكور (Goncourt) وبين دعوى فلوبير.

هذا يعني أن القرن التاسع عشر كان يطوِّر وينغِّم، بكل النبرات، الحجج ضد الرقابة المرتكزة على النوعية الأدبية للكتاب، التي تقترن بنوعية أخلاقية. عام 1857، كتب بودلير إلى محاميه: «يجب أن يحكم على الكتاب بمجمله، عند ذاك تستنتج منه أخلاقية هائلة»؛ وفي ملاحظة أخرى: «يوجد أنواع عديدة من الأخلاق. هناك

الأخلاق الإيجابية والعملية، التي يجب على كل الناس طاعتها. ولكن هناك أخلاق الفنون. إنها مختلفة بالكُليَّة....» ويضيف: «يوجد أيضاً أنواع عديدة من الحريات. هناك الحرية للعبقرية، الحرية الضيقة جداً للمتسكعين».

«وما هو جميل هو أخلاقي، هذا كل شيء ولا زيادة على ذلك». يؤكد فلوبير الذي يعتبر الرقابة وجهاً خاصاً «للحماقة العامة» ودليلاً على أن الفنانين يعيشون في بلادة. ماذا تخدم هذه الرقابة؟ «أن نُلاحَق لمقال سياسي، ممكن؛ مع أنني أتحدى كل المحاكم بأن تبرهن لي عن فائدتها العملية. ولكن من أجل أشعار أو أدب. لا، هذا كثير!».

ماذا كان أثر الرقابة، من سقوط نابوليون الأول حتى بدء الجمهورية الثالثة؟ إن الأرقام التي يعطيها بيير كاسيل(Pierre Casselle) بحسب «الحساب العام لإدارة القضاء الجرمي في فرنسا» لا تعني بصورة خاصة الكتاب وإنما «الصحافة غير الدورية». في ظل مَلكية تموز/يوليو، من 1831 إلى 1834، حكمت محاكم الجنايات على 100 جنحة سياسية. بعد التصويت على القانون الرادع في 9 أيلول/سبتمبر 1835، لم يعد هناك أكثر من 4 جُنح في السنة حتى العام 1847. الملاحظة نفسها بالنسبة إلى الإمبراطورية الثانية: 104 جُنح حوكمت من قبل المحاكم الإصلاحية بين 1852 و1855، وبنسبة 5 سنوياً بين 1856 وبين 1866: كان القمع يطال المعارضة الجمهورية، وقساوة المحاكم انتهت إلى إعطاء ثمارها. بالمقابل، من 1868 إلى 1870، خلال «الإمبراطورية الليبرالية»، قُدِّمت إلى المحكمة الإصلاحية 327 قضية.

خامساً: الجمهورية الثالثة وقانون 1881

إن الولادة العسيرة للجمهورية الثالثة، المميَّزة في البرلمان

بالصدام بين اليمين الملكي المنقسم إلى شرعاني أو أورلياني الذي يحلم بعودة الملكية وبين «يسار» جمهوري، منقسم بدوره، تفسر كيف أن تيار مرسوم 10 أيلول/سبتمبر 1870، الذي حرر مهنتَي المكتبة والمطبعة («المادة 2: كل شخص يريد ممارسة إحدى هاتين المهنتين عليه أن يعلن ذلك ببساطة لوزارة الداخلية»). قد تعدل فيما بعد، خاصة بقانون 29 كانون الأول/ديسمبر 1875، الذي يحيل إلى قضاء المحاكم الإصلاحية، الأكثر قساوةً وخضوعاً للسلطة من محاكم الجنايات، عدداً كبيراً من جُنح الصحافة.

1 ـ الدفاع عن النظام الأخلاقي: لقد اتفق الملكيون، فيما يتعدى الانشطار السياسي، مع الجمهوريين اليمينيين ووسط اليمين على ضرورة الحفاظ على «النظام الأخلاقي» المهدد بانقلاب المجتمع والآداب (بسبب التكاثر السكاني والتحول المديني السريع والخلل الاجتماعي الناجم عنهما، وتقدم التعليم، إلخ). إلا أن هذا التبدل السريع للمساحتين الاجتماعية والشخصية، يتطابق مع تطور الأدب الجنسي. والخطاب السابق للقمع قد تفاقم: إذن الأخلاق والمجتمع هما في خطر «الانحلال» (تكاثرت الاستعارات الطبية...). وشهدنا نشوء «روابط» للأخلاق كيما تقود معركة الرقابة ضد «الإفساد» الخلاعي.

فالمادة الأولى من قانون 1881 تنص على مبدأ حرية الصحافة. «المطبعة والمكتبة حرتان».

ولكن حرتان إلى أي مجال وفي أية حدود؟ إن القانون الذي يضع حدوداً لهذه الحرية المؤكدة علناً، يعاقب «إثارة الجرائم والجُنح» ونشر أنباء كاذبة والشتائم والتشهير وإهانة رئيس الجمهورية أو رؤساء الدول الأجنبية، ونشر إجراءات المحاكمات الجرمية أو الإصلاحية.

من صميم هذه الأحكام يُعاقَب «انتهاك الآداب العامة» بواسطة

الكتابة «بالحبس من شهر إلى سنتين وبغرامة من 16 فرنكاً إلى 2000 فرنك». لقد غابت المُطْلقات (الأخلاق العامة، الدولة، الله) وكل مرجعية للأخلاق الدينية. فالمادة 28 تؤكد أيضاً أن العقوبات نفسها يمكن أن تطبَّق «على بيع وتوزيع وعرض رسوم وصور ولوحات ويافطات فاحشة». وكما لاحظ المحامي موريس غارسون (Maurice Garçon): «بينما كان انتهاك الآداب العامة من اختصاص محكمة الجنايات، فإن بيع الصور الإباحية كان من اختصاص المحكمة الإصلاحية»[115].

كل تاريخ الرقابة في القرنين التاسع عشر والعشرين يتقرر بين هذين المفهومين. فعقاب انتهاك الآداب العامة الذي يصعب تعريفه بدقة، ولكن يفترض الدعاية كطابع أساسي للجُنحة، «يهدف إلى ضمان الحياء العام ومنع الإثارات والأهواء الجنسية وأفكار الفجور». وهو يدَّعي الاستجابة للمصلحة العامة، وعلى هذا النحو لا يجوز أن يتقرر إلا من قِبل هيئة محلِّفي محكمة الجنايات، ممثّلة الرأي العام. بينما الفحشاء هي مفهوم تقني يُعتبر من الاختصاص الطبيعي للمحكمة الإصلاحية، كما سيؤكد في ثلاثينيات القرن العشرين المحامي موريس غارسون. في أواسط القرن العشرين فقط أخذت الفحشاء تفقد هذا الطابع البديهي الذي يلصقه بها اختصاصيو القانون. في استطاعة هنري ميلر (Henry Miller) أن يكتب في مؤلَّف «**الفحشاء وقانون التفكير**» الذي جاء بعد لورانس D. H. Lawrence في محاولته «**الخلاعة والفحشاء**» ما يلي: «إن نقاش طبيعة ومعنى الفحشاء يعادل في صعوبته الكلام عن الله».

2 ـ الروابط ضد الكتّاب الخلاعيين: حتى العام 1900 تقريباً، بقيت بروكسِل المركز الرئيس لإنتاج الكتاب الممنوع. لكن الخطاب الأخلاقي يتصدى فيها، كما في فرنسا، للأدب «المفسر»، بينما الشرطة والقضاء البلجيكيان يقسوان، بصورة خاصة، ضد المروِّجين المتجوِّلين الأجانب.

لقد نُظمت شبكات توزيع سرية. أحد ناشري الكتب والصور الخلاعية الذي يدَّعي أنه يسمَّى رامبو (Rambo)، والذي تذهب فهارسه من أَمستِردام، كان يستخدم البريد: تقسم الكتب إلى أوراق منفصلة وتوضع في مغلفات مقفلة مثل الرسائل. وهناك طريقة أكثر تقليدية تقوم على إرسال حقيبة أو طرد يحوي كتباً جنسية وإنما يُكتب عليه «أدوات منزلية» أو «أقمشة». أخيراً، فإن الفهارس السرية تكون دائماً وسيلة أساسية للدعاية للكتاب الممنوع.

> هناك بعض ناشري الكتب الممنوعة معروفون لدينا. ألفونس ستوكارت (Alphonse Stockart)، المحامي الذي ساهم في ملكية مكتبة غاي (Gay)، شُطب من النقابة عام 1887 لأنه باع كتباً «فاحشة». لكنه ليس ناشراً بالفعل. هذه ليست حال فيتال - بويسان (Vital-Puissant) ولا هنري كيستيما (Henri Kistema) اللذين تندرج لديهما طباعة الكتب الغرامية أو الروايات الطبيعانية في معركة طويلة ضد التعصب.

في فرنسا، بين 1870 و1914 ليست الكتب المُدانة هي التي تُقرأ دفعةً واحدة. لقد منع مراقبو الإمبراطورية الثانية بعض الشعر مع «أزهار الشر ***Les Fleurs du mal***» (1857)، ثم «الصديقات ***Les Amies***» لڤرلين (Verlaine) (1868). أما الجمهورية الثالثة فقد هاجمت الشعراء الأقل أهمية: «أغنية الصعاليك ***La Chanson des gueux***» لجان ريشبان (Jean Richepin) كلَّفت كاتبها شهر حبس في 16 تموز/يوليو 1876. والمتشرد راوول بونشون (Raoul Ponchon) أُدين في 11 تشرين الثان/نوفمبر 1891 بخمسة عشر يوم حُبس بسبب شِعره «السادة الهرمون ***Vieux Messieurs***».

فيما يتعلق بالرواية، ضرب القمع الأعمال «الطبيعانية» التي يؤخذ عليها (كما أعلن عام 1876 القضاة عند إدانتهم ليون كلاديل (Léon Cladel) بالحبس شهراً) دعوتها إلى «الفساد والآداب السيِّئة من خلال الجدول الوقح للوقائع الخيالية حيث لا مجال للاعتراض على اللاأخلاقية».

في كانون الأول/ديسمبر 1884، أُدين لويس ديبريز (Louis Desprez)، صديق أميل زولا (Zola) بشهر حبس وبـ 1000 فرنك غرامة على روايته «**حول قبة الجرس** *Autour d'un clocher*» التي صدرت عند كيستيما. أمرت محكمة الجنايات بإتلاف الكتاب. كان ديبريز مريضاً ومات بعد ذلك بقليل. اعتُبر هذا اغتيالاً من قِبل الطبيعانيين.

إدانات أخرى للروايات الطبيعانية: 1884، أُدين كاتب «**السيد فينوس** *Monsieur Vénus*»، راشيلد (Rachilde) غيابياً من قِبل المحكمة الإصلاحية في بروكسِل؛ 1885، رواية «**الصديقتان** *Deux Amies*» لرينيه ميزوروي (Maizeroy)، أُدين بغرامة 1000 فرنك (من قِبل محكمة جنايات السين)؛ 1885، رواية «**اللحم الرخو** *Chair molle*» لپول آدم (Paul Adam)، 15 يوم حبس و500 فرنك غرامة؛ 1886، رواية «**الخرف، آداب باريسية** *Gaga, mœurs parisiennes*» لدوبو دو لافوريه (Dubut de Laforest)، شهران سجن (تحولت في الاستئناف إلى غرامة) و1000 فرنك غرامة. معظم هذه الدعاوى أُجريت محاكماتها سراً...

والكتب التقنية حول منع الحمل، المعتبرة كتباً خلاعية، طالها القانون، خصوصاً عندما يقوم رب عائلة متغطرس تسيِّره إحدى الروابط برفع دعوى على الكاتب أمام القضاء. عام 1895، أُفرج عن كاتب «**الحب والأمان** *d'Amour et sécurité*»، لكن الناشر أُدين بدفع 500 فرنك تعويضات لرب عائلة. في 15 حزيران (يونيو) 1908، أدين الدكتور إيلوزو (Elosu) بدفع 300 فرنك غرامة وبشهرَي حبس مع وقف التنفيذ لنشر كتاب «**الحب اللاخصب** *L'Amour infécond*»[116].

كذلك في ظل الجمهورية الثالثة، كان الكتاب الممنوع يتخفى تحت عناوين كاذبة، مع إغراء للزبون. هناك لعبة مزدوجة للمخفي والمعلن تكشف عنها الفهارس وصفحات العناوين: «**اكتشافات مُغازِل بكري** les *Exploits d'un galant précoce*» للكاتب (.E. D)

كاتب «عرض السيقان العارية *Défilé de fesses nues*» (1890)، صدر «تحت سراديب الباليه - رويال، عند لولوت Lolotte الصغيرة».

يجب عدم تضخيم «المدّ الخلاعي» في نهاية القرن: بين 1890 و1912، يصل إلى محفوظات المكتبة الوطنية كل سنة 21 كتاباً. بالنسبة إلى الإنتاج المطبوع في الفترة نفسها يشكّل هذا كتاباً واحداً على 1400.

إن خطر هذا الاجتياح الخلاعي على المجتمع والعائلات والآداب والصحة، هو أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع، لقد جرى تضخيمه من قِبل الروابط التي تضاعفت. فأعضاء لجان الحراسة الإقليمية يراقبون رفوف المكتبات، يقدمون شكاوى ضد الكتاب ومروّجي الأدب الإباحي.

توجد قواعد مواقفهم تجاه الكتاب في مؤلَّف ناجح صدر في بداية القرن وأُعيد طبعه 11 مرة خلال عشرين عاماً. الكاتب هو الأب لويس بيتليم (Louis Bethleem)، فقد صنّف الأدب إلى «روايات للقراءة وروايات للمنع»[117]. بما أنه كان قريباً من الكتب المحرّمة من قِبل روما، توجه هذا الكاهن إلى «العائلات الخائفة من الفجور الذي يسود في الرواية المعاصرة».

إن عمل الروابط سيجعل إنتاج الكتب الجنسية أكثر صعوبةً ويقوّي التشريع القمعي الذي لا يطال الروايات الخلاعية فقط، بل كل التعابير الجنسية.

فقانون 16 آذار/مارس 1898 القمعي يستوحي من أفكارها ويعهد للمحكمة الإصلاحية، وليس للمحكمة الجنائية، حيث يجري التعبير عن الرأي العام، الدفاع عن الحياة الخاصة للعائلات التي يهددها «الأدب السيِّئ».

الكتاب في ظل الحرية المُراقَبة

(القرن العشرون)

عام 1970، افتتح بروشييه (J.-J.Brochier)، مدير «المجلة الأدبية» عدداً خاصاً من مجلته الشهرية بالعنوان التالي: «لا يوجد رقابة في فرنسا»[118].

إذا كنا نعني بذلك الرقابة الوقائية التي تمارسها على الكتب هيئة رسمية مخوَّلة من قِبل القانون مراقبتها ومنعها قبل الصدور، هذا صحيح منذ 4 أيلول/سبتمبر 1870. إن قانون 1881 أسس للكتاب نظام حرية مبدئية حكم حياة النشر طيلة القرن العشرين، ما عدا فترة الحربين العالميتين - وبصورة عشوائية - خلال حرب الجزائر. مع ذلك، خلال هذه الفترة، مُنعت كتب كانت قد صدرت، حُجزت أو مُنعت الدعاية لها، وأُربك الناشرون بغرامات متعددة وحتى بعقوبات السجن.

فالرقابة في القرن العشرين دُعيت «حماية الشباب» ، الدفاع عن النظام العام والجيش والأمن والدولة، والاحترام الواجب للقضاة، ولرؤساء الدول الأجنبية. تنص المادة 285 من القانون الجزائي، التي لم يتغير خلال مرحلة من القرن العشرين، على معاقبة «إثارة

الجرائم أو الجُنح» بواسطة «الكتابة المطبوعة» (غير أن قانون 1939 وضع الكتاب على حدة مستبدلاً عبارة «كتابة مطبوعة» «بصحافة»). وجُنحة «تحقير رئيس الجمهورية»، المادة 26 من قانون 1881، التي أكدت في عامَي 1943 و1944 وفي قانون أول تموز/يوليو 1972، جرى التذرع بها مرات عدة.

لكن الحجة رقم 1 للرقابة التي لا تذكر على أنها كذلك، هي الدفاع عن الآداب العامة. إن جنحة انتهاك الآداب العامة بواسطة المطبوعة برزت منذ 1791، ولكنها لم تكن إذ ذاك تعني إلا «عرض أو بيع الصور الفاحشة» (مرسوم 19 ـ 22 تموز/يوليو 1791). في بداية القرن العشرين، يستطيع المشترع، الذي لم يعد لديه الإمكانية لاستلهام قانون 1819، كما حصل بالنسبة إلى «**مدام بوفاري**» و «**أزهار الشر**»، التذرع بالمادة 28 من قانون 29 تموز/يوليو 1881، المعدل عام 1882، لإحالة كل الكتابات، المصوَّرة أو غير المصوَّرة، إلى المحكمة الإصلاحية. لكن انتهاك الآداب العامة عن طريق الكتاب بقي من اختصاص محكمة الجنايات.

فالحرية المبدئية بطبع كل شيء تلطفت إذن «بشبكة كثيفة من الممنوعات والتضييقات»[119] تحدُّ من مداها. إن تعقيد تلك الكثافة القانونية الحقيقية يبدو أحياناً أنه يتجاوز تعقيد العهد القديم!

أولاً: الأخلاقيون ضد الكتاب

إن قانون 29 تموز/يوليو 1881، وإن عُدِّل باتجاه قمعي عام 1882 و1898 و1907، فقد بقي طيلة القرن العشرين القاعدة التي يستند إليها المشترع، إلا أن سلسلة من القوانين التي تُضيِّق على حرية النشر اعتُمدت بين الحربين، تحت ضغط الروابط العائلية وروابط الفضيلة التي تربط التقهقر الديموغرافي لفرنسا بنشر قراءات سيِّئة.

اهم تلك القوانين، قانون 31 تموز/يوليو 1920، الذي يعاقب الدعاية ضد الحمل والتحريض على الإجهاض بأية وسيلة كائناً ما كانت بما في ذلك الكتاب.

عشية الحرب العالمية الثانية، أصدرت الحكومة، المزودة بصلاحيات مطلقة قانون 19 آذار/مارس 1939، الذي أقام نظاماً أكثر قمعاً بحجة «حماية العائلة ونسبة الولادات».

- مرسوم 6 أيار/مايو 1939 يسمح بالمنع الإداري للكتب الآتية من الخارج، بالتالي يسمح بحجزها الوقائي على الحدود، قبل أي تحقيق، وأي حكم. إنه تراجع بالنسبة إلى قانون 1881.

- مرسوم قانون 29 تموز/يوليو 1939، الذي أوجد أيضاً المفوضية العامة للإعلام المكلفة بالرقابة الحربية، يحيل إلى المحكمة الإصلاحية انتهاك الآداب العامة من طريق الكتاب، إذ يصبح بذلك خرقاً للقانون العام ومن اختصاص المحاكم الإصلاحية. بصورة ملفتة، ترِد جُنحة انتهاك الآداب العامة في المرسوم - القانون في عام 1939 تحت عنوان «حماية العرق» إلى جانب «آفات اجتماعية خطيرة» أخرى، مثل الإدمان على الكحول والمخدرات.

هكذا فإن المعركة الكبرى خلال القرن التاسع عشر للحصول على محاكمة جُنح الصحافة من قِبل هيئة محلفين وليس من قِبل محكمة إصلاحية، قد أنكرت بشطبة قلم من قِبل حكومة دالادييه (M. Daladier) الراديكالية. المذهل أيضاً أن هذا المرسوم - القانون الذي أُقر في فترة حساسة سيستمر يحكم حياة الكتاب بعد الحرب.

ثانياً: الكتاب خلال حروب القرن العشرين

1 - الحرب الكبرى: أناستازيا Anastasie: في 4 آب/اغسطس 1914 اندلعت الحرب بين فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وروسيا

وصربيا من جهة، وبين ألمانيا والنمسا وهنغاريا من جهة أخرى. في اليوم نفسه صوت مجلس النواب على سلسلة من الإجراءات الاستثنائية وسمح للحكومة بتعليق حرية الصحافة، عشية هذا اليوم، أي في 3 آب، أُنشئ «مكتب للصحافة» في وزارة الحربية. في أيلول/سبتمبر انتقل إلى: 103، شارع غرينيل Grenelle، وزارة التعليم العام، تحت رقابة وزارة الحرب. لم تكن الرقابة موجودة بهذه التسمية. فاسمها الرسمي هو «الإدارة العامة للعلاقات بالصحافة». عند الصحافيين، يتحدثون عن «البورصة».

في 5 آب 1914، حدد القانون الممنوعات والعقوبات. لقد مُنعت الأخبار عن سير المعارك ما عدا التي تعطيها الحكومة. كذلك شأن أي نبأ يغلّب العدو أو يمارس تأثيراً سيئاً على معنويات الجيش أو السكان. هناك قرارات «سرية» كانت تأمر عام 1915 المراقبين «بإلغاء كل ما يهدف إلى إثارة الرأي العام وإضعاف معنويات الجيش والجمهور»[120].

كانت رقابة الكتب تتعلق بفرع الدوريات[121]، لأنها كانت تُنشر في المجلات بصورة مسلسلة. المعايير نفسها التي كانت سائدة في الصحافة، كانت تطبَّق عليها: كتاب غاستون ريو (Gaston Riou)، «**يوميات جندي بسيط** *le Journal d'un simple soldat*»، حذف منه سبعة أو ثمانية مقاطع، و «**انطباعات وأمور جزئية** *Impressions et choses vues*» لألبير دوزا (Albert Dauzat)، ثلاثين مقطعاً! ثلاثة مراقبين تفحصوا في أيلول/سبتمبر 1915 مجموعة مقالات رومان رولان Romain Rolland، التي أصبحت تدعى «**فوق المعمعة** *Au-dessus de la mêlée*». تلقى الناشر موافقة الرقابة شرط حذف مقاطع متنوعة. وفي كتاب «**تاريخ نفس** *Histoire d'une âme*» لأوغست بايي (Auguste Bailly)، حذفت الصفحتان بسبب إدانة الكاتب النظام البرلماني. استُعملت كلمة «نُقِش» بمعنى «حذف»، وهي تعود إلى القرن الخامس عشر. وأصبحت خلال الحرب مُرادفاً

مألوفاً لكلمة «راقب». يتحدثون أيضاً عن نقش نص معيَّن.

كانت الرقابة أداة سياسية قوية مكَّنت من طمس التطور المسالم للرأي العام ومن إضعاف وخنق الفضائح. لقد جرى فضحها بصورة إجماعية والاستهزاء منها من اليسار المتطرف إلى اليمين المتطرف. في تلك الفترة انتشر اسم أناستازيا الذي يرمز إلى الرقابة التافهة والعوراء والمسلحة بمقص كبير. فالاسم والرمز يأتيان من بعيد، من أيام لويس الثامن عشر نجد في عنوان مسرحية لوميرسييه (Lemercier)، التعبير: «السيدة الرقابة...» وصورة المقص انتشرت أيضاً في ذلك العصر. في 19 تموز/يوليو 1874 خلط الرسام الكاريكاتوري اندريه جيل(André Gill) الإثنين معاً واخترع أناستازيا، عندما نشر في الصفحة الأولى من صحيفة «إكليبس Éclipse» رسماً يمثِّل السيدة المعنيَّة، وأنفها يحمل نظارتين وعلى رأسها قبعة شنيعة وعلى كتفها بومة وتحت ذراعها مقص هائل.

ولكن لماذا هذا الاسم أناستازيا؟ يلاحظ الملحق الثاني لقاموس لاروس Larousse الكبير (1888) وجوده المعجمي: «أناستازيا، اسم أُعطي مُزاحاً للرقابة في عالم الآداب والمسرح. يبدو أنها تمثِّل مسلَّحةً بمقص طويل، والكاريكاتور يهزأ منها غالباً، وقد اتخذت الرقابة هذا الاسم الذي يمثل الخيَّاطة». اسم خيّاطة؟ فبالزاك (Balzac)، الذي كان يختار أسماء أشخاصه بعناية، أعطاه لخادمة في كتاب «فيزيولوجيا الزواج *Physiologie du mariage*». إحدى بنات الأب غوريو (Goriot) التي أصبحت الكونتيسة رستو (Restaud)، كانت تعاني لكونها ولدت باسم سيِّئ هو أناستازيا. في ظل الإمبراطورية الثانية، استمر المؤلفون الهزليون بتحقير الاسم عندما يطلقونه على العوانس العابسات والمثيرات للسخرية. في العام 1874 قام جيل (Gill) الموهوب بمزج خصائص كاريكاتورية مشتركة ومتنوعة.

2 ـ 1939/1944: من رقابة إلى أخرى

أ ـ الحرب الغريبة: ان إقامة الرقابة المسبقة هي من عمل الحكومة قبل الأخيرة للجمهورية الثالثة (والأدبية) التي أصدرت عشية الحرب مرسومين:

ـ في 29 تموز/يوليو 1939، إنشاء مفوضية عامة للإعلام، يديرها جان جيرودو (Jean Giraudoux).

ـ في 27 آب/أغسطس، إقامة الرقابة الحقيقية (الجريدة الرسمية 28 آب/أغسطس): «من تاريخ 28 آب/أغسطس 1939 تخضع المطبوعات، الرسوم أو الكتابات من كل الأنواع المخصصة للنشر، للمراقبة الوقائية، التي تجريها الهيئة العامة للمعلومات التي يحق لها منع نشرها». لقد ألصقت رقابة الصحافة «المزج بين الحرية وبين التشدد الوقائي» برقابة الحرب الكبرى[122]. إنه تواصل يشير إليه مقال (مراقب) لحركة «الفعل الفرنسي»: «**بماذا تحلم اناستازيا**». في 27 شباط/فبراير 1940، أشارت حكومة دالادييه (Daladier) مع ذلك إلى أن «وحده السبب العسكري، الدبلوماسي أو الوطني يمكن أن يبررٍ الشطب بالأسود». تشير إلى كلمة شطب (caviardage)، التي حلّت محل النقش (échoppage) في الحرب العالمية الأولى.

ب ـ لوائح أوتو Otto: بعد الهدنة، ركّز المارشال پيتان (Pétain)، الذي أُعطي الصلاحيات بكاملها من قِبل أكثرية النواب المجتمعين في كازينو ڤيشي في 10 تموز/يوليو 1940، نظامه على إجراءات سلطوية متنوعة، أنشأت إدارة لخدمات الصحافة والرقابة[123]، سوف تصبح الرقابة الدولانية والعرقية (النظام الثاني لليهود منعهم عام 1941 «من نشر وطبع أية مؤلفات») إحدى «دعائم سلطة ڤيشي «Casino de Vichy»». الكتب تتعلق بهيئة الكتب والمسارح، ومركزها في كليرمان ـ فِرّان «Clermont-Ferrend»»

يجب أن تحصل على تأشيرة، وإذا دعت الحاجة، تخضعها نقابة الناشرين إلى الرقابة الالمانية لكي يمكنها أن تنشر في المنطقة المحتلة. يمكن لكتاب أن يُسمح به في المنطقة المحتلة ويُمنع في المنطقة الحرة: هذا سيكون حال كتاب سيلين (Céline) «**الشراشف الجميلة** *Les beaux draps*»، في كانون الأول/ديسمبر 1941.

في الشمال كان هناك إدارتان ألمانيتان مختلفتان تتحكمان «في الوقت نفسه وأحياناً دونما تماسك»[124] في رقابة المطبوعات:

- إدارة La Propaganda Abteilung Frankreich، التي تتبع القيادة العسكرية خصوصاً الهيئة المكلفَّة، داخل الفرع الباريسي لهذه الإدارة (Propaganda Staffel) المهتم بالنشر، المجموعة Gruppe Schrifttum (القسم الأدبي). سيديره بعد نهاية 1940 الملازم غيرهارد هيلر (Gerhard Heller). تبيِّن بعد الحرب أنه مراقب قليل التشدد، يميل إلى الثقافة الفرنسية ويعارض النازية؛ يقول هيلر[125] إنه أقام في مكتبه خزانة سُميِّت «خزانة السموم»، حيث كان يحتفظ بالكتب الممنوعة.

- سفارة ألمانيا، التي أخذت تكسب سلطة تدريجياً وانتهت تسلّم نشاطات الدعاية (Propaganda).

إن القواعد التي ستقوم عليها الرقابة في المنطقة المحتلة هي لوائح الكتب الممنوعة التي نشرتها إدارة الدعاية.

> 1 ـ اللائحة الأولى التي أعدت في ألمانيا، هي «لائحة برنارد Bernhard». لقد جرى حجز 10944 كتاباً في باريس في يوم واحد (آخر آب/أغسطس 1940). كان معظمها كتابات ضد ألمانيا النازية، كتب شرطي ألماني ما يلي: «سلَّم مالكو المخازن دونما تلكؤ الكتب التي طلبت منهم. بالإضافة إلى ذلك، كثيرون منهم وضعوا تحت تصرفنا كتباً أخرى محتواها مُعادٍ للألمان وغير موجودة على اللائحة...».

كانت النتيجة في نهاية أيلول/سبتمبر، أن حُجز 713382 كتاباً.

2 ـ في الوقت نفسه، أُعدّت لائحة أكثر اتساعاً في باريس بالتعاون الإلزامي مع الناشرين. اتخذت عنواناً: «لائحة أوتّو Otto» وأصبحت الوثيقة المرجعية لكل حالات المنع والحجز. لقد منعت الكتب عن ألمانيا والكتب المؤلفة من قِبل اليهود (فرويد) أو التي تتحدث عن الثقافة اليهودية.

3 ـ جرت مراجعة هذه اللائحة وأُكملت في تموز/يوليو 1942 تحت عنوان «**الكتب الأدبية الفرنسية غير المرغوب فيها**».

4 ـ «الطبعة الثالثة» صدرت في أيار/مايو 1943 مع ملحق يشمل 739 «كاتباً يهودياً باللغة الفرنسية» يجب «سحب كتبهم من البيع، ما عدا الكتب ذات المحتوى العلمي التي أُخضعت لإجراءات خاصة». حوت هذه اللائحة «أخطاء» منها أسماء بليز سيندرار (Blaise Cendrars) وغبريال مرسيل (Gabriel Marcel).

لوائح أوتّو كانت أيضاً صالحة للمكتبات: مُنعت إعارة هذه الكتب بقرار ألماني (تاريخ 9 كانون الأول ـ ديسمبر 1940). أحياناً تُتلف الكتب كما في إيسُّون (Essonnes) حيث أُحرق 62 مجلداً في 10 آب/أغسطس 1941 بحضور رئيس البلدية ومسؤول المكتبة[126].

«عند التحرير، يقول فوشيه (P. Fouché)، أجري تحقيق بطلب من محافظة السين قدّر العدد الإجمالي للكتب المصادرة خلال الاحتلال بـ 2,150,000».

لقد حاول الألمان «إقناع صنّاع الكتاب بحسنات الجهاز القمعي القائم»[127]، فأشركوهم في الرقابة ووقّعوا معهم «الاتفاق حول رقابة الكتب» في 28 أيلول/سبتمبر 1940 الذي يسمح لهم

بالاستمرار بالنشر، ولكن تحت مسؤوليتهم. منذ 27 نيسان/إبريل 1942 أخذت إدارة البروباغاندا (Propaganda)، متذرعة بشح ورق الطباعة، تعطي للكتب المُعَدَّة للصدور رقم مراقبة مرتبط بوجود الورق. هذا الإجراء سبقه إجراء مماثل اتخذته حكومة فيشي. وهكذا تقارب النظامان: لجنة تحتكر المخطوطات مترافقة وبيان عن محتواها، فهي تحكم على قيمتها وإذا ما كان في الإمكان نشرها. تَعِدُّ بهذه الكتب قائمة تعرضها على البروباغاندا مع طلب الضروري. كانت اللجنة في معظمها مؤلفة من أعضاء في المهنة.

ج ـ **المقاومات**: حصلت في مجالات متنوعة. كان الناشرون يحتالون على الممنوعات فيسحبون كتباً من التلف، ويفاوضون في نشر كتاب لشخص غير مرغوب مقابل نشر كتاب دعائي. والبعض يخفي في إنتاجه طبعات جديدة لكتب ممنوعة، شأن غاليمار (Gallimard) مع كتاب «**ذهب مع الريح**» أو فلاماريون (Flammarion) مع كتاب «**تاريخ شعبين**» لجاك بانفيل(Jacques Bainville). بعض المكتبيين، رغم مخاطر الطرد، يترك الكتب الممنوعة في مكانها على الرفوف ويسحبها من الفهرس. هذا العمل «حافظ على الوجود الرمزي للآثار...»[128].

والكُتَّاب ضاعفوا الإيحاءات واحتالوا بدورهم مع المراقبين أو رفضوا «أن يُصحِّح لهم». دورجيليس (Dorgelès) الذي جاء يناقش مع غيرهارد هيلر في إعادة طبع كتابه «**صلبان الخشب** *Croix de boix*»، وقد رفض شطب كلمة «بوش boche» (ألماني) من نصه. ولم يُطبع الكتاب.

العديد من الكتاب كانوا يطبعون علناً من جهة، وسراً من جهة الأخرى. لكن كتاباتهم «المسموحة» توضح بالطبعمَنْ يستلطفون. هذا واضح جداً عند فرنسوا مورياك (François Mauriac) وقد كلفه ذلك، عند الصدور الصعب

لكتابه «الفرّيسية *La Pharisienne*» في حزيران/يونيو 1941، مواجهة حملة الصحافة الحاقدة المنظمة من قِبل برازيلاك (Brasillach) وريباتيت (Rebatet).

إذا كان بعض المكتبيين يخاطرون فعلاً ببيع كتب ممنوعة في الخفاء، فإن معظمهم، بحسب تحقيق أُجري في آب/أغسطس 1941 في باريس، يعكس استياء الزبائن في «المماطلة والعداء المتزايد لكل ما هو الماني...»[129].

إن أعلى تعبير عن الطباعة السرية نجده في منشورات مينوي (Minuit)، التي أسسها بيير دولسكور (Pierre de Lescure) وفركور (Vercors) (جان برولير Jean Bruller). لقد نشرت من 1942 إلى 1944، 33 كتاباً[130] طبعها أولار (Aulard)، وبلوندان (Blondin) وأودفيل (Oudville)، ووقّعت بأسماء مستعارة لإخفاء الكتّاب الذين كان يتصل بهم جان بولان (Jean Paulhan) أمثال أراغون (Aragon)، أندرِه جيد (André Gide)، فرانسوا مورياك (François Mauriac)، پول إيلوار (Paul Éluard)، إلخ «حوالى 70 من أفضل الكتّاب (شعراء وناشرين) الممثلين للفكر الفرنسي» كما كتب فيركور[131] الذي نشر هو أيضاً المسلسل السري لسنوات الاحتلال تحت عنوان «**صمت البحر** *Le Silence de la mer*». هذا «الأب المهرِّب» كان يترعرع في سرية نسبية. كما كتبت أديث توماس Édith Thomas، المشاركة في «**الآداب الفرنسية**» السرية، «إن أهل الأدب لا يحافظون عموماً على السرية».

د ـ **التطهير**: خلال سنوات الاحتلال، هاجمت الصحافة السرية بشدة الناشرين والكُتّاب المتهمين بالتعاون مع العدو. وما إن تحررت باريس في 25 آب/أغسطس 1944، حتى طُلب منهم تقديم الحسابات . في 4 أيلول/سبتمبر أعدت اللجنة الوطنية للكتاب «لائحتها السوداء» الأولى. فقد صودرت كتب وأرسلت للهرس، بينما حوكم كُتّاب التعاون، وخصوصاً في الأشهر الأولى، وأُدينوا بقساوة

(هنري بيرو (Béraud)، أُدين بالموت، لكن أُعفي عنه. أما جورج سواريز (Georges Suarez) وپول شاك (Paul Chack) وروبير برازيلاك (Robert Brasillach) فقد أُعدموا).

اللائحة الأولى من الكتب التي سُحبت من البيع صدرت في 5 كانون الثاني/يناير 1945. فقد حوت 92 عنواناً. نجد فيها على الأخص المحاولات التي تدعو إلى التعاون مع العدو والنشرات الانتقادية لسيلين أو لريباتيه (Rebatet)، «**كيف نتعرف إلى اليهودي**» للدكتور مونتاندون (Montandon)، «**كيف تحارب انكلترا**» لپول الار (Paul Allard) إلخ. كذلك سوف تصدر أربع لوائح أخرى. بوجه الإجمال، سُحب من البيع 198 كتاباً بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو 1945.

حتى ولو مارس بعض المكتبيين لفترة طويلة رقابة ضمنية على الكتب الداعية إلى التعاون مع العدو، تجدر الملاحظة أن الكتب الممنوعة عند التحرير تمثل أقل من عُشر العناوين المصادرة خلال الاحتلال. لقد أقيمت دعاوى حتى تشرين الأول/أكتوبر 1955، فالإدانات الأخيرة كان يشملها قانون العفو في 6 آب/أغسطس 1953.

3 ـ النشر وحرب الجزائر: بين 1955 وبين عام 1962، نُشر حوالى 250 مؤلفاً يتعلق بحرب الجزائر. لفضح الحرب التي كانت السلطات تصفها «بالأحداث»، جهدت طباعة الكتب في سبيل «منافسة الصحافة الكبرى علناً». كان عليها شأن الصحافة (كانار أنشينيه Le Canard Enchaîné، الاكسبرس L'Express، فرانس أوبسرفاتور France Observateur، تيموانياج كريتيان Témoignage Chrétien، المستهدفة بصورة خاصة) أن تواجه رقابة سياسية تتحصن خلف ضرورات حالة الطوارئ والمصالح العليا للدولة[132].

> فقانون 3 نيسان/إبريل 1955، خوَّل السلطات الإدارية «اتخاذ كل الإجراءات لتأمين مراقبة الصحافة والمنشورات

> من كافة الأنواع، وكذلك النشرات الإذاعية والعروض السينمائية والحفلات المسرحية».
>
> يستند القمع إلى بعض مقاطع قانون 1881 الذي تُعاقب المادة 25 منه «التحريض الموجَّه إلى العسكريين... بهدف ثنيهم عن واجباتهم العسكرية وعن واجب الطاعة لرؤسائهم...» (استُخدمت المادة ضد شهادة الهارب من الجندية موريين (Maurienne)، وهو اسم مستعار للمدرِّس جان - لويس هورست (Jean-Louis Hurst))، كما يستند إلى المادة 30 من القانون الجزائي المتعلق بالقمع الطارئ للجُنح التي تعرِّض أمن الدولة للخطر.

حتى عام 1962، صُودر ومُنع 25 كتاباً، كلها تقريباً نشرها فرانسوا ماسبيرو (François Maspero) ومنشورات مينوي (Minuit). كانت موضوعات هذه الكتب فضح التعذيب «**المسالة، الغرغرينا**»، وجرائم فرض الأمن «**نورامبورغ للجزائر**»، والقمع القضائي «**موت إخوتي**»، والسياسة الاستعمارية «**العام الخامس للثورة الجزائرية**» أو أنها كانت تطري عدم الخضوع والهرب من الجندية «**الرفض، الهارب من الجيش، الصحراء عند الفجر**».

في 12 شباط/فبراير 1958، نُشر كتاب «**المسالة**» لهنري أليغ (Henri Alleg) خلال مؤتمر صحفي للجنة موريس أودان (Maurice Audin)، اسم جامعي شيوعي في الجزائر العاصمة «صرعه ضابط مظلي». منذ ربيع 1957، بدأت الصحافة بإنذار الرأي العام الفرنسي حول الطرق التي يستخدمها قسم من الجيش في الجزائر، أي الاستعمال المنتظم للتعذيب خلال التحقيقات والإعدامات بلا محاكمة.

خلال بضعة أسابيع بيع من هذا الكتاب 60000 نسخة. لقد أُفلتت من المصادرة التي أُقرَّت في 27 آذار/مارس، بحجة «المشاركة في عملية إضعاف معنويات الجيش بهدف الإساءة إلى

الدفاع الوطني»[133]. من آذار/مارس 1958 إلى شباط/فبراير 1959، نشر الكتاب في 16 بلداً أجنبياً، والطبعة الفرنسية الثانية المرفقة بمقال مُصادر لسارتر (Sartre) صدرت في لوزان «Lausanne» منذ 11 نيسان/إبريل.

يبدو إذن أن عمل الرقابة لم يكن متماسكاً. بعض الكتب سمحت في فرنسا ومنعت في الجزائر: شأن رواية جاك لانزمان (Jacques Lanzmann) «ركاب سيدي ـ براهيم» (جوليار Julliard).

> هذا النضال، الذي هو نضال ضد الاستعمار وحربه «الوسخة»، أكثر منه صراعاً بين حرية التعبير وبين الرقابة، كان يقوده بصورة أساسية، ناشران، فرانسوا ماسبيرو وجيروم لاندون (Jérôme Lindon) في منشورات مينوي. ولكن، في حين يقوم الأول المناضل اليساري المتطرف والمؤيد إلى العالم الثالث بمقاومة الرقابة «سياسياً» ـ بشدة، يعارض الثاني في الممنوعات والمصادرات لأسباب أخلاقية، كما برهنت عن ذلك آن سيمونان (Anne Simonin)[134]. كانا يجسدان في أواسط القرن العشرين نموذجين مميزين لمعارضي ومنتهكي الرقابة السياسية.

ثالثاً: حجة لا يمكن تفاديها: حماية الشبيبة

بعد التحرير، كان نظام الكتاب هو الذي أُقيم في آخر أيام الجمهورية الثالثة، خصوصاً المرسوم ـ القانون الصادر في 19 تموز/يوليو 1939. سوف يزادد تشدداً بقانون 16 تموز/يوليو 1949 عن المنشورات الدورية أو غيرها، المخصصة «بصورة رئيسية» «للأطفال والمراهقين».

تنص المادة 2 على أن المنشورات المخصصة للأطفال والمراهقين «لا يجوز أن تحوي أي صورة أو أي قصة أو أي تاريخ أو أي عنوان أو أي حواشي فيها إطراء للصوصية والكذب والسرقة

والكسل والفجور، أو لأي فعل يوصف بالجرم أو الجُنحة، أو من شأنه إضعاف معنويات الأطفال أو الشباب، أو يوحي ويرعى الأحكام المسبقة الإثنية». (كما أضاف قانون 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1954).

لقد أُنشئت لجنة للمراقبة، عند الصدور. كل دفعة من المنشور يجب أن توزع على خمس نسخ لدى وزارة العدل حيث تقيم اللجنة المذكورة. وذلك دون المساس بالملاحقات التي تجري بموجب مرسوم 1939.

والمادة 14 تمنع، تحت طائلة الحبس والغرامة، «إعطاء أو بيع القاصرين تحت سن 18 ـ كل أنواع المنشورات التي تشكّل خطراً على الشبان بسبب طابعها الإباحي أو الخلاعي...» بالإضافة إلى ذلك، تمنع «عرض هذه المنشورات في الطرقات العامة، خارج أو داخل المحلات أو في الأكشاك أو الدعاية لها في الشروط نفسها».

بعد مُضي أيام على انتخاب الجنرل شارل ديغول (Charles de Gaulle) لرئاسة الجمهورية الخامسة، جاء مرسوم 23 كانون الأول/ ديسمبر 1958، ليفاقم هذه الأحكام حول نقاط عديدة:

ـ العرض ممنوع «في أي مكان»؛

ـ الدعاية ممنوعة «بأي شكل من الأشكال».

والمادة 14 نفسها في نصها لعام 1958 تنص على مصادرة الكتب المتهمة «قبل أية ملاحقة» من قِبل ضابطة الشرطة القضائية.

> لقد كان ذلك، كما كتب جان ـ جاك بوفير (Jean-Jacques Pauvert)، «السلاح الأكثر إتقاناً الذي صُنع في هذا المجال»[135]. سلاح، كان المحامي غارسون (Garçon) قد حلل مساوئه على النحو التالي: «منع العرض داخل المحلات، حتى عندما يكون الكتاب موضوعاً على الرف في واجهة

> مقفلة وفي الإمكان فقط قراءة العنوان، ومنع الناشر من تسجيل الكتاب في فهرسه لأن الدعاية ممنوعة بأي شكل من الأشكال: لم يسبق أبداً أن أُجري مثل هذا الاعتداء على حرية الفكر والكتابة، وبصورة أكثر وقاحة»[136]. بالطبع، لم يكن ممنوعاً بيع الكتب المتهمة. ولكن لم يكن لها أي وجود عمومي...

والفقرة 6 من المادة تعطي وزير الداخلية سلطات المراقب: «المنشورات التي تطبَّق عليها هذه الممنوعات تعيَّن بقرارات تنشر في الجريدة الرسمية. واللجنة المكلفة بمراقبة المنشورات المخصصة للطفولة والمراهقة لها صلاحية لأن تدل على المنشورات التي يبدو لها أن منعها مبرر».

كتاب الرسوم المتحركة طالته الرقابة: إن قانون 1949 سيكون حاسماً على تطور قطاع من الكتب المتوجهة بالأولوية إلى الشبيبة أي منشورات الرسوم المتحركة.

1 ـ لقد أُوقف استيراد الرسوم المتحركة ذات الأصل الأميركي. فالأهل والمربون، من جميع الاتجاهات السياسية واجهوا، كالأبيض مقابل الأسود، الرسوم المتحركة المقبولة، ذات «الثقافة الأوروبية»، بتلك التي تصنع في الولايات المتحدة لتغري وتفسد «الأبرياء» على حد تعبير عنوان الكتاب الناجح للدكتور فريدريك ويرثام (Fredric Wertham) «**إغراء البريء**»، الذي ترجمت منه مجلة «**الأزمنة الحديثة Temps Modernes**» في عدد تشرين الأول/ أكتوبر 1955، مقتطفات مهمة تحت عنوان «**جرائم الكتب الهزلية** ***crime comicbooks***» و «**الشبيبة الأميركية** ***la jeunesse américaine***».

2 ـ تندرج دينامية الرسوم المتحركة الفرنسية البلجيكية المطبوعة بوفرة ونجاح الألبومات التي أنتجها ناشرو «تان تان وسبيرو (Tintin et Spirou)» ، في رؤية إلى العالم «طفلية» بالدرجة الأولى، بالمعنى الذي يريده قانون 1949. إنها «ثقافة الكشاف»

(P. Ory)، التي تفترض عند الكُتّاب والناشرين رقابة ذاتية قوية.

إذن، دفعت الرسوم المتحركة ضريبتها للرقابة. في عامي 1952 و1953 حصل تطهير أو إلغاء لمجلات «طرزان (Tarzan)، دونالد (Donald)، الشبح، ماندارك (Mandrake)». وعام 1963 جرت مراقبة طبعالألبوم العشرين للوكي لوك (Lucky Luke)، ومُنعت هاراكيري (Hara- Kiri) إلخ[137].

رابعاً: عصرٌ من الرقابة القصوى

1 - السكوت على التعاون مع العدو: خلال الجمهورية الرابعة، بينما هدأت الاضطرابات الناشئة من التطهير، فإن الرقابة الرمادية أحاطت بالصمت كتابات المُدانين بتهم التعاون مع العدو.

في نهاية 1948، أحيل الناشر فرنان سورلو (Fernand Sorlot) إلى التحقيق وأُدين بعدم الأهلية الوطنية في 15 أيار/مايو بحكم من الغرفة المدنية في محكمة السين، نظراً لأنه عاود نشاطه كناشر، بينما في 20 كانون الأول/ديسمبر لوحق موريس بارديش (Maurice Bardèche) بسبب نشره كتابه «نورامبورغ أو الأرض الموعودة *Nuremberg ou la Terre promise*»، الذي صودرت جميع نسخه.

وسيلين الذي أُفلت من الاعتقال عام 1945 بالهرب إلى الدانمارك أدين غيابياً في 21 شباط/فبراير 1950 من قِبل محكمة السين، بسنة حبس وبدفع غرامة 50000 فرنك. ولكن في نيسان/إبريل من العام التالي، أعفي عنه من قِبل المحكمة العسكرية. عاد إلى فرنسا في تموز/يوليو. وفي ربيع 1952 أعادت دار غاليمار نشر كل كتبه ما عدا النشرات الانتقادية الأربع.

مارست مكتبات بعض البلديات[138] رقابة خفيَّة على هذا الأدب، وسنرى لاحقاً بلديات شيوعية تمارس في

مكتباتها اختيار أفضل كتب المسؤولين المعزولين أو المفكرين المنشقين[139].

2 ـ الجمهورية الرابعة ضد الكتّاب الخلاعيين: إن المعركة ضد الرقابة سوف تجري في حقل آخر. في بداية صيف 1946، أثارت الترجمة الفرنسية لكتابَي هنري ميلر (Henry Miller): «**مدار الجدي** *Tropique du Capricorne*» في منشورات الشين (Chêne) التي يديرها ناشر شاب مشاكس موريس جيروردياس (Maurice Girodias)، و «**مدار السرطان** *Tropique du Cancer*» في منشورات دونويل (Denoël)، «كارتيل العمل الاجتماعي والأخلاقي»، الذي يحركه مهندس رب عائلة، دانييل باركر (Daniel Parker)، لتقديم شكوى إلى القضاء. أما الآثار التجارية للرقابة فلم تتغير أبداً: «ثمانية أيام بعد تفجُّر قضية ميلر في الصحافة، يقول جيروردياس[140]، بيع من الكتاب الذي نشرته، مدار الجدي، 15000 نسخة».

في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1946 حضر جيروردياس وميلر أمام المدعي العام بيرغونيون (Bergognon)، الذي اتهمهما بموجب المرسوم ـ القانون 29 تموز/يوليو 1939 بانتهاك الآداب العامة عن طريق الكتاب. في 16 آب/أغسطس 1947 ألغى قانون العفو الملاحقات. وفي حزيران/يونيو 1950، حصل الكتابان «**مدار السرطان**» و «**مدار الجدي**»، بعد ملاحقتهما مجدداً، على إيقاف الملاحقة بسبب عدم وجود وجه لإقامة الدعوى.

في خريف 1946، أثار كتاب «أميركي» آخر فضيحةهو: «**سوف أبصق على قبوركم** *J'irai cracher sur vos tombes*» لمؤلفه فيرنون سوليفان (Vernon Sullivan). هذه الفضيحة، كان يأمل الناشر جان دالوين (Jean d'Halluin) والكاتب الذي قدم نفسه على أنه المترجم، بوريس فيان (Boris Vian)، بإثارتها. لكن في بداية 1947 لاحق دانييل باركر «**سوف أبصق على قبوركم**» أمام

المحاكم بموجب قانون 1939. تفاقمت الفضيحة عندما اكتشفت في نيسان/إبريل 1947، نسخة مفسَّرة من هذا الكتاب قرب سرير امرأة خنقها عشيقها. كانت العملية ناجحة تجارياً: «أكثر من مئة ألف نسخة بيعت حتى نهاية 1947»[141]، لكن الصحافة شنّت هجوماً عنيفاً: «لست قاتلاً» دافع عن نفسه الكاتب... استفاد بوريس فيان وناشره من قانون العفو الصادر في 16 آب/أغسطس 1947.

ليست هاتان الفضيحتان سوى مقدمة. ففي عامي 1949 ـ 1950 سوف تتفاقم الرقابة، نظراً لقانون 1949 الذي سمح لوزير الداخلية، العمل دون تأخير، من خلال شرطة الأخلاق.

منع قرار وزير الداخلية بيع كتاب «**الجنس Sexus**» على الأراضي الوطنية، بموجب قانون 1881 حول الكتب الأجنبية الأصل. في 24 كانون الثاني/يناير 1950، بناءً على استنابة قضائية من القاضي بوريس (Baurès) صودرت نصوص «الجنس» بأكمله. لم يتوقف منع الملاحقات إلا عام 1957.

في تشرين الثاني/نوفمبر 1948، اتُّهم بوريس فيان بانتهاك الآداب العامة من قبل قاضي التحقيق بوريس. في 13 أيار/مايو 1950، وبسبب كتابَيْ «**سابصق على قبوركم**» و «**للأموات جميعاً الجلد نفسه *Les morts ont tous la même peau***»، أُدين فيان وناشره في محكمة الجُنح سراً بغرامة 500,000 فرنك لكل منهما، واستمرت المعركة القضائية حتى 1955.

لن نشير هنا إلا إلى بعض الكتب والكُتّاب المُلاحقين والمُدانين خلال أعوام 1950 ـ 1960:

ـ «**ميكانيك النساء *La mécanique des femmes***»: الكاتب، إيزيدور إيزو (Isidore Isou)، أدين في 9 أيار/مايو 1950 بالحبس ثمانية أشهر مع وقف التنفيذ وبغرامة 200,000 فرنك بالإضافة إلى ذلك أُمر بمصادرة كتابه وبإتلافه[142].

- «مختارات الشبق الجنسي *l'Anthologie de l'érotisme*»، لدى منشورات نور - سود (Nord-Sud)، وقع الكاتب باسم رينيه ڤاران (René Varin)، وهو مستعار لاندريه سالفيه (André Salvet) (كانون الأول/ديسمبر 1950؛ آذار/مارس 1953).

- «أحد عشر الف قضيب *Onze mille verges*» لغيوم أبولينير (Guillaume Apollinaire)، أُعيد طبعه عام 1948 تحت عنوان كاذب «هولندا»، وقد أُدين باستمرار دونما كلل حتى الستينيات. وقد أُعيد طبعه في الخفاء عام 1970 من قبل ريجين دوفورج (Régine Deforges)، مع تحذير ينصح «بعدم وضعه بين أيدي القاصرين»[143].

- «معهد كلايتون *Clayton's College*» لكوني أوهارا (Connie O'Hara) (في 24 حزيران/يونيو 1950) أُدين أندريه لاكور (José-André Lacour) الذي تقدم كمترجم بغرامة 300,000 فرنك؛ والناشر بثلاثة أشهر سجن مع وقف التنفيذ وغرامة 400,000 فرنك، وأُدين الطابع بدفع 25000 فرنك. أدين الكتاب مراراً عديدة حتى نهاية الستينات، وكانت الإدانات كل مرة تتأكد في الاستئناف).

- «تاريخ العين *Histoire de l'œil*» للورد أوش (Aush) (جورج باتاي Georges Bataille) أُعيد طبعه تحت عنوان كاذب (بورغوس (Burgos)، 1941). في الحقيقة باريس حوالى 1950 (أيار/مايو 1951، إدانات متعددة حتى الستينات)؛

- «لوليتا *Lolita*» لفلاديمير نابوكوف (Nabokov): (ضمن مجموعة من 25 عنواناً للأولمپيا بريس (Olympia press). الطبعة باللغة الإنكليزية مُنعت من البيع والتوزيع في فرنسا بقرار وزاري في 20 كانون الأول/ديسمبر 1956، وفي شباط/فبراير 1958 أُلغي منع البيع من قِبل المحكمة الإدارية. والترجمة الفرنسية عند غاليمار، لم تعد قلقة...

لقد لحق الناشر الشاب جان - جاك بوڤير (Jean-Jacques Pauvert) «بالناشرين الهامشيين والمضاربين»[144]، الذين أربكوا السلطات عندما بدأوا بنشر الأعمال الكاملة للمركيز دوساد (de Sade)؛ وإدانة «**مئة وعشرين يوماً في صادوم**» في أيار/مايو 1954، المؤكدة في الاستئناف في حزيران/يونيو 1955، خلصت إلى منع المحاكمة لعيب في الدعوى، في 8 كانون الأول/ديسمبر 1956، كان ذلك نصراً عابراً. في 15 كانون الأول/ديسمبر حضر بوڤير مع محاميه موريس غارسون أمام الغرفة السابعة عشرة لمحكمة جنح السين من أجل أربعة عناوين: «**الفلسفة في الصالون الصغير**»، «**جوستين Justine الجديدة**»، «**جولييت**» و«**مئة وعشرون يوماً لصادوم**». في 10 كانون الثاني/يناير 1957، أُدين الناشر بغرامة كبيرة وبمصادرة وإتلاف الكتب، لم تلغِ محكمة الاستئناف الحكم. بل منحت وقف التنفيذ في 12 آذار/مارس 1958 وأقرّت بطلان الملاحقة.

في نهاية الخمسينات، بقي قانون 1949 المتشدد بقانون 1958، الأداة الرئيسية للرقابة. لقد أصبحت الرقابة القمعية فاضحة لأنها تهاجم الكتاب باسم حماية الطفولة التي ليس لها سبب هنا. هكذا، عام 1962، اكتشف مفتشو الشرطة عند دخولهم إلى محل لاجوا دوڤيڤر (La Joie de Vivre)، في واجهة مقفلة عليها يافطة «ممنوع اللمس» خمسة كتب صدرت عند بوڤير كلها ممنوعة من العرض. عوقب المكتبي ماسبيرو بغرامة 300 فرنك.

> لقد مكّن قانون 1958 من إدانة «**قاموس علم الجنس**» للودوكا (Lo Duca) (بوڤير 1962) لاربع مرات لعدم الإيداع المسبق وللدعاية الممنوعة (1963 و1965). و «**دموع إيروس** *Les Larmes d'Éros*» لجورج باتاي، الصادر عند الناشر نفسه، أدين أيضاً للدعاية الممنوعة (كانون الثاني/يناير 1965) إلخ. في بداية الستينات، بينما كانت الآداب العامة تتحرر، استمرت ممارسة القمع على الكتب الجنسية المستهلكة بصورة مألوفة. شان «**الفسق في الحريم**

La luxure au harem، «المتحررات» *Les Libertines*، «مجنونات الحب *Folles d'amour*»، «مدرسة اللذة *L'École du plaisir*»، التي أُدينت أربع مرات على الأقل بين 1961 و1963.

في نهاية الستينات، قلّ عدد الكتب الملاحقة: كان عاما 1968 و1969 العامين الأخيرين الكبيرين للرقابة القمعية في فرنسا حيث صدر أكثر من 60 حكماً، في السبعينات أصبحت الرقابة أكثر سرية دون أن تختفي بالكليَّة. كانت الكتب التالية لا تزال ممنوعة أو ملاحقة: «الجنة، الجنة، الجنة» لبييرغيوتا (Pierre Guyotat)؛ «قصر العشاء السري *Le Château de Cène*» لبرنار نويل (Bernard Noël)؛ «من أجل تحرير البرازيل *Pour la libération du Brésil*» لكارلوس ماريغيلا (Carlos Marighela)، «سجون أفريقيا *Prisons d'Afrique*» لجان ـ بول آلاتا (Jean-Paul Alata) إلخ.

عام 1975 صودر كتابِ «تاريخ أو Histoire d'O» في مكتبات بروكسِل حيث كان ممنوعاً منذ 1965. عام 1977، أعلن فرانسوا ماسبيرو (François Maspero) أن 21 من كتبه مُنعت منذ 1969.

خامساً: الرقابة في فرنسا اليوم

من السبعينات حتى نهاية التسعينات، اكتُمل التشريع حول الصحافة والاتصال، الذي بقيت هيكليته قانون 1881، بمواد متنوعة من قانون يعاقب:

ـ التشهير العرقي.

ـ التحريض على التمييز وعلى الحقد أو على العنف تجاه شخص أو مجموعة من الأشخاص بسبب الأصل أو الانتماء إلى إثنية معيَّنة، قومية معيَّنة، عرق معيَّن أو دين معيَّن». الذي يمكن أن يعاقب بالحبس عاماً وبغرامة 300,000 فرنك (قانون أول تموز/ يوليو 1972).

- إطراء جرائم الحرب (قانون 31 كانون الأول/ديسمبر 1987).

- إنكار الجرائم ضد الإنسانية (قانون 13 تموز/يوليو 1990، المسمى قانون غايسو Gayssot).

1 - رقابة الأطروحات العنصرية: ليس في الإمكان إنكار الطابع الرقابي لهذا التشريع الذي يستجيب «لذهول» الانتلجنسيا، خصوصاً المؤرخين «عندما لوحظ، في نهاية السبعينات، أن حقيقة إبادة اليهود خلال الحرب العالمية الثانية وغرف الغاز قد أُنكرت أو شكك فيها أحياناً، من قِبل بعض الأشخاص الذين يمكن تسميتهم بالمثقفين»[145]. حول مقال نشر في مجلة «**إنكارية**» تحت عنوان: «أسطورة إبادة اليهود»، أبرز القضاء في حكمه بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 1990، هذا الطابع للرقابة: «إن نشر وتوزيع العدد من المجلة موضوع الخلاف، يشكلان بحد ذاتهما، بمعزل عن بيعه أو عرضه في الأماكن أو الاجتماعات العامة، اضطراباً غير شرعي من شأنه أن ينال من النظام العام»[146].

إحدى مفارقات الإنكارية كانت إجبار الذين هم الأعداء الطبيعيون للرقابة، باعتماد تصرفات رقابية: أي «اليساريين» خصوصاً المثقفين. بعد التصويت على قانون غايسو ابتعد العديد من المؤرخين عن هذا القمع (ليبراسيون، 28 نيسان/إبريل 1994). إنها في الحقيقة رقابة نسبية: فكتاب هتلر «**كفاحي**» متوافر في المكتبات إلى جانب العديد من الكتابات الإنكارية.

2 - خلاعة مبتذلة: إن الرقابة على الأدب الخلاعي اليوم تقتصر على منع عرض الملصقات لبعض العناوين: يكفي القول إن «**المئة والعشرين يوماً لصادوم**» أو «**تاريخ العين**» اللذين يصنفهما بوفير كخبير بين «الكتب الأكثر فحشاً»، قد نشرا في مجموعة كتب الجيب. لقد استطاع بوفير في «الأوجه الجديدة للرقابة» أن يُدخل نصاً خلاعياً صغيراً، بمهارة دون أن يثير أي اعتراض.

3 ـ تشريع العام 2000: إن القانون الجزائي الجديد، الناشئ من أربعة قوانين في 22 تموز/يوليو 1992، و«المكيَّف» بقانون خامس في 16 كانون الأول/ديسمبر 1992 والمعدل بقانون 19 تموز 1993، قد بدأ العمل به في أول آذار/مارس 1994.

فأحكامه، فيما يتعلق بالصحافة والنشر، جرى الترحيب بها أحياناً على أنها أكثر القوانين ليبرالية عرفتها فرنسا، لكن أصواتاً أخرى أكدت العكس وكشفت عن إدخال مادة (1. 227 ـ 24) يصفها بوفير بأنها «تحفة الرقابة». هذه هي المادة: «إن تأليف أو نشر أو نقل ـ بأية وسيلة كانت ومهما كانت الركيزة ـ رسالة ذات طبيعة عنيفة أو خلاعية أو يمكنها أن تنال بصورة خطيرة من الكرامة الإنسانية؛ أو الاتِّجار بمثل هذه الرسالة، يعاقب بثلاث سنوات حبس وبغرامة 500,000 فرنك عندما يمكن مشاهدة أو إدراك هذه الرسالة من قِبل قاصر...».

وقد اعترف قرار 14 أيار/مايو 1993 «إن التجريم هو أكثر اتساعاً» بهذه المادة مما كان الأمر بالمادة 283 في القانون القديم.

يذكِّر بوفير، مشيراً إلى الإبهام في التعابير («رسالة»، «خلاعية» «عنيف») بأنه «بعكس ما يُعتقد تزداد فعالية حكم الرقابة، ليس بسبب دقة تعبيره، وإنما بالعكس لإبهام هذا التعبير».

في هذا المجال، إن الإبهام في مثل عبارة «يمكن مشاهدتها أو إدراكها من قِبل قاصر» ذا حقل التطبيق الواسع جداً، ليس أمراً يبعث على التفاؤل.

4 ـ حالة المتطرفين: حتى الأول من آذار/مارس 1994، تاريخ بدء العمل بالقانون الجديد، كانت المصادرة على الحدود، من قِبل ضباط الشرطة القضائية، لكتاب أجنبي الأصل مضاد للآداب العامة تستند إلى المادة 290 من القانون الجزائي. هذه المادة لم تعد موجودة. في المقابل، المادة 14 من قانون 29 تموز/يوليو 1881،

المعدلة بمرسوم 6 أيار/مايو 1939، ما تزال صالحة. فهي تجيز لوزيرِ الداخليةِ أن يمنع الدخول إلى فرنسا، لأي كتابة، دورية أم لا، تشكِّل خطراً على النظام العام. إن المنع التعسفي، في أيار/مايو 1995 «للتعليم الديني» لأحد اللاهوتيين المسلمين، **«الشرعي وغير الشرعي في الإسلام»**. أثار ردود فعل مختلفة في الصحافة وفي عالم النشر. بعد خمسة عشر يوماً، أُلغي الإجراء، الإوالية نفسها في أيلول/سبتمبر 1995 بالنسبة إلى **«الكتاب الأبيض عن القمع في الجزائر»**، الذي أثار منعه من قبل وزير الداخلية جان ـ لويس دوبريه (Jean-Louis Debré) الاحتجاج المشترك لأربعة ناشرين: أرليا (Arléa)، لاديكوفيرت(La Découverte)، مينوي (Minuit) وإسبري (Esprit).

5 ـ مستقبل رقابة النشر على الإنترنت: أخيراً يتوقع القانون فرضية المخالفة المقترفة بوسيلة اتصال سمعية ـ بصرية. «هذا الامتداد، يلاحظ قرار 14 أيار/مايو 1993، يسمح بصورة خاصة بتسهيل القمع عندما تكون المخالفة قد ارتُكبت من قِبل تقنيات اتصال إعلاميائي». عام 1993، كان المشترع يفكر «في المينيتل الخلاعي». واليوم تُستهدف الرقابة الإنترنت وحريتها غير المراقبة. وهكذا، في شباط/فبراير 1996، ضايق القضاء الشخص الذي نشر على الإنترنت كتاب الدكتور غوبلير (Gubler) الذي أعطى عن مرض الرئيس فرانسوا ميتران (François Mitterand) بالسرطان إيضاحات اعتُبرت شائنة. وهو صاحب حانة مقهى إنترنت في بيزانسون (Besançon). نظراً لعدم وجود تشريع مناسب قاسَ القضاء على وقائع لا علاقة لها بالنشر المذكور ليصادر الأدوات الإعلاميائية.

إن المعارك المقبلة لحرية التعبير بالنشر، ستدور بلا شك غداً في مجالات ليس لها مع الكتاب سوى علاقة بعيدة.

الخلاصة

إن تطور الرقابة على الكتب، منذ بداية الطباعة حتى أيامنا هذه، أظهر لنا الطابع الطارئ للمؤسسة. لقد تنوعت الرقابة مع تنوع التاريخ.

إذن ما هو الأساس الذي ترتكز عليه مبدئياً؟ الذين لا يوجد بالنسبة إليهم، أي مطلق في الدين والسياسة أو في الآداب يجيبون: ليس هناك أساس. الآخرون بالعكس يعتقدون أن الرقابة تندرج في عالم تحت سيطرة مطلق معيَّن: الله، الإنسان، المستقبل إلخ. كل كتابة تنال من هذا الإيمان يمكن إذ ذاك وصفها «بالقراءة السيِّئة».

لقد لاحظنا أن تصور الكتاب قادر على تغيير مصير البشر هو بالفعل شرف كبير له. هل يمكن للكتاب أن يحرِّض على الجريمة، على السرقة. على الخير أو على الشر؟ وبأي شكل؟ إن فكرة الرقابة بالذات تفترض أن ساد (Sade) يقود إلى الأعمال الحقيرة وأن پول كلوديل (Paul Claudel) يقود إلى الملائكية. هذا وهم! أثناء محاكمة أعمال «ساد» عام 1956، لفت جان پولان (Jean Paulhan) انتباه رئيس محكمة الجنح قائلاً: «أي كتاب يمكن أن يقود إلى الفساد». هناك العديد من الأشخاص تأثروا بروايات غير مؤذية. وكم من الجرائم ارتُكبت باسم الأديان وكتبها المقدسة!

إذن من المؤكد أن الكتاب الذي يُمنع ليس تماماً هو ما يجب منعه. من هذا المنظور، الرقابة الوحيدة الفعالة قد تكون تلكالتي تمنع كل أنواع القراءة. إنها طوباوية رواية راي برادبوري (Ray Brudbury)، فهرنهايت 451 (Fahrenheit)!

إن الرقابة، كتدخل سلطوي في الدورات الاتصالية، هي دائماً غير متوافقة بالكليَّة مع الخطاب الذي تريد منعه. إنها الحماقة الشهيرة التي يستنكرها معارضوها وقد رأينا فعلها. ولكن من الخطأ استنتاج رؤية إلى الأمور من زاوية الصراع بين النور والظلمة (رؤية مانوية): فعالم الرقابة والذين يتحدونها ليس أسود وأبيض. إننا نرى فيها بالأحرى علاقة سلطة. إن الطابعين والناشرين والمكتبيين الهامشيين والناس المنتفضين والمشاغبين يحاولون التعبير عن سلطة مضادة مستوحاة أحياناً من الضرورات الاقتصادية أكثر مما هي معبِّرة عن مُثُل عليا تحررية، ولكن بانتهاكهم القواعد قد يكسبون الضرب أكثر من المال. لذلك يجب أن يكون لديهم أسباب أخرى. إن تتبعهم على مرِّ القرون يكشف لديهم عن مزاج هو بلا شك المحرك الحقيقي لحياتهم. ابتداءً من المروِّج البروتستانتي في القرنِ السادس عشر حتى موريس جيروديياس (Maurice Girodias) مثلاً. إنهم الناس الذين يصنعون تاريخ الرقابة.

هذه الأفكار لا تجيب على السؤال الذي يطرحه البعض: هل يوجد مجتمعٍ دون ضبط أو محاولة ضبط، للأفكار التي تغذيه أو تحركه أحياناً؟ أو، هل في إمكان السلطة أن تمارس دون أن تمتلك أداة التدخل هذه في الاتصال، التي هي الرقابة؟

كل الناس يدّعون أنهم ضد الرقابة. فلنطرح السؤال بشكل مغاير: هل يجب أن نترك للأفكار العنصرية حريتها الكاملة في التعبير؟ هل سنرى في يوم من الأيام الرقابة تحرص على الطابع الصحيح سياسياً للخطاب، وتمنع استخدام كلمات أميركية، وتلاحق أقل مظهر عنفي في النص كما في الصورة، وتمنع تحت طائلة العقاب القضائي إطراء الصيد أو التبغ؟

إن الرقابة، الكاشفة عدم كمال المجتمعات البشرية، تشهد على الوهم بأن الكمال ـ أو ما يشبهه ـ يمكن بلوغه بإجراءات الإكراه. لقد تابعنا في القرن التاسع عشر نمو هاجس النظيف والواضح

والسليم عند الاخلاقيين. فالرقابة هي مجال لوهم خطير، تماماً ذلك الذي يؤسس للدكتاتوريات والطوباويات، بمعنى أن الانسجام يولد من الممنوع.

في فرنسا، تبدو معركة القرن العشرين حول انتهاكات الآداب العامة باطلة. لكن، نَدَرَة هم خصوم الرقابة الذين يرفضون مثل جان - جاك بوفير (Jean-Jacques Pauvert)، التمييز بين الفحشاء الموهوبة وبين غير الموهوبة ويطرحون السؤال الحقيقي: «بالوقوع كل مرة في مأزق القيمة الأدبية، فإن المدافعين والمدِّعين العامين يؤجلون ما لا تهابه الدعوى الحقيقية... هل هناك، نعم أم لا، تبرير معيَّن لأقل انتهاك لحرية التعبير؟».

يجب أن نستنتج: لأول مرة في فرنسا منذ خمسة قرون، لم يعد هناك رقابة على الكتب ما عدا بعض الكتب الخلاعية الممنوعة من الإعلان أو الممنوع بيعها للقاصرين، وكذلك الدزينة الصغيرة من الكتب «الآتية من الخارج» التي يشملها قرار المنع أو قرار «إبعادها من البلاد» الصادر عن وزير الداخلية[147]. إلا أنه يمكن الاعتقاد أن غياب الرقابة قد حصل من جرَّاء تطور المجتمع وآدابه وليس بإرادة السلطة السياسية.

عندها كيف لا نتساءل إذا كان الكتاب يفلت من المراقبين لأن الآداب العامة جعلت هذا التحرر ممكناً، أو لأن تأثيره على المجتمع أصبح ضعيفاً جداً مقارنةً بتأثير الصورة السمعية - البصرية بحيث لم يعد يشكِّل أي خطر على النظام العام والآداب العامة والمعتقدات؟

مهما كان الجواب، الذي يتجاوز إطار هذا الكتاب، فإن الوسائل القمعية التي تمكِّن من عودة الرقابة على النحو الذي كانت فيه في الخمسينات، تحت تأثير الاضطراب السياسي مثلاً، لا تزال موجودة: منع بعض الكتب المطبوعة في الخارج (المادة 14 من قانون 1881)، منع الكتب الخلاعية أو العنفية أو مصادرتها من

المكتبات باسم حماية القاصرين (المادة 24 ـ 227 من القانون الجزائي الجديد)، إلخ.

إنه سيناريو كارثي يدعو القارئ إلى اليقظة بينما تستمر الرقابة تعيث فساداً في كل الأمكنة. في تقرير «لصحافيي الريبورتاج بلا حدود» صدر عام 1995، يذكر أنه في عام 1994 اغتيل 103 صحافيين وسجن 130 منهم ويشير إلى أنه في العالم «يمكن لعشرين بلد فقط الادِّعاء باحترام حرية الصحافة»[148]. هنا، الكتاب والدوريات، بالتالي التلفاز: الأكثر مراقبةً من قِبل السلطات، تأتي تحت اليافطة نفسها، إن قضية سلمان رشدي أظهرت للعالم منذ 1988 أن رقابة كاتب معيَّن يمكن أن تتخذ أشكالاً قصوى اعتقدنا أن فكرتها بالذات قد زالت. فبحسب القانون الذي شهدنا فعله في ملاحقة هذا الكتاب فإن المنع العلني بهذا الشكل لا يمكن إلا أن يعطي للكتاب المُدان «**آيات شيطانية**» شهرةً مُعادِلة، يبقى أنه في مطلع القرن الواحد والعشرين فإن هذه الرقابة التيوقراطية التي أحدثت اغتيالات عديدة بينها 36 قتيلاً في فندق سيڤا في أَنطاكية في تركيا، الذي أحرقه الأصوليون في تموز/يوليو 1993 مستهدفين المترجم التركي «للآيات»، تفتح آفاقاً مقلقة جداً. إن دعم ضحايا حرية الطباعة الذين يمرُّون بمحنة، يبدو لنا، وسيلة جيدة لإطالة هذا التاريخ خمسة قرون قمنا باستعراضها.

الهوامش

(1) *Dictionnaire de Théologie Catholique*, art.Censure.
(2) La Censure et le Censurable, *Communications*, 9, p. 64.
(3) *Dictionnaire des Littératures de Langue Française*, Bordas, art. Censure.
(4) Pascale Bourgain, l'Édition des Manuscrits, dans *HEF*, t.I, p. 49.
(5) L. Febvre et H.-J. Martin, *l'Apparition du Livre*, Albin Michel, 1958, p. 11.
(6) المرجع المذكور. P. Bourgain، ص63.
(7) M. J. Dureau, Les Premiers Ateliers Francais, dans *HEF*, t.I, p. 163.
(8) J. M. De Bujanda (dir.), *Index de l'Université de Paris*, p. 53.
(9) M. Lowry, *Le Monde d'Alde Manuce*, Promodis-Cercle de la Librairie, 1989, p. 34-36.
(10) مرجع سابق L. Febvre et H.-J. Martin، ص372.
(11) R. Aubenas et R. Ricard, *l'Église et la Renaissance*, Hist. de l'Egl. t.15, p. 358.
(12) F. Higman, *Censorship*, p. 34.
(13) مرجع مذكور F. Higman، ص50.
(14) دُرس ونشرت منه نسخة طبق الأصل في De Bujanda, *Index de l'Université de Paris*.
(15) N. Weiss, *La Chambre Ardente*, Fischbacher, 1889, p. 29.
(16) نسخة طبق الأصل J. M. De Bujanda, *Index*, t.I.
(17) F. Higman, Le Levain, dans *HEF*, t.I, p. 319.
(18) P. Chaix, *Recherches sur l'Imprimerie à Genève de 1550 à 1564*, Genève, Droz, 1954, p. 51.
(19) G. Berthoud, *Antoine Marcourt, Réformateur et Pamphlétaire*, Droz, 1973, p. 176.

(20) H-L. Schlaepfer, dans *Aspects de la Propagande Religieuse*, Droz, 1957, p. 176- 230.
(21) J.-F. Gilmont, *Jean Crespin. Un Éditeur Réformé du XVI[e] Siècle*, Genève, Droz, 1981, p. 199.
(22) E. Droz, *Pierre de Vingle dans Aspects de la Propagande*, p. 51.
(23) F. Higman. Le Levain de l'Évangile dans *HEF*, I, p. 321.
(24) D. Pallier, *Recherches sur l'Imprimerie à Paris Pendant la Ligue* (1585 - 1594), Genève, Droz, 1975.
(25) المرجع المذكور. D. Pallier، ص39.
(26) G. Guilleminot, Le Contrôle de l'Édition en France dans les Années 1560, *Le Livre dans l'Europe de la Renaissance*, Paris, Promodis, 1988, p. 379.
(27) P. Mellottée, *Histoire Économique de l'Imprimerie*, Paris, 1905, p. 40 - 41.
(28) المرجع نفسه، ص 78 ـ 79.
(29) المرجع المذكور، H.-J. Martin ص 764.
(30) المرجع نفسه، ص 765.
(31) المرجع نفسه، ص 178 ـ 179.
(32) E. Thuau, *Raison d'État et Pensée Politique à l'Époque de Richelieu*, Armand Colin, 1966, p. 169 sq.
(33) H. Carrier. *Les Mazarinades*, t.I, p. 32.
(34) المرجع نفسه، H. Carrier، t.II، ص 41.
(35) G. Carrot, *Histoire de la Police Française*, Tallandier, 1992, p. 66.
(36) J. Saint-Germain, *La Reynie, Hachette*, 1962, p. 26.
(37) A. Sauvy, *Livres Saisis*, p. 11.
(38) P. Conlon, *Prélude au Siècle des Lumières*, t.I à III, Droz.
(39) H.-J. Martin, *Livre, Pouvoirs et Société*, p. 889 - 890.
(40) F. Funck-Brentano (éd), *Les Lettres de Cachet à Paris. Étude suivie d'une Liste des Prisonniers de la Bastille* (1659 - 1789), Paris, Imprimerie Nationale, 1903.
(41) N. Ferrier-Caverivière, *L'Image de Louis XIV dans la Littérature Française de 1660 à 1715*, Paris, PUF, 1981, p. 330.
(42) J. Roubert, Situation de l'Imprimerie Lyonnaise à la fin du

XVII[e] siècle, *Cinq Études Lyonnaises*, Genève, Droz, 1966, p. 85.

(43) G. Parguez, Essai sur l'Origine Lyonnaise d'Éditions Clandes-tines de la Fin du XVII[e] Siècle, *Nouvelles Études Lyonnaises*, Genève, Droz. 1969.

(44) مرجع مذكور. H.-J. Martin، ص 593.

(45) Janmart de Brouillant, *Histoire de Pierre du Marteau*, 1888, Genève, Slatkine, 1971.

(46) R. Netz, L'Auteur du Moine Secularisé Identifié, *Revue Historique Vaudoise*, 1988, p. 121 - 129.

(47) J. Lombard, *Courtilz de Sandras et la Crise du Roman à la Fin du Grand Siècle*, Paris, PUF, 1980.

(48) R. Birn, Les Colporteurs de Livres et leur Culture à l'Aube du Siècle des Lumières: les Pornographes du Collège d'Harcourt, *Revue Française d'Histoire du Livre*, 1981, n° 33, p. 593 - 623.

(49) Malesherbes, *Mémoires*, éd, R. Chartier, p.63.

(50) المرجع السابق، ص 245.

(51) *Journal et Mémoires de Mathieu Marais*, I, éd. de Lescure, Didot, 1863, p. 284.

(52) P. Grosclaude, *Malesherbes, Témoin et Interprète de Son Temps, Fischbacher*, 1961, p. 81.

(53) J. Quéniart, *L'Imprimerie et la Librairie à Rouen au XVIII[e] Siècle*, Paris, Klincksieck, 1969.

(54) N. Herrmann-Mascard, *la Censure des Livres*, p. 42.

(55) Isambert, *Anciennes Lois, t.XXI*, p. 216-251.

(56) B. de Negroni, *Lectures Interdites*, p. 30.

(57) حول الإذن البسيط لعام 1777 وآثاره، انظر: R. L. Dawson. *The French Booktrade and the «Permission Simple» of 1777*, Oxford, The Voltaire Foundation, 1992.

(58) مرجع مذكور. N. Herrmann-Mascard، ص 39.

(59) المرجع نفسه، ص 62.

(60) H. Falk, *Les Privilèges de Librairie Sous L'Ancien Régime*, 1906, Genève, Slatkine, 1970, p. 54.

(61) المرجع السابق، B. de Negroni، ص 96.

(62) مذكور عند Herrmann-Mascard، المرجع السابق، ص 55.

(63) Isambert, *Anciennes lois*, t.XXI, p. 312 - 315 et t.XXII,p. 272 - 274.

(64) F. Weil, *L'Interdiction du Roman*, p. 323.

(65) H. de Montbas, *La Police Parisienne Sous Louis XVI*, Hachette, 1949, p. 60.

(66) المرجع نفسه، ص 75.

(67) F. Weil, Les Agents de la Diffusion des Livres Interdits en France, *Diffusion du Savoir et Affrontement des Idées*, Montbrison, 1993, p. 270.

(68) R. Darnton, *The Corpus of Clandestine Literature in France 1769 - 1789*, Norton 1995.

(69) J.-M. Goulemot, Les Livres Érotiques, dans *HEF*, t.2, p. 226.

(70) مرجع مذكور، Quéniart، ص 222.

(71) *Histoire de l'Édition Française*, t.II, p. 302.

(72) S. Corsini (dir), *Le livre à Lausanne 1493 - 1993*, Lausanne, Payot, 1993, 52 - 53, 57.

(73) المرجع نفسه، S. Corsini, R. Darnton, *Corpus...*, p. 231 et s.

(74) *HEF*, t.II, p. 336.

(75) مرجع مذكور، F. Weil، ص 270.

(76) F. Weil, *Les Agents*, p. 275.

(77) J.-P. Belin, *Le Commerce*, p. 64.

(78) R. Darnton. *Édition et Sédition*, p. 122.

(79) مرجع مذكور. J.-P. Belin، ص 98 - 100.

(80) مرجع مذكور. R. Darnton، ص 57.

(81) D. Mornet, *Les Origines Intellectuelles de la Révolution Française*, rééd. La Manufacture, 1989, p. 343 et s.

(82) مرجع مذكور، F. Weil، ص 274.

(83) J.-M. Goulemot, *Ces livres Qu'on ne Lit que d'Une Main. Lecture et Lecteurs Pornographiques au XVIII^e siècle*, Minerve, 1994.

(84) C. A. Hesse, *Res Publicata*, p. 158, Id, *Publishing*, p. 87 s.

(85) R. Birn, *The Pamphlet Press and the Estates-General of 1789, The Press in the French Revolution*, the Voltaire Foundation, 1991, p. 60.

(86) M. Vovelle, L'Altération de l'Image Royale à Travers l'Estampe et la Chanson (1788 - 1794) *ibid.* p. 379 - 394.

(87) Chantal Thomas, *La Reine Scélérate*, Seuil, p. 112.

(88) A. de Baecque, la Dénonciation Publique dans la Presse et le Pamphlet (1789-1791), *The Press in the French Revolution*, p. 261-279; Ouzi Elyada, Les Récits de Complot dans la Presse Populaire Parisienne (1790-1791) ibid, p. 281 - 292.

(89) Welschinger, *La Censure*, p. 10.

(90) M. Vernus, Lectures et Pratiques de Lectures en Franche - Comté, *Livre et Révolution*. Paris, Aux Amateurs de Livres, 1988.

(91) *Histoire Générale de la Presse Française*, t.I, Paris, PUF, 1969, p. 547.

(92) مرجع مذكور، G. Carrot، ص 121.

(93) C. A. Hesse, *Res Publicata*, p. 284 - 285.

(94) مرجع مذكور، H. Welschinger، ص 18.

(95) E. d'Hauterive (éd), *La Police Secrète du Premier Empire*, t.I, p. V.

(96) J.-D. Candaux, Louis Fauche-Borel, Imprimeur de la Contre-Révolution. *Aspects du Livre Neuchâtelois*, Neuchâtel, Bibliothèque Publique et Universitaire, 1986.

(97) مرجع مذكور، H. Welschinger، ص 162 - 190.

(98) *De l'Allemagne*, t.I, éd, J. de Pange, Paris, Hachette, 1958, p.XXIV s.

(99) I. de Conihout, La Restauration: Contrôle et Liberté, *HEF*, t.II, p. 536 s.

(100) المرجع السابق نفسه.

(101) المرجع السابق نفسه.

(102) L. Perceau, *Bibliographie*, t.I, p. 50.

(103) C. Pichois, *Auguste Poulet - Malassis. L'Éditeur de Baudelaire*, Fayard, 1996, p. 174.

(104) *HEF*, t.III, p. 23.

(105) J.-J. Darmon, *Le Colportage de Librairie en France sous le Second Empire*, Plon, 1972, p. 103 - 111.

(106) F. Parent, *Les Cabinets de Lecture... sous la Restauration,*

Payot, 1982, p. 12.

(107) Yvan Leclerc, *Crimes Écrits*, p. 19.

(108) A. Stora-Lamarre, *L'Enfer de la III^e République*, p. 49 s.

(109) A. Zevaès. *Les Procès Littéraires au XIX^e Siècle Perrin*, 1924, p. 161.

(110) Flaubert, *Madame Bovary*, Œuvres, t.I, Gallimard, «Pléiade», p. 632.

(111) مرجع مذكور، C. Pichois ص 177.

(112) J.-J. Launay, Impressions, Publications, Écrits d'Auguste Poulet-Malassis, *Bulletin du Bibliophile*, 1979-1982.

(113) مذكور عند: M. Pleynet, *Lautréamont*, Seuil p. 38.

(114) L. Carteret, *Le Trésor du Bibliophile*, t.II, p. 503.

(115) M. Garçon, *La Justice Contemporaine*, Paris, Grasset, 1933, p. 511.

(116) R.-H. Guerrand et F. Ronsin, *le Sexe Apprivoisé*, Paris, La Découverte, 1990, p. 31.

(117) L. Bethléem, *Romans à Lire, Romans à Proscrire*, 1905, Id. 11 éd, 1932.

(118) *Magazine Littéraire*, nº37, Février 1970.

(119) Ch. Grivel, art. Censure du *Dictionnaire International des Termes Littéraires.*

(120) M. Berger, P. Allard, *Les Secrets de la Censure Pendant la Guerre*, 1932, p. 11.

(121) المرجع نفسه، ص 67.

(122) J.-L. Crémieux-Brilhac, *Les Français de l'An 40*, t.I, p. 315.

(123) D. Peschanski, Une Politique de la Censure, *La Vie Culturelle sous Vichy* (dir. J.-P. Rioux) Complexe, 1990,p. 63 - 82.

(124) P. Fouché, *L'Édition Française sous l'Occupation*, t.I, p. 16.

(125) G. Heller, *Un Allemand à Paris 1940 - 1944*, Seuil, 1981.

(126) M. Kuhlmann, *Censures et Bibliothèques*, p. 39 et 42.

(127) G. Loiseaux, *La Littérature de la Défaite*, Fayard, 1995,p. 77.

(128) مرجع مذكور، M. Kuhlmann، ص 38.

(129) مرجع مذكور، P. Fouché t.I, ص 178.

(130) مرجع مذكور، t.II, P. Fouché، ص 61.

(131) Dans J. Meyer (éd), *Vie et Mort des Français* (1939 - 1945), Hachette, 1971.

(132) B. Stora dans *Censures* p.49 - 50.

(133) P. Vidal-Naquet, *L'Affaire Audin* (1957 - 1978), Paris, Minuit, 1989; A. Berchadsky, la Question *d'Henri Alleg*, Paris, Découvrir, 1994.

(134) A. Simonin, *Les Éditions de Minuit* (1942 - 1955)..., Paris, IMEC, 1994.

(135) *Nouveau Visages de la Censure*, p. 174.

(136) *Encyclopædia Universalis*, art. Censure.

(137) A. Baron-Carvais, *La Bande Dessinée*, PUF, coll. «Que sais-je?» 1985, p. 83-97.

(138) مرجع مذكور، M. Kuhlmann، ص 39.

(139) المرجع نفسه، ص 48.

(140) M. Girodias, *Une Journée sur la Terre, t.2, Les Jardins d'Éros*, Paris, La Différence, 1990, p. 95.

(141) Ph. Boggio, *Boris Vian*, Flammarion, 1993; N. Arnaud, *Dossier de «l'Affaire»* J'irai Cracher sur vos Tombes, Bourgeois 1974.

(142) بعد شهر، ألغت الغرفة الجرمية في محكمة التميز حكم 20 آب/ أغسطس 1857 الذي أدان بودلير على كتابه «أزهار الشر Fleurs du mal» لانتهاكه الآداب العامة!

(143) P. Pia, *Les Livres de l'Enfer*, p. 516.

(144) مرجع مذكور، M. Girodias، ص178.

(145) F. Brayard, *Comment l'Idée Vint à M. Rassinier*, Fayard, 1996.

(146) *Code Pénal*, Par Yves Mayaud, 92e éd, p. 1320.

(147) لوموند Le Monde، 30 نيسان/ إبريل 1995.

(148) ليبراسيون Libération، 3 أيار/ مايو، 1995.

ببيليوغرافيا

Belin J.-P., *Le commerce des livres prohibés à Paris de 1750 à 1789*, Paris, Belin, 1913.

Bécourt D., *Livres condamnés, livres interdits. Régime juridique du livre. Outrage aux bonnes mœurs. Arrêtés d'interdiction*, Paris, Cercle de la Librairie, 1972.

Bély L. (sous la dir. de), *Dictionnaire de l'Ancien Régime*, Paris, PUF, 1996.

Carrier H., *La presse de la Fronde (1648-1653) : Les mazarinades*, 1 : *La conquête de l'opinion*, 2 : *Les hommes du livre*, Genève, Droz, 1989-1991, 2 vol.

Censure et le censurable (La), *Communications*, n° 9, 1967.

Censures, de la Bible aux larmes d'Éros, Paris, Éd. du Centre Pompidou/BPI, 1987.

Chartier R., Martin H.-J *(et al.)*, *Histoire de l'édition française*, 4 vol., Paris, Promodis, 1982-1984. [essentiel, abrégé : HEF].

Code pénal. Nouveau Code pénal. Ancien Code pénal. Annotations de jurisprudence et bibliographie par Yves Mayaud, Paris, Dalloz, 1994-1995.

Darnton R., *Édition et sédition. L'univers de la littérature clandestine au XVIII^e siècle*, Paris, Gallimard, 1991 [et tous les ouvrages de cet auteur...]

De Bujanda J. M. *(et al.)*, *Index de l'université de Paris 1544-1556*, Sherbrooke-Genève, Centre d'étude de la Renaissance-Droz, 1985.

Drujon F., *Catalogue des ouvrages, écrits et dessins de toute nature poursuivis, supprimés ou condamnés depuis le 21 octobre 1814 jusqu'au 31 juillet 1877*, Paris, Rouveyre, 1879.

Dury M., *La censure*, Paris, Publisud, 1995.

Fouché P., *L'édition française sous l'Occupation 1940-1944*, Paris, Bibliothèque de littérature française contemporaine de l'Université Paris 7, 1987, 2 vol.

Gilmont J.-F. *(et al.)*, *La Réforme et le livre : l'Europe de l'imprimé, 1517-1570*, Paris, Cerf, 1990.

Herrmann-Mascard N., *La censure des livres à Paris à la fin de l'Ancien Régime (1750-1789)*, Paris, PUF, 1968.

Hesse C., *Publishing and Cultural Politics in Revolutionary Paris, 1789-1810*, University of California Press, 1991 (Thèse : *Res publicata : the printed word in Paris*, 1986).

Higman F. M., *Censorship and the Sorbonne*, Genève, Droz, 1979.

Kuhlmann M. *(et al.)*, *Censure et bibliothèques au XX^e siècle*, Paris, Cercle de la librairie, 1989.

Leclerc Y., *Crimes écrits. La littérature en procès au XIX^e siècle*, Paris, Plon, 1991.

Malesherbes, *Mémoire sur la librairie. Mémoire sur la liberté de la presse*, présentation par R. Chartier, Paris, Imprimerie nationale, 1994.
Martin, H.-J., *Livre, pouvoirs et société à Paris au XVII^e siècle (1598-1701)*, Genève, Droz, 1969.
Minois G., *Censure et culture sous l'Ancien Régime*, Paris, Fayard, 1995.
Negroni B. de, *Lectures interdites. Le travail des censeurs au XVIII^e siècle, 1723-1774*, Paris, Albin Michel, 1996.
Pauvert J.-J., *Nouveaux (et moins nouveaux) visages de la censure*, suivi de *L'Affaire Sade*, Paris, Les Belles Lettres, 1994.
Perceau L., *Bibliographie du roman érotique au XIX^e siècle*, 2 vol., Paris, Fourdrinier, 1930.
Pia P., *Les livres de l'Enfer. Bibliographie critique des ouvrages érotiques dans leurs différentes éditions du XVI^e siècle à nos jours*, Paris, C. Coulet et A. Faure, 1978.
Robinet J. G., *La Censure*, Paris, Hachette, 1965.
Sauvy A., *Livres saisis à Paris entre 1678 et 1701*, La Haye, Nijhoff, 1972.
Stora-Lamarre A., *L'Enfer de la III^e République. Censeurs et pornographes (1881-1914)*, Paris, Imago, 1989.
Weil F., *L'interdiction du roman et la librairie 1728-1750*, Paris, Aux Amateurs de Livres, « Mélanges de la Bibliothèque de la Sorbonne », n° 3, 1986.
Welschinger H., *La censure sous le premier Empire*, Paris, Perrin, 1887.

المحتويات

مقدّمة المؤلف للطبعة العربية 5

مقدّمة المترجم 8

مقدّمة 10

الفصل الأول: غموض البدايات 17

الفصل الثاني: الرِّقابة بين المحرقة
وبين الحرب الأهلية 22

الفصل الثالث: التهورات والعودة إلى الصواب 35

الفصل الرابع: الأنوار و«المدُّ الفلسفي» 61

الفصل الخامس: الحرية الثورية ورد فعل نابوليون 91

الفصل السادس: بين الليبرالية والطهروية 103

الفصل السابع: الكتاب في ظل الحرية المراقبة 1123

الخلاصة 147

الهوامش 151

بيبليوغرافيا 158



تاريخ الرقابة على المطبوعات

إن تاريخ الكتاب في فرنسا هو أيضا تاريخ العلاقات المعقدة التي أقامتها السلطة دائما مع الذين يكتبونه أو يصنعونه. فعلى خط الالتقاء بين السياسي والاجتماعي، بين الاقتصادي والثقافي كانت الرقابة "فاعلا" كلي الحضور في تاريخنا.

روبرت نيتز

صحافي ورئيس سابق للمكتب الثقافي للجريدة اليومية "24 ساعة" الصادرة في لوزان. شارك بمقال حول القرن السابع عشر في الكتاب الصادر عن دار النشر بايو بعنوان "الكتاب في لوزان".

د. فؤاد شاهين

من مواليد لبنان العام 1938. وهو أستاذ علم الإناسة في كلية الآداب – الجامعة اللبنانية.
من ترجماته: "الميديا" لـ فرنسيس بيل (سلسلة نصوص).

موضوع الكتاب تاريخ الطباعة

موقعنا على الإنترنت
www.oeabooks.com


ISBN 9959-29-357-2
9 789959 293572